فتح التي أعرفها

بقلم خالد أبوعدنان

قراءة نقدية للمنطلقات الثورية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح

فتح التي أعرفها بقلم خالد أبوعدنان

فتح التي أعرفها

بقلم خالد أبوعدنان

نوفمبر 2016

سدني/استراليا

المقدمة

الثورة متعة أكبر من متعة العطشان للماء ومتعة الجائع لرغيف الخبز والأسير لحضن أمه، فهي مقدار الطاقة الإيجابية القادرة على صنع التغيير المطلوب لتحويل الهزيمة إلى نصر عن طريق قتل الإحباط وحرق اليأس لصنع شعلة أمل الحرية للتخلص من ظلمة الاحتلال، الثورة حد فاصل بين ماضي الاحتلال الذي نرفضه ومستقبل الاستقلال الذي نحلم به، الثورة ذوبان الأنا الفطري في نحن الكبرى لنصبح جميعاً متساويين ومتشابهين ولنا اسم مشترك أبناء الوطن ووقود الثورة.

أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها ولجيشها المقدام صانعُ عودتي، فهي ما مدرستي الثورية التي علمتني حب الوطن والانضباط بالمسلكية الثورية والالتزام بقرارات أطرها القيادية، وأكثر من هذا أنا مجرد أحد أبناء الحركة العاديين والعاديين جدا، فلا أملك مهمة تنظيمية قيادية ولا أملك حق صناعة القرارات العليا فيها، لكنني أملك حق النقد البناء الهادف لتصويب المسار وزيادة الفعالية في كفاءة كوادرها، فما أطرحه خاص جداً وقد لا يهم إلا بعض أبناء الحركة لأنه لا يتحدث عن قضايا يهتم بها الإعلام ولا تناقش بشكل علني إلا في الجلسات الخاصة.

فالإعلام يركز على القرار السياسي للحركة وهذا مهم ونعتبره ضروريا لشرح قرارات الحركة السياسية، والإعلام يتحدث عن قضايا كبرى مثل الانقلاب السياسي في غزة فلسطين وفصل عضو لجنة مركزية والحق التاريخي لليهود بالأرض المقدسة ولنا أن نعدد الكثير من الأمور المستجدة في كل يوم وحتى في كل ساعة في أهم قضية في العالم من الناحية الإعلامية.

إلا أنني أخوض في غمار العمق الفتحاوي والرابط الجامع بين أبناء حركة فتح، هذه اللحمة الثورية المتينة بمقدار حفاظنا عليها، إنها الوحدة الفكرية لأبناء الحركة وهي المبادئ والأدبيات الثورية التي

تعلمناها ونحن مجرد خلايا أنصار، وحدة التفكير في المنطلقات الثورية الأساسية في تعريفاتها المبسطة في آلية الحوار الداخلي في الحركة من خلال البريد التنظيمي عبر التسلسل الهيكلي للحركة.

إن مجرد أن نتفق على أننا نمتلك فكر ثوري مشترك نمارسه في حياتنا التنظيمية يعني أننا نملك القدرة على استيعاب أهمية أن نتكلم بلغة واحدة وتكون مصطلحاتنا السياسية متقاربة وحجتنا التنظيمية تكون أكبر من مجرد نصوص النظام الأساسي رغم أهميته، إلا أن دراسة أدبيات الحركة جزء مهم من بناء فتحاويتنا الجامعة، فحينما أسمع الفتحاوي يتكلم أعرفه لأنني أملك نفس التربية الثورية، هذه التربية التي تجعلنا نمتلك وحدة التفكير والإرادة مما يجعلنا قادرين على توحيد جهدنا في الفعل الثوري البنّاء نحو هدفنا السامي وهو تحرير الأرض من الاستعمار الصهيوني الإحلالي.

إن تعريفنا لشكل الاستعمار الصهيوني الاحلالي وأهدافه يرسم لنا الخطوط العريضة لكيفية فهم ممارسات العدو التعسفية، ولا يجوز أن نُغَلّبَ ردود الفعل العاطفية على فعلنا الثوري المنهجي لإنهاء الاحتلال، إن العدو الصهيوني يختلق الممارسات الإجرامية التعسفية الهامشية في مخططه بقصد حرف اتجاه الثورة لمعالجتها الآني اللحظي لا مبدئي الاستراتيجي لتتماشى مع الغضب الشعبي، إن وعينا الثوري يحتم علينا الحفاظ على الخطاب الثوري الرافض لاستمرار الاحتلال بشكل مطلق، لأن هدف الثورة تحرير الأرض من الاحتلال لا تحسين ظروف إدارة الاحتلال.

إننا مازلنا في مرحلة التحرر الوطني ولم نصل بعد لمرحلة بناء الدولة، ورغم التداخل الحاصل بين عمل السلطة الوطنية في إدارة المناطق الخاضعة لسلطتها، إلا أن عمل حركة فتح له بُعْد آخر حدده المؤتمر العام السادس، بضرورة فصل الفعل الثوري لحركة التحرر وعمل السلطة، وهناك أسس ضرورية لابد أن نفهمها بضرورة استمرار فتح كحركة تحرر.

إن آلية خوض النضال الشعبي السلمي لم تكن بديلاً للكفاح المسلح، بل هي خطوة تطويرية في الفعل الثوري حيث أنه متاحا لعدد أكبر بكثير لمن قاموا بالكفاح المسلح، والقاعدة الثورية تؤكد أن مرحلة الكفاح المسلح هي خطوة تمهيدية لقيام الثورة الشعبية المسلحة دون تحديد نوع سلاحها، إلا أننا نرى أن هناك خلط كبير بين ضرورة استخدام الثورة الشعبية لكل أسلحتها السلمية (العنيفة واللينة)، وبين العودة لمرحلة الكفاح المسلح، وهذا ناتج عن حكم مسبق أن الثورة الشعبية فشلت وهي بحاجة للعودة لمرحلة حرب العصابات، لكن ما هي النقاط المحورية في أدبيات الحركة التي تؤكد أن مرحلة الثورة الشعبية قادرة على الاستمرار؟

وفي دفاعنا عن الحركة أمام التنظيمات الفلسطينية، ما هي حدود الأدب الثوري المطلوب في هذه المناظرات؟ وكيف نبعدها عن شبح الردح السياسي الذي يفقد الثائر جزءا مهما من نقائه الثوري؟
لأن حركة فتح هي صاحبة مشروع الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية، وهو مشروع معقد وحساس وأحياناً كثيرة وصل للصدام المسلح والاقتتال الداخلي، إلا أننا دائماً وأبداً نبحث عن المصلحة الوطنية العليا ومبدؤنا الصعب هو أننا مستعدون أن نتنازل لتنظيم سياسي فلسطيني لتقوية جبهتنا الداخلية حتى لا نصل لمرحلة التنازل للعدو الصهيوني الغاصب.

وأيضا فهمنا الواعي للمضمون الاجتماعي وخطر مناقشة المنظور الاجتماعي في مرحلة حركة التحرر، فحركة فتح حركة ثورية ولها منهج الثوار في حرب الشعب طويلة الأمد، وإن أي مناقشات عن المضمون الاجتماعي وشكل الحكم هو محرم على حركة التحرر إلا إذا حلت نفسها وشكلت حزب سياسي، ومن جانب آخر لا يجوز مناقشة أفكار ومبادئ التنظيمات الفلسطينية لأن هذا يدخلنا في دوامة أن نعلن نحن عن مضموننا الاجتماعي وهذا يلغي المنهج الثوري لحركة التحرر فهي تهدف لتحرير الأرض ومقارعة الاحتلال ولا تحدد ما هو شكل الحكم بعد زوال الاحتلال وإعلان الاستقلال.

وكذلك العبور للمحرم بالثورة لمناقشة تبريرات الاستعمار الذي يدخلنا في بوابة شرعنة الاستعمار إذا كانت تبريراته صحيحة، فلا يجوز مناقشة الحق التاريخي لليهود ولا يجوز مناقشة هل التوراة صحيحة أم لا، هذه الأمور لا تعد من اختصاص حركة التحرر وهي ضد هذه التبريرات مهما كانت درجة صحتها من خطئها، لأننا نؤمن أن الاستعمار سيبقى يخلق التبريرات ليستمر باحتلال الأرض، وهي متنوعة بتنوع أهداف الاستعمار من الأمنية إلى الدينية إلى الاقتصادية، فمهما تكون قضية فضح تبريرات الصهيونية مسألة سهلة وواضحة للعلن إلا أنها غير قادرة على إنهاء الاحتلال بل هي إضاعة لجهد ممكن أن يستغل في فعل ثوري قادر على ضرب مصالح العدو الصهيوني.

رغم أن العملية التفاوضية شبه مجمدة بسبب التعنت الصهيوني، إلا أن الكثير من أبناء الحركة يصرحوا ويصرخوا أن الحل الوحيد هو حل الدولتين ويفرضوا فرضيات الحل قبل أن ننهي العملية التفاوضية، والبعض الآخر يطرح حل الدولة الواحدة كخيار استراتيجي ويحدد شكل ومضمون الدولة، وغالباً يأتي التصور بذكر أن رأيي الخاص أو وجهة نظري للحل! لا يوجد أحد من الإعلاميين على استعداد لسماع وجهة نظر كل فرد بالشعب الفلسطيني بخصوص الحل النهائي، بل إن الإعلاميين يتحدثون مع من يصنع القرار الفلسطيني ومن هو ناطق باسم الحركة أو أنه كادر مهم بالحركة، وما قررته الحركة الوصول لحل الدولتين عن طريق التفاوض وهذا الخط السياسي للحركة ولا يجوز تجاوزه.

أما شكل حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة فله صيغ متعددة، وأجزم أن أغلب حركات التحرر التي دخلت عملية تفاوضية لتحديد شكل الدولة الواحدة أو حل الدولتين لم تناقش هذه القضية قبل الوصول لاعتراف كامل بالسيادة الشرعية للسكان الأصليين (الفلسطينيين) بحق ملكيتهم للأرض ثم ترك التفاصيل للطواقم التفاوضية، وهناك تحديد وشرح وافي للعمل الثوري في آلية الوصول للحل النهائي وما هي الثوابت الثورية التي لا يمكن تجاوزها.

إن التثقيف الذاتي جزء مهم من تنمية القدرات الذاتية للثائر وتجعله يبدع أساليب جديدة في فعله الثوري، لكن التثقيف يعني أن هناك أساس قبله وهو الثقافة التنظيمية ولا يجوز أن نطالب أنفسنا بالتثقيف الذاتي دون وضع ضوابط لهذه العملية، هذه الضوابط تنحصر بإطار الثقافة التنظيمية وامتداداتها بالفعل الثوري عن طريق التكاليف والمهام الخاصة والتي تتطلب تعلم مهارات خاصة، أما إحداث مثاقفة إي إدخال تعديلات على الثقافة التنظيمية فهي من اختصاص مفكري الحركة والكوادر العليا، فهم الجهة المسؤولة التي تقرر أن هذه المادة الثقافية تصلح للمثاقفة أم أنها انحراف لفكر منحل عن الهدف الأساسي للحركة وهو تحرير الأرض محور الثقافة التنظيمية، ولكنني لا أقدم مثاقفة بل هي ثقافة تنظيمية صافية.

هذه القضايا التي سأخوض في تفصيلاتها في دراستي هذه معتمداً على الجلسات الحركية لخلايا الأنصار كقاعدة انطلاق وخبرتي المكتسبة بالاحتكاك مع ثوار من حركات تحرر عالمية وقراءاتي في تجارب الثورات في العالم وتعمقي بقراءة مكونات التاريخ الشفوي للثورات الفلسطينية قبل النكبة، إلا أنني أرفض مدخلات العلوم الإدارية القادمة من الجامعات الغربية وسوف أبين أسبابي وتحفظاتي عليها رغم أنني حاصل على شهادات عليا بالإدارة العامة والإدارة الهندسية من أرقى الجامعات الأسترالية. لا أدعي أنني أمتلك الحقيقة كاملة لكنني أطرح بصدق الثائر هذه القضايا للنقاش وتصويبي إن أخطأت فهذا واجبكم تجاهي، وهذا أسلوبنا الواعي بالنقاش المتحضر.

قسم الاخلاص لفلسطين: أقسم بالله العظيم * أقسم بشرفي ومعتقداتي * أقسم أن أكون مخلصاً لفلسطين * وأن أعمل على تحريرها باذلا كل ما أستطيع * وأقسم أن لا أبوح بسرية حركة فتح وما أعرف من أمورها * هذا قسم حر * والله على ما أقول شهيد.

خالد أبوعدنان

ولدت لاجئا وأحيا مهاجرا

الاستعمار

ترفض الشعوب أن تخضع للاستعمار الاحتلالي الذي يُحول مجتمعاتها إلى أن تُصبح تابعة للدولة المُستعمِرة، الذي يعمل على استغلال الشعوب لمصلحة اقتصاده ونفوذه السياسي والعسكري، لكن هذا الرفض لا يكون تلقائيا ودون تخطيط بل هو نتيجة حتمية لما وقع عليها من ظلم واستعباد من القوى الاستعمارية. ومن هنا لا يمكن تعريف طرق رفض الاستعمار قبل أن نفهم معنى الاستعمار وأهدافه.

استناداً لنظرية توماس مالتوس المعروفة بنظرية الاستعمار أو النظرية التشاؤمية في الاقتصاد أو نظرية السكان، والتي تستند إليها كل الحركات الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ففي حسابات مالتوس أن الموارد الطبيعية (الغذاء، الماء، مدخلات الانتاج الصناعي، التوسع العمراني، النقد المالي) تتزايد بهيئة متتالية حسابية (1،2،3،4،5،....)، بينما تتزايد الموارد البشرية بمتتالية هندسية (2،4،8،16،32،....)، وبالتالي فإن أي مجتمع سيصل إلى درجة معينة يحتاج فيها إلى موارد طبيعية من خارج موارده الوطنية، لذا فلابد أن تبحث قيادته السياسية عن مصدر خارجي رخيص لهذه الموارد، وتوصل مالتوس إلى ضرورة احتلال أراضي البلاد الأقل تحضراً واستغلال مواردهم مع السعي الجدي لقتل أكبر عدد من سكان عن طريق جزهم في حروب مفتعلة هدفها إنهاك قواهم وحرف طريقة تفكيرهم، فلا يقاوموا الاستعمار بل يتصارعوا فيما بينهم على الفتات المتبقي من بلادهم.

وقد وصفها كارل ماركس بأنها حرب العبيد التي تروق للسادة المستعمِرين دون أن تُراعي الحاجات الأساسية للشعوب المُضَطهدة. إلا أن ردود فعل الشعوب لم تكن دائماً موافقة لاستنتاج مالتوس،

فاستنتاجه جاء على أساس أن البلاد الأقل تحضر ستخضع لقانون الدول الاستعمارية لأنها لا تملك القدرات العسكرية على مقاومته.

كما أن الاستعمار يصنع طبقة موالية له من أبناء الشعوب المُضَطهدة يكون ولاءهم للاستعمار مقابل تسيير مصالحهم الفردية الضيقة دون أن ينظروا إلى انتمائهم العضوي لأبناء شعبهم المُضَطهد، وهذه الطبقة التي تُسمى بعبيد الرضى، فهي تتجبر على أبناء شعبها لإرضاء القوى الاستعمارية والرضى بأي شيء تأخذه مقابل ذلك، فهي أكثر من عمالة للاستعمار لأنها جزء من أدوات الاستعمار التنفيذية.

ورغم ولاء هذه الطبقة إلا أن الاستعمار انتهج قانون فرّق تسد داخل هذه الطبقة حتى يمنع ظهور أي قوى قادرة على منافسته في السيادة على البلاد والعباد، بل إن الخوف الحقيقي كان من التنافس الاستعماري بين الدول الاستعمارية الأوروبية، فكان الولاء إلى فرنسا – على سبيل المثال – في المستعمرات البريطانية يُعد خيانة عظمى، والغريب أن انتقال بلد مُضَطهد من دولة استعمارية إلى أخرى كان يعني قتل ونفي الطبقة المسماة عبيد الرضى، فهي بالنسبة للاستعمار الجديد فئات موالية للاستعمار القديم يجب التخلص منها.

إلا أن الدول الاستعمارية لم تكتف باستغلال الشعوب المُضَطهدة بل عملت على تطوير فكرة الاستعمار لتتوافق مع مفهوم مالتوس عن تزايد الموارد البشرية والنقص التصاعدي المستمر للموارد الطبيعية، فعملت على نقل جزء من مجتمعاتها إلى البلاد المحتلة، وسعت إلى استيطان هذه البلاد مع القتل الممنهج لسكانها الأصليين، كما حدث في بلاد العالم الجديد في أمريكا الشمالية واللاتينية واستراليا.

إلا أن الاستعمار لم يتمكن من قتل كل السكان الأصليين جميعهم لذا سعى إلى استلابهم الثقافي عن طريق فرض لغته وثقافته ودينه، مما أفقد هذه الشعوب العوامل الجامعة لهم وإلى الخصوصية الوطنية الإقليمية الحامية لهم. بل إن الاستعمار عمل على خلق جنس خلاسي هجين من العرق الأوروبي الأبيض وعرق الشعوب المُضَطهدة كحل نهائي ينفي وجود سكان أصليين، وكان خلق الجنس الخلاسي عنيفاً بأسلوبه فهو يبيح الاغتصاب وسرقة الأطفال والاستعباد الجنسي للمعتقلين.

إن القوى الاستعمارية لا تحتل البلاد الضعيفة عسكرياً إلا بعد أن تهيئ الظروف المواتية لقبول دخول قواتها إلى تلك البلاد عن طريق تمهيد طويل أساسه إقناع الشعوب المُضَطهدة أنها متخلفة وفقيرة وأن الدول الاستعمارية قادمة لنقلها من مستوى حضاري متخلف إلى مستوى حضاري يوازي ما هو موجود بالدول الاستعمارية المتقدمة.

فبداية الاستعمار هي التجارة الدولية التي تسعى للحصول على امتيازات خاصة للتحكم بالموارد الطبيعية للشعوب المُضَطهدة، بقصد تطوير معدل صادراتها، دون النظر لحاجات السوق المحلية لاستغلال موارده الطبيعية لخدمة مجتمعه، فإذا كانت الشركات الاستعمارية بحاجة للقطن، طلبت زراعته بدل زراعة القمح مما يسبب نقص حاد بالأمن الغذائي، ثم تبدأ الشركات الاستعمارية توريد القمح بسعر مرتفع والحصول على القطن بسعر رخيص، مما يعني أن هناك خسارة مركبة للاقتصاد الوطني في البلاد المُضَطهدة، كما أن هناك تبعية اقتصادية للدول الاستعمارية.

ومن جانب آخر تبدأ الدول الاستعمارية بإرسال البعثات التعليمية والطبية، وتقدم خدماتها بالمجان لدفع الشعوب المُضَطهدة، التي ترى هذا الكرم السخي من الدول الغنية للدول الفقيرة، لكن هذا يشكل هدم حضاري للمؤسسات التعليمية والطبية المحليتين، ويدفع الشعب لتبني النمط المتطور الذي تدخله الدول الاستعمارية، مما يسبب إغلاق المؤسسات المحلية أو تحويل أنظمة عملها للتطابق مع رغبات الدول الغربية في استلاب ثقافي منظم.

وبعد هذا تبدأ عملية صناعة الطبقة التابعة وهي بالغالب من الوجهاء العشائرية والنخب التجارية والدينية، حيث تبدأ الشركات الاستعمارية بتغيير ممنهج لأسلوب حياتهم ابتداء من مأكلهم ومشربهم وملبسهم ومسكنهم، عن طريق الانبهار بكل شيء جديد ومتحضر من الدول الغنية، بل أن تشكُل هذه الطبقة يكون بحاجة ماسة لتعلم لغة الدول الاستعمارية وزيارتها حتى تصل هذه الطبقة لمرحلة عبيد الرضى التي تقبل كل ما يطلبه الاستعمار منها عن قناعة أن هذا أفضل للبلاد.

إن الاستعمار يسعى بشكل تدريجي لإقناع الشعوب المُضَطهدة بعقدة النقص في مجتمعهم، عن طريق إخضاع طبقة عبيد الرضى والتي هي جزء من الرأسمال الاجتماعي الذي يشكل القيادة الطبيعية لمجتمعات ما قبل تشكل الأحزاب السياسية الحديثة، وإن مجرد ملاحظة الشعب أن هناك وجهاء غيروا لباسهم ومأكلهم كفيل بإقناعهم أن العمل جيد ولابد أن نقلدهم بذلك، وهذا التقليد قائم منذ الأزل في المجتمعات الفقيرة التي تحلم أن تعيش كما يعيش أثرياؤها، فإذا تم تحول الأثرياء للنمط الجديد فإن المجتمع كله سوف يتحول لهذا النمط، كما دخل البنطلون الأوروبي للثقافة العربية عن طريق طبقة الأثرياء التي أيدت حملة نابليون بونابرت على الشرق.

هذا الأمر يدفع الشعب للشعور بالعار لمجرد أنه يرتدي زيه الوطني أو يأكل أكلة شعبية في حضور القادم المتحضر من الدول الاستعمارية، ومن أجل هذا يقبل الشعب أن يكون تابعاً للسيد المستعمر لأنه متحضر ويستحق أن يعيش أما الشعوب الفقيرة فعليها أن تموت أو تبدأ بتقليد السيد الأبيض بكل شيء.

بعد هذا تبدأ المرحلة الثانية من الاستعمار وهي مرحلة الاضطهاد التي تكشف عن النوايا الحقيقية للاستعمار والتي تبدأ في مرحلة نكران الذات عن طبقة عبيد الرضى فهي التي تدفع المجتمع لقبول قاعدة التفوق الحضاري للدول الاستعمارية، وأن تطور المجتمع مرهون بمقدار تقليده لنظم المتطورة بالدول الاستعمارية المتحضرة، بل أنها تقبل أن تُهان ثقافتها المحلية وتوصف أنها السبب الرئيسي

لتخلفها، ففي كتابات الشركات الاستعمارية نقرأ أن هذه الطبقة كانت عامل تسارع لإدخال المفاهيم والقناعات لمجتمعاتهم قبل قدوم الجيوش العسكرية الاستعمارية.

إلا أن هذا لا ينفي أن مرحلة الاضطهاد الاستعماري لا تبدأ قبل احتلال الجيوش الاستعمارية أراضي البلاد المُضَطهدة، بل أن هناك مرحلة التجربة العملية للاضطهاد والتي تُسمى فترة الحكم العسكري لتلك البلاد لكي تمهد الطريق أمام الإدارة السياسية القادرة على إقامة الربط الاستعماري بين المركز الامبريالي والأطراف التابعة.

وتتمحور هذه المرحلة حول فكرة إعادة توزيع الثروات في المجتمع فيتم سحب الملكية من الرافضين للاستعمار ومنحها لمن هم موالين له، بل أن الملكية الجديدة للموارد الطبيعية تكون مرهونة بمدى استفادة المركز الاستعماري من أسلوب إدارتها، فهي لم تعد ملكية تخص البلاد المُضَطهدة بل إنها ملكية حصرية للدول الاستعمارية وهي التي تُكلف طبقة عبيد الرضى بإدارتها لخدمة الهدف الأساسي للاستعمار وهو استغلال الموارد الطبيعية للشعوب المضطهدة.

ومن جانب آخر يسعى الحكم الاستعماري العسكري لاستئصال كل البؤر المسلحة المقاومة للاستعمار، فلا يكتفي بسحب سلاحها وقتل ثوارها بل يمحي تاريخها الشفوي من الذاكرة الشعبية لأنه يصفها بأنها سبب تخلف المجتمع وأنها رافضة للحضارة القادمة من الدول الاستعمارية، وقليلة جداً هي الأدبيات الباقية لهذه البؤر المسلحة التي رفضت دخول الاستعمار لبلادها، بل إنها لا تذكر ضمن سجل الأبطال الشعبيين للشعوب المُضَطهدة، لأنها في تلك المرحلة تكون قابلة لفكرة الانضمام الطوعي للمركز الاستعماري.

إن قضية سحب الملكية للموارد الطبيعية تسبب تصادم مجتمعي أولي بين طبقة عبيد الرضى والمجموعات المتضررة ويكون هذا التصادم بداية التحول الفكري بالمجتمع نحو سلفية اجتماعية ترى

أن ملكية الأرض ومواردها جزء من المقدس لكل عائلة وأنها بلا أرضها تُصاب بالعار وتفقد قيمتها بالمجتمع، تحاربها ليبرالية متحررة من كل ما هو خاص وتعتبر أن من يدير الأرض بشكل أفضل يستحق أن يملكها حتى لو لم يكن من أهل البلاد.

فيستغل الاستعمار هذا التصادم عن طريق ضمان مفهوم العصا والجزرة الذي يجعل الإدارة الاستعمارية تملك الحق في إعادة تشكيل الرأسمال الاجتماعي وإعادة كتابة التاريخ الاجتماعي خاصة للطبقة الرافضة لقرارات الحكم الاستعماري العسكري، مما يساعد على تشكل هيئات قيادية سياسية محلية متضاربة فيما بينها لكنها كلها تسعى لتقديم الولاء للحكم الاستعماري العسكري، لكنهم يطالبون بإصلاح السياسات والقوانين حتى تتوافق مع رغباتهم، وهنا تبدأ الدول الاستعمارية في تشكيل الهيئات الاستعمارية السياسية المنوط بها إدارة الشؤون الداخلية للبلاد المُضَطهدة.

ومهما كان شكل هذه الهيئات إلا أن الشعوب المُضَطهدة تقبل بها لأنها تنهي مرحلة الحكم العسكري الشرس وتتحول إلى مؤسسات مدنية مثل الوزارات والبلديات والشركات الاستثمارية، فهي تفتح الأفق لمرحلة الخضوع الثقافي المنكوص للمجتمع الذي يبدأ بالمطالبة بحقوقه السياسية بالطرق اللينة والتي تشمل على العرائض والاجتماعات المفتوحة دون أن تصل لمرحلة النضال السلبي الذي يشمل على الاحتجاج بالمظاهرات والاعتصامات ضد سياسة الإدارة المدنية للاستعمار.

يتبعها مرحلة السماح للشعب المُضَطهد أن يدير شؤونه الخاصة التي لا تؤثر على انسيابية الموارد الطبيعية للمركز الامبريالي، فتسمح الإدارة المدنية للاستعمار بحرية الصحافة حتى التي تهاجمها علانية وتسمح بتشكيل الأحزاب السياسية بل تسمح بتشكيل برلمان ذو صلاحيات تشريعية، وكذلك تفتح باب التوظيف بالخدمة العسكرية، حتى يتصور الشعب المُضَطهد أنه استعاد حريته واستقلاله. لكن هذه السياسة الاستعمارية تهدف أساساً الكشف عن كل نوايا المجتمع اتجاه الإدارة المدنية التي تبدأ بمرحلة تفكيك اللحمة المجتمعية للشعب المُضَطهد وتقطعه إلى أجزاء متناحرة كما تسعى لتصفية

كل القوى التي تشكل خطر على الأهداف الاستعمارية بعيدة المدى، ولا تنتهي هذه المرحلة إلا بالهبات الجماهيرية الرافضة لزيادة الظلم الواقع عليها ثم تهدأ هذه الهبات لإعطاء فرصة جديدة للإدارة المدنية حتى تعيد تشكيل القوانين الخاصة بالحريات والديموقراطية في الحياة السياسية وشفافية القضاء، لكن الإدارة المدنية تعود مرة أخرى للتنكيل بكل من يشكل خطر على أهدافها الاستعمارية وتقابل سياساتها بهبات شعبية ترفض سياستها.

حركة التحرر

تبقى هذه الدوامة بين الحكم اللين والعنف التعسفي لحين تبلور حركة تحرر قادرة على التخطيط بعيد المدى من أجل إنهاء الاحتلال وطرد الاستعمار وإعلان الاستقلال عن طريق تنظيم سري لا يعلم الاستعمار من هم أعضاؤه وما هي خططه ولا أين يجتمعون أو متى يهاجمون أو حتى ما هي نوعية سلاحهم. فتبدأ مرحلة الاعتقالات العشوائية وضرب أي هبة شعبية بقسوة زائدة وتفقد الإدارة المدنية الكثير من صلاحياتها حيث يعود الاستعمار للشكل البدائي الممثل بالحكم العرفي للقوات العسكرية مع تصدير الموارد الطبيعية بشكل استنزافي، لأن العد العكسي للاحتلال أوشك على النهاية، فهي عملية سرقة وهي غير شرعية وهي تعلم أن وضعها يبقى مؤقتا لأن الشعب لابد أن يصل لمرحلة تشكيل حركة التحرر مهما كان الاستعمار ذكيا وقويا، فهذا قانون طبيعي للإنسانية التي ترفض العبودية بكل أشكالها.

إن النظر بعمق لمفهوم حركة تحرر يوصلنا إلى استنتاج مبدئي وهو أن تفكير المجتمع الخاضع للاحتلال غير قادر على التخطيط السليم لشكل الحكم بعد زوال الاستعمار، لذا فإن حركات التحرر تخلق فوضى فكرية داخل المجتمع هدفها تحديد أولوياته وكيفية الوصول إليها، ثم تبدأ بتخصيص الأولويات حتى يصل المجتمع إلى أن الهدف الرئيسي هو إنهاء الاحتلال وإعلان الاستقلال، وهذا التخصيص قادم من أن العامل المشترك بين كل الاتجاهات الفكرية والحزبية والدينية ترى أن الاستعمار السبب الرئيسي بالظلم الواقع عليها، ولا يوجد سبب آخر قادر على تجميع الشعب مهما بلغت درجة تجانسه الفكري أو الحزبي أو الديني.

ولهذا فإن حركة التحرر تعني أن كل الجهد المجتمعي رافض للاحتلال ويعمل على زوال الاستعمار ضمن اتفاق ضمني أن كل القضايا الخلافية قابلة للتأجيل وأن الهدف الوحيد المشترك

للمجتمع هو إنهاء الاحتلال وإعلان الاستقلال. وفي الجلسة الحركية السادسة استنتاج يؤكد ذلك فقد ورد فيها: فالثورة هي إذن إيجاد الطريق الصحيح لهدم الواقع الفاسد وفتح الطريق لبناء واقع جديد ولذلك فإن الذين يصنعون الثورات هم (رجال الثورة) أما الذين استطاعوا أن يدرسوا الواقع الفاسد المليء بالتناقضات الثانوية والأساسية واستطاعوا عن طريق البحث والتفكير وما يتمتعون به من تجربة خلاقة أن يمسكوا بالتناقض الأساسي وبفهمه وبالتالي يعرفون كيفية التغلب عليه.

تبدأ مرحلة التحرر الوطني عندما تتشكل الطلائع الثورية الداعية لضرورة إيجاد قاسم مشترك يحظى بإجماع وطني واسع قادر على الفعل الثوري في صفوف النخب بالأحزاب السياسية المتناحرة في الانتخابات الشكلية التي ترسم أسسها الإدارة المدنية للاحتلال، فيكون هدف الطلائع الثورية الأولي هو رص الصفوف وخلق تكتل بشري قادر على خوض نضال طويل الأمد من أجل الخلاص من الاحتلال، فهنا تتساقط كل المناهج الفكرية والسياسية والدينية لأن المرحلة تتطلب فعل عملي يقوم به المجتمع بكل قواه الشعبية والنخبوية وحتى الأكاديمية.

من الناحية التاريخية يعد منهج حركة التحرر فكرا يساريا، وهذا يعني أنه يعتمد على إلغاء النزعات الاتكالية في المجتمع الذي يفكر بشكل يميني بصورة فطرية، هذا التفكير اليميني يعني أن هناك نخبة اجتماعية هي من تقرر نيابة عن الشعب وهي بالعادة المرجعيات الدينية وزعماء القبائل والعشائر وقيادات الأحزاب السياسية، ولا يوجد مجتمع في العالم بدون دعاة للفكر اليميني، فهي أساس الشخصية الوطنية التقليدية وهي طبقة الحكم عبر التاريخ البشري، إلا أن الدول المُضَطهدة الخاضعة للاحتلال تفقد الكثير من استقلالها الاجتماعي، لأن الاحتلال يسعى لاختصار تمثيل الشعب بطبقة عبيد الرضى الموالية له، أما من يُعارض سياسات الاحتلال فيتم التنكيل بهم ومنعهم من التواصل الحر مع الشعب أو التقليل من قدرتهم على التأثير في سلوك المجتمع.

هذا الأمر يدفع الشعب لإنكار ذاته وشعوره بالإحباط وشعوره بعدم القدرة على التغيير، لأن الشعب اعتاد أن هذه الطبقة من يحكم البلاد وهي من يحمي الشعب من الأخطار وهي من يساعد الفقير والمريض وما إلى ذلك من مهام كانت حصرية لهذه الطبقة، بالمقابل يخضع الشعب إلى إرادتها ويمنحها الولاء عن طريق البيعة الدينية أو وراثة المناصب للقيادات العشائرية.

إلا أن الشعب يبحث دائماً عن قيادة لتسيير أموره الحياتية لذا فإنه يسعى لخلق قيادات جديدة من خارج الطبقة التي دمر نفوذها الاحتلال، ولعل أولى صيغ القيادة الجديدة جاء من تشكل النقابات المهنية وهي أساس الانتقال اليساري بالتفكير بعد تدمير قدرة الفكر اليميني من قبل الاحتلال، فالفكر اليساري تحت الاحتلال يكون الصيغة القادرة على الاستمرار لأنها تمتلك مرونة إعادة التشكل السريع في حالة أن الاحتلال قتل أو نفى أو حبس القيادات النقابية.

فقواعد عمل النقابات تضمن انتخاب قيادة جماعية قادرة على تنفيذ خطة عمل تهدف أساساً الى رعاية مصالح المنتمين للنقابة وأحياناً يكون نضالها لمصالح كافة الفئات الشعبية التي يحق لها أن تسجل بالعضوية العاملة للنقابة، وخصوصاً النقابات الكبيرة مثل اتحاد العمال أو اتحاد الفلاحين أو اتحاد الطلبة، وهذا يكون الشكل الأولي لحركة التحرر حيث أنها تُطالب بإصلاحات بسيطة لصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة، وتكون مرتكزات عملها يسارية بحتة، حيث تكون أغلب قراراتها خاضعة للتصويت وأن نجاح أي قرار بحاجة إلى تحقيق أغلبية نسبية بالانتخابات ضمن قانون أن رأي الأغلبية يلزم الأقلية بتبنيه والدفاع عنه.

كما أن القاعدة النقابية الأساسية التساوي بين الأعضاء بغض النظر عن انتمائهم العشائري أو الحزبي أو الديني، وتبقى نقطة أخيرة بالفكر اليساري للنقابات في ظل الاحتلال وهي ركيزة عملها الثوري، وتسمى بالتضامن النقابي حيث أن تعرض عضو نقابي للاعتقال أو حتى خسارة عمله أو

مقعده الجامعي يحدث استنفار داخل النقابة التي تهب للدفاع عن رفع الظلم عن أحد أعضائها لدرجة تنظيم المظاهرات والاعتصامات وتقديم العرائض الاحتجاجية.

وأكدت الجلسة الحركية الثالثة على إنسانية الطليعة:- إن الشعب العربي الفلسطيني يعاني مرارة ضياع الوطن والتشرد والنكبة، فهو الذي يواجه المأساة ويعيش ظروفها القاسية. وقد حرم هذا الشعب من حقوقه الإنسانية في العيش والحرية والكرامة، وهو بجانب ذلك يعيش عرضة لشتى الأوبئة والأمراض الاجتماعية والنفسية، وقد وقفت الدول العربية موقفاً غير مشرف من هذا الشعب فساعدت على خلق هذه الأمراض وانتشارها وامتدادها. إن الطليعة من أبناء الشعب الفلسطيني ستأخذ حتماً بيد شعبنا لترتفع معنوياته وتعيد إليه الثقة بنفسه وتقوده في طريق الحرية والحياة الكريمة.

هذه أسس الفكر اليساري التي يتم الخلط بينها وبين الفكر الشيوعي أو المنهج الاشتراكي، لكن الحقيقة أن الشيوعية هي معتقد فكري بديل عن الدين وهو مسلك فردي لا يمكن فرضه على الشعب بالقوة خصوصاً بالمناطق الخاضعة للاحتلال، أما المنهج الاشتراكي فهو أحد أهم أساليب الحكم في العالم ويتطلب أن تكون الدولة مستقلة حتى تطبقه عن طريق تمكين النقابات من السيطرة على وسائل الانتاج الزراعي والصناعي على وجه خاص، وتأميم الاقتصاد ليصبح ملكية عامة للشعب يتم إدارتها عبر النقابات والحكومات المنتخبة، إذن فكلمة يساري المرتبطة في ذهنية العامة بأنها فضفاضة وتشمل الاشتراكية والشيوعية تكون ظالمة بحق الفكر اليساري الذي يتشكل نتيجة انهيار الطبقة التقليدية للحكم نتيجة تنكيل الاحتلال بها، مما يدفع الشعب لتشكيل قيادة جديدة لا تعتبر من النخب التقليدية في الحكم مثل الرموز الدينية وزعماء القبائل ومجمل طبقة الأعيان المخملية.

إلا أن الطبقة الجديدة على الشعب لا تملك قدرة اتخاذ قرارات فردية لأن الشعب لا يمنحها الولاء التقليدي، لذا تعمل القيادة الجديدة على أن تكون ممثلة لرأي الأغلبية الشعبية، وهذا ما يبدأ بتشكيل جمهور للقيادة الجديدة يكون الخطوة التمهيدية لبناء قيادة تحظى بقبول شعبي ولها جماهيرية مقبولة

وتسمى بعلم الثورة الطلائع الثورية الرائدة وهي بالغالب من يبدأ بإعادة تشكيل الفكر السياسي المحلي وحل الأحزاب المحلية أو التقليل من فعاليتها.

إن مرحلة الإعداد لإعلان انطلاقة حركة التحرر بحاجة لهدوء نسبي على الصعيدين السياسي والعسكري، ففي هذه المرحلة تكون المشاورات والمداولات أهم بكثير من العمل العسكري، إنها مرحلة تناطح الأفكار بين الثوار الذين كانوا أعضاء بأحزاب سياسية متناحرة يجتمعون معاً لبناء فكر حركة التحرر.

ففي الجلسة الحركية الثانية عشر دراسة شاملة عن خطر استمرار الأحزاب في هذه المرحلة: أننا لا نريد الحزبية لأن تعددية الولاء الفكري وتشتت سبل العمل اللذان تنطوي عليهما تعددية الأحزاب، ليسا الأداة المثلى لعمل ثورة كثورتنا ومع ذلك فلنمض إلى المزيد من التفصيل ونقول لماذا نرفض الحزبية من زاوية الممارسة العملية أولا ومن الزاوية الفكرية ثانياً. عملياً، من يراجع تاريخ الحزبية في العالم العربي يجد أنه مليء بالخلافات الحادة والاقتتال الدامي. فهذه الأحزاب لم تنظر إلى بعضها البعض كما يجب نظرياً على أنها شريكة في الحياة السياسية، بل أنه يمكن القول أن جميع الأحزاب العربية تنظر للحكم على طريقة الحزب الواحد، وترفض تداولية الحكم أو المشاركة بصنع القرار السياسي بل يمكن القول أن أحداها كان يرى في نفسه بديلاً عن كل الأحزاب الأخرى ومن هنا فالعلاقات فيما بينها لم تكن علاقات من أجل التعاون والتسابق على الأفضل، بل علاقات تصفية لوجود بعضها البعض.

إن مرحلة الإعداد للانطلاقة تعد أصعب مراحل حركة التحرر لأنها ستغير كل ما قبلها من أساليب نضالية وسوف تستحدث أساليب نضالية جديدة، كما أن الطلائع الثورية تعلم أنها تعلن عند تشكيل جسم جديد اسم حركة تحرر لكنها لا تعلم كم ستستمر بنضالها ولكنها تجزم أنها طويلة وبأقل تقدير تكون مدتها عشر سنوات إذا كان تخطيطها سليم واستطاعت توسيع قاعدة دعمها الجماهيري

وإمدادها العسكري ووجدت حلفاء قادرين على دعمها سياسياً وعسكرياً ومالياً وحتى إعلامياً. وقبل كل هذا مدى تماسكها الداخلي ونقائها الثوري يكون بحجم مقدار الثقة المتبادلة بين أعضائها.

لذا يكون تشكيل النقابات قبل بدء الأعداد لحركة التحرر ضروري، حيث أنه يتيح الفرصة لتجربة العملية على صياغة حياة ديموقراطية تحتكم لرأي الأغلبية وتحترم رأي الأقلية دون أن تصل لدرجة التجريح الشخصي أو التوصيفات الخطيرة مثل العمالة للاحتلال وخيانة الشعب والكفر بالدين. وقد ورد في الجلسة الحركية الخامسة: نشر أفكار الحركة باستمرار في أوساط الأنصار والأصدقاء والجماهير بأسلوب المناقشة الموضوعية البناءة والإقناع الهادئ، الرصين البعيد عن التهجم والملتصق بمعاني المحبة والمروءة وإثارة نوازع الخير والوطنية التضحية والشهامة.

إن الطلائع الثورية تعمل بشكل جدي على إطلاق المبادرات التشجيعية لدفع أبناء الأحزاب السياسية على ضرورة ترك أحزابهم والعمل الجاد لتسريع إعلان حركة التحرر لأنها المرحلة القادمة بعد فشل تجارب الحزبية، كما أن الطلائع الثورية تغامر بالدخول للاجتماعات الحزبية وطرح أفكار معارضة لضرورة استمرار العمل الحزبي، وهذا بدافع المصلحة الوطنية العليا، إلا أنها تتمسك بالعمل النقابي وتعتبره الإطار الطبيعي للنضال المقاوم للاحتلال بل تعتبره الممثل الأكثر شعبية في ظل فشل الأحزاب السياسية بتنفيذ وعودها. وقد أوضحت الجلسة الحركية الثانية السمات الجامعة للتنظيمات الفلسطينية فقد ورد فيها: ورغم تعدد هذه المنظمات إلا أنها كانت تلتقي على أن هذه الثورة لا بد أن تمتاز بميزتين:- أن تكون القيادة بيد الشعب الفلسطيني، والابتعاد عما يصطرع في الساحة العربية من عوائق وتيارات وعقائد.

كما أن الطلائع الثورية تؤمن أن هناك فرق كبير بين الثبات على المبادئ الثورية التي توصلنا للهدف وهو تحرير الأرض من الاحتلال وبين ضرورة تجديد وتغيير أساليب عمل الثورة، لذا فإن حركة التحرر دائمة التغيير بأساليبها فهي أحياناً عنفية وأحياناً سلمية، لأنها تؤمن أن العدو يتربص

بها وأنه يمتلك القدرة التدميرية للثورة، ولا يمكن حماية الثورة إلا بالمراوغة باستخدام الأساليب النضالية المتنوعة حتى تضمن عنصر المفاجأة للعدو، فإن ثبات أسلوب العمل مثل الكفاح المسلح يعطي الفرصة للعدو بتوقع ردود الفعل، مما يمنحه فرصة لإعداد نفسه وتجهيز رده على الفعل الثوري بشكل عنيف مما يفقد الثورة القدرة على التأثير.

ولا تنجح حركة التحرر بإنهاء مراحلها الأولى إلا عندما تنتهي من مرحلة تجريب ما تمتلكه من أساليب نضالية وتقييم أثرها على العدو ومدى نجاحها بتحقيق انجازات مرحلية في طريق الوصول للهدف النهائي وهو تحرير الأرض، بعد هذه المرحلة تبدأ مرحلة الإبداع الثوري التي تتجسد بصناعة أساليب جديدة لم يعهدها الاحتلال، وهذا الإبداع الثوري يكون مزيجا من التجربة المحلية ضد الاحتلال عبر تاريخ هبات الشعبية والثورات التي لم تنجح ضد الاحتلال فهي تشكل مجتمعة معاً الميراث الثوري لحركة التحرر يجب أن تتعلم منها قدرات الشعب النضالية وكذلك أساليب العدو بقمعها، ويتم مزجها بتجارب الشعوب المُضَطهدة في نضالها ضد الاستعمار، ولا يتم إسقاط أساليب تجارب الشعوب الأخرى إسقاطاً كاملاً دون أن يتم دراسة إمكانية تطبيقها، فهناك فروق كثيرة بين القيم الاجتماعية وطبيعة البلاد وكذلك شكل الاحتلال وعوامل متغيرة كثيرة لابد من دراستها قبل استيراد أسلوب نضالي من تجارب الشعوب الأخرى.

لعل أكبر مشكلة تواجه العقلية العربية في الفكر الثوري هي مفهوم النقد والنقد الذاتي بسبب الميراث اليميني الذي يرفض انتقاد شيخ العشيرة وكبير العائلة وفقيه الدين، بل أن هناك خجل حقيقي من مجرد انتقاد الأخ الأكبر علانية، هذه التراتبية في التركيب الاجتماعي تشكل العقبة الحقيقية في فهم النقد الذاتي، وتكون أصعب في مجال نقد آخر حيث أمراض التعصب القبلي تفتت الوطن إلى مجموعات متناحرة أو تحاول التمايز فيما بينها حتى في طريقتها في مقاومة الاحتلال.

وشرحت الجلسة الحركية الثالثة عشر أخلاقيات النقد فقد ورد فيها: الثائر يحب لإخوانه ما يحب لنفسه ويكره لهم ما يكره لها ، والثوار رحماء بينهم متعاطفون متحابون ولكنهم قساة أشداء على الأعداء المحتلين والخونة العملاء. وهم يقيّمون أخطاء الغير بروح الأخوة الثورية دون الشعور بالاستعلاء ولكن يحثون في أوجه مادحيهم التراب ولا يقبلون التملق والمدح المفرط. أن نطور النقد الذاتي ولا نخشاه لأن المؤمنين بالثورة والتحرير رجال أشداء لا يهابون أي نقد بناء ولا يترددون في إدانة أنفسهم إذا ما أخطأوا لأنهم ثوار والثائر المؤمن بقضية وطنه يتجشم كل صعب ولا يتردد في سلوك أوعر وأشق المسالك، لذلك لا بد من إيجاد نظام العقوبات للمخطئين من الزملاء ويجب أن يطبق هذا النظام على الجميع دون استثناء إذ لا تمييز أمام القانون والجميع أمام المحكمة الحركية سواء.

إن حركة التحرر لا تتطور بدون استخدام سليم لمبدأ النقد والنقد الذاتي، وهذا المبدأ له دراسات مختلفة بل أن هناك تطبيقات متنوعة له تعتمد على مستوى الرقابة (أي متابعة الأطر العليا إلى الأطر القاعدية في الهيكل التنظيمي)، والشفافية (أي مصداقية الأعضاء مع أنفسهم وقدرتهم على الاعتراف بالأخطاء خاصة الأطر العليا) داخل الإطار التنظيمي (أي مجموع أعضاء التنظيم الأطر العليا أي القيادة والأطر القاعدية أي الأعضاء العاديين). وقد بينت الجلسة الحركية الثالثة عشر ذلك: أما من المنطلق الشخصي ، فإن مصلحة الحركة الثورية فوق المصالح الشخصية. فجميع المصالح الفردية مسخرة للثورة والنصر ولا تسمح الحركة بوجود شخص أو أشخاص بين صفوفها يعملون لتسخير الحركة لخدمة مصالحهم الشخصية، بل هي تدوسهم وتنبذهم نبذ النواة وهي لن تتهاون أبدا مع الخارجين على خط التحرير أو المتعاونين مع جهات معادية.

إلا أننا نستطيع اختصار مبدأ النقد والنقد الذاتي بعمليات تطوير الذات بالعلم الغربي، لأن المفهوم الثوري يأتي من الفكر اليساري الذي يدفع ابن التنظيم إلى التخلص التام من الأنا القاتلة والذواب بنحن الثورية من خلال اعتبار الفرد جزءا من الكل وأنه وحده لا يستطيع تحقيق هدفه، ومن هنا

تكون جميع قرارات التنظيم صادرة عن اجتماع تنظيمي ولها أسس التصويت الديموقراطي أي لا يوجد فرض قرار دون مناقشة وشرح، وبعد انتهاء الاجتماع التنظيمي تأتي مرحلة تنفيذ القرارات والتي قد تكون توزيع بيان سياسي أو عملية عسكرية ضد أهداف معادية فكلاهما قرار تنظيمي واجب التنفيذ.

فالقاعدة التنظيمية نفّذ ثم اعترض تكون اللبنة القاعدية لمبدأ النقد والنقد الذاتي، ففي حال صدور القرار لا مجال للتراجع عنه بالفكر اليساري، فهو واجب التنفيذ ولا يجوز القول أننا اكتشفنا أننا أخطأنا بعد صدور القرار وانتهاء الاجتماع، فإلغاء القرار بحاجة لعقد اجتماع استثنائي يكون هدفه إلغاء القرار. وهذا واضح في الجلسة الحركية الأولى: الديمقراطية: هي ما يجب أن يسود كل تصرفات الحركة، ولكن الديمقراطية التي يجب ممارستها هي تلك التي لا تعرقل العمل ولا تفسح المجال للوقع فيما يؤدي إلى التعويض باسم الديمقراطية، كما أن الممارسة الديمقراطية في العمل الثوري هي تلك التي تتماشى مع مبدأ (ديمقراطية الرأي وديكتاتورية التنفيذ).

أما بالوضع الطبيعي يكون القرار نافذاً ويتم تقييم تنفيذ القرار بالاجتماع الدوري التالي، وهنا تبدأ عملية التطوير الحركي عن طريق تقييم المرحلة السابقة واستنباط الدروس المستفادة من النشاط التنظيمي بالمرحلة السابقة ومدى صوابية القرار وكفاءة تنفيذه وفعالية التخطيط له وكل أركان النقد المعروفة، أي أن النقد هنا لتطوير الذات والتعلم من الأخطاء ومن المرفوض أن يحوي النقد على التجريح الشخصي أو مجرد التقليل من ثورية أي عضو من الأعضاء، فهو تسجيل ملاحظات مفيدة يمكن الاستفادة منها بالمستقبل، وأجمل أنواع النقد هي نقد الذات حيث تكون الرقابة الذاتية على المسلكية الثورية أرقى أنواع النقاء الثوري، وهي عندما تكون صادقة تدفع عجلة التطور والابداع بالعمل الثوري لمستويات متقدمة بزمن قياسي.

وهذه رسالة الجلسة الحركية الخامسة السامية فقد ذكر فيها: لا تنفعل في الحديث. وحاول دائماً أن تكون مالكاً لنفسك هادئاً في حديثك ضابطاً لحركاتك خافضاً لصوتك، احرص دائماً أن تكون قوياً من غير عنف ولیناً من غير ضعف. ابتعد عن الجدل العقيم والمعاني الغامضة والأمور النظرية التي لا تحقق عملياً لأن في ذلك إضاعة للوقت وهدر للجهد. الهدف من المناقشة هو الإقناع وليس الغلبة في الجدل والهدف من الحديث هو إيضاح الحقائق لا كشف العورات.

من هنا نرى أن حركة التحرر عمل جماعي يختار الانضمام إليها الثوار لتنفيذ هدف مشترك وهو تحرير الأرض ينظم العلاقة بينهم ما يسمى المبادىء الإنسانية الأساسية وهي الحرية والمساواة والعدالة ضمن قاعدة الديموقراطية. وهذه الصيغة الموجزة لا تكون كافية لأن كل حركة تحرر تحدد هذه المفاهيم لتتناسب والقيم الاجتماعية لشعبها وأيضاً ظروف عملها، إلا أن بينها عوامل مشتركة أساسية.

فالحرية تعني أن الأعضاء يمتلكون حق الانتماء الطوعي لحركة التحرر فلا يوجد إلزامية جبرية للانضمام لحركة التحرر، كما أن الأعضاء لهم حق تبني أي فكر سياسي أو معتقد ديني دون إلزامهم بأي طقس ديني أو مضمون اجتماعي، والقاعدة بالحرية الثورية أن حرية الثائر تتوقف عند حرية الآخرين، فلا يجوز للثائر أن يعتدي على حرية الآخرين، حتى لو رأى أنها بمصلحة الثورة، لأن هذا الجهد الاجتماعي لا يعد جزءا من الفعل الثوري الذي يهدف إلى تحرير الأرض، إلا إذا كان هناك مسلكيات فردية لا تتوافق مع القيم الاجتماعية للشعب، يكون منع هذه المسلكيات من باب احترام القيم الاجتماعية للمجتمع والتي تشمل على العادات والتقاليد واحترام الطقوس الدينية والعلاقة بين الرجل والمرأة.

فقضية احترام القيم الاجتماعية هي أساس لنجاح أي ثورة بل أن كل الثورات كانت تشترط على من يريد الانتساب لها ضرورة احترام القيم الاجتماعية لشعبها، وفي الجلسة الحركية الأولى: العضوية في

فتح تستلزم مسلكاً أخلاقياً فاضلاً يدفع العضو لاكتساب احترام الجماهير بحيث ترى فيه إنساناً نموذجياً في مسلكه وتصرفاته وذلك لأنه يعزز إيمان الشعب بثورته من خلال تمسك العضو بعادات وتقاليد الشعب واحترامه لها.

أما مبدأ المساواة فهو مبدأ مكمل لمبدأ الحرية حيث أن المساواة بين الأعضاء بالحقوق والواجبات أساس العمل الثوري، وتضيف إليه حركة التحرر أن قراراتها لابد أن تصدر عن اجتماع تنظيمي يشمل مناقشة القرار قبل صدوره مناقشة حرة، فالحوار داخل الاجتماع التنظيمي مفتوح لجميع الأعضاء.

وهذا يوصلنا لمبدأ العدالة أي أن المبدأين الحرية والمساواة يرسمان شكل العدالة داخل الإطار التنظيمي خصوصاً إذا تم تطبيق مبدأ النقد والنقد الذاتي معهما، وتأتي العدالة بالأساس من تثمين الفعل النضالي ومن قام به، وتصويب مسار من أخطأ أثناء تنفيذه لقرار ما، فعملية العدالة تأخذ شكل التطبيق العملي لبنود النظام الأساسي ومحاسبة المخطئ بصرف النظر عن كونه من الأطر العليا أو القاعدية. وتسعى حركة التحرر لتعميم المبادئ الإنسانية الأساسية في تعاملها مع الشعب وتكون هذه المبادئ العامل المشترك الذي يجمعها مع كل أحرار العالم.

من أجل تطبيق المبادئ الإنسانية الأساسية لابد من إيجاد صيغة ديموقراطية للعمل داخل حركة التحرر، هذه الصيغة لا يمكن أن تكون الديموقراطية الشعبية أو الحرة (أي أن الجميع متساوون بالتصويت وأن كل القرارات بحاجة لمعرفة آراء جميع الأعضاء بها وموقفهم منها بالإيجاب أو النفي) لأن حركة التحرر تأخذ قرارتها وترسم خططها بشكل سري، مما يعني أن هناك ضوابط لحجم المعلومات ضمن قاعدة المعلومة على قدر الحاجة، أي المعلومات غير موزعة بالتساوي بين الأعضاء لذا لا يكون تصورهم شامل لقضية ما لقلة معرفتهم بالمعطيات والتفاصيل المُشَكِلة للقضية

وإمكانية حلها، وهذا يجعل حركة التحرر تحتفظ بجزء المركزية بعملها، لكن آلية العمل والتنفيذ كلها ديموقراطية إلا أن التخطيط والمراقبة والمحاسبة تكون مركزية.

ولتفصيل ذلك لابد أن نحدد الديموقراطية الثورية على أن جميع القرارات الصادرة من حركة التحرر هي قرارات جماعية تم إقرارهاا باجتماع تنظيمي بعد مناقشتها، وأن الجهد الثوري موزع بين الأعضاء فكل الأعضاء يجب عليهم تنفيذ المهام والتكاليف، وأن باب النقد والنقد الذاتي مفتوح لجميع الأعضاء، وأن باب تقديم المقترحات والتوصيات متساوي بين جميع الأعضاء. أما المركزية فهي تخص الأطر العليا لإدارة حركة التحرر ضمن خطة مرسومة تكون بالعادة من نتائج مؤتمر حركي عام أو اجتماع تنظيمي موسع، فلا يوجد خطة موضوعة من قبل إطار تنظيمي بل أنها تكون مجرد ورقة عمل تنفيذية لتتماشى مع الخطة العامة لتنظيم التي أقرها بالمؤتمر الحركي.

فالمركزية بالواقع مختصرة بآلية التنفيذ أكثر من أن تكون وسيلة لفرض قرار من الأطر العليا للأطر القاعدية، ففي أثناء تنفيذ الخطة تكون حركة التحرر بحاجة لمن يتفرغ لمراقبة الأحداث وعمل تكتيكات تفصيلية هدفها إنجاح القرار وهي دائماً تعتمد على حجم المعلومات المتوفر، وعلى حسب القاعدة التي تقول أن كل معلومات الأطر القاعدية تصب في الأطر العليا مما يحولها لمركز المعلومات الخاص بحركة التحرر وهو الذي يجعلها مؤهلة لتصدر قرار مركزي يتماشى مع الخطة الموضوعة من المؤتمر الحركي العام.

إن العلاقة الجدلية بين الديموقراطية والمركزية تجعل الكثير من حركات التحرر تتعثر داخليا، فالكثير من المركزية قد يوصل حركة التحرر لمرحلة الاستبداد التعسفي كما أن الكثير من الديموقراطية قد يوصل إلى الفوضى العبثية، والسبب الحقيقي وراء ذلك لأن حركة التحرر تعمل في نطاق بلد خاضع للاحتلال أي أنها لا تملك السلطة السياسية في البلاد ولا تملك القدرة الفعلية على معاقبة كل الخارجين عن طوعها، فتكون الديموقراطية المركزية أساسا منطقيا لحركة التحرر حيث أن هامش

الديموقراطية يكون واسعاً بالقرارات اليومية إلا أن القرارات المصيرية تكون بحاجة لقرار مركزي قادر على الحفاظ على استمرار الثورة وتماسك حركة التحرر داخليا.

الثورة الشعبية

إن القوى الاستعمارية دأبت على اعتبار المجتمعات في بلدان العالم الثالث مجتمعات متخلفة من الناحية الديموقراطية، فهي بالبداية لم تدخل مرحلة التطور الصناعي التي تشكل قوة الطبقة العاملة في سعيها الدائم لمشاركة الإقطاعيين في الحكم عن طريق الانتخابات وسن التشريعات، بل أن طبقة الإقطاعيين لم تتعدى مستوى السلطة الدينية وملكية الأرض والثروات الطبيعية دون أن تصل لمرحلة مشاركة السلطة الحاكمة بتشريع القوانين، فالسلطة الحاكمة تعتمد أساساً على جيوشها في استمرار تسلطها على المجتمع، وهذه الجيوش لا تمتلك التقنية الحديثة التي تمتلكها الدول الأوروبية الاستعمارية.

إن هذا الاستنتاج الاستعماري المستند على توصيات المستشرقين في القرن التاسع عشر، يُهمل الكثير من القدرات الحقيقية لشعوب العالم الثالث، فعلى سبيل المثال في فلسطين وحدها حدثت ثلاث ثورات ضد الحكم المركزي وكذلك انتفاضات المدن ضد قانون الكوشان وباقي قوانين التنظيمات العثماني، ومن جانب آخر فإن المسميات الشرقية تختلف عن الغربية في مفهوم العمل النقابي، لأن كل مهنة لها شيخ ومجلس استشاري مثل التجار والصيادين وحتى العتالة في المرافئ، إن قراءة التاريخ الفلسطيني من كتب المستشرقين يجعلنا نصل إلى أن الشعب الفلسطيني مجموعة من العبيد الكسالى يصرف عليهم السادة الإقطاعيين رغم ضعف إنتاجيتهم. وهذا الظلم التاريخي الذي وِصِفَ به الشعب الفلسطيني كان أساس آلية عمل الانتداب البريطاني في مرحلة الحكم العسكري.

لكن حركة التحرر تقرأ تاريخ الشعب الشفوي المتناقل بين أبناء شعبها، وتدَوِن نضالات كل الثوار الذين قارعوا الاستعمار، بل أنها تسترشد بتجربة الجيل القديم من الثورات لتتعلم من تجربتهم، ويكون هدف حركة التحرر بالمرحلة الأولية استنهاض هامات الشعب بكل فئاته الاجتماعية والعمرية من

أجل التمهيد لإعلان مرحلة حرب الفدائية، وهي المرحلة الأولى من الفعل العسكري لحركة التحرر والتي تهدف بالأساس إلى الترويج الإعلامي أن ثورة بدأت وأن هناك مستقبل متفائل ينتظر الشعب المُضَطهد، حيث تقوم الطلائع الفدائية بالعمليات العسكرية التي تضمن نجاحها وعودة مقاتليها سالمين من أجل بث الروح الثورية بين صفوف الشعب، وهذا دور أساسي لحرب الفدائية فهي تهدف إلى خلق جماهير لحركة التحرر بين صفوف الشعب، ويكون دور هذا الجمهور محوري لترويج فكرة حركة التحرر وقدرتها على الفعل العسكري بعد فترة العجز الكامل التي مرة بها الشعب نتيجة الهزيمة أمام جيش الاحتلال.

ولا تنتقل حركة التحرر لمرحلة حرب الغِوار (بالقاموس الغربي: حرب العصابات) إلا بعد ضمان أنها تمتلك جماهيرية كافية بين صفوف الشعب، يكون دورها دعم الثورة وحمايتها لضمان استمرار الثورة، وهذه المرحلة أكثر مراحل المد الجماهيري للثورة لأن الشعب يكون قد وصل لقناعة أن حركة التحرر تمتلك القدرة على الفعل العسكري، كما أن أساس العمل العسكري لحركة التحرر يعتمد على إرادة المقاتل رغم قلة تسليحه بمجابهة الآلة العسكرية المتفوقة للاحتلال تجعل الشعب يفتخر أن أبناءه أبطال حقيقيون ولا يهابون الموت، وأن عار الهزيمة سينتهي وأن الشعب سيستعيد كرامته.

إن هذه الأفكار الثورية تجعل الشعب مهيأ لتبني حركة التحرر وتحمل المسؤولية التاريخية معها، مما يعطي زخما ثوريا للطلائع الثورية يجعلها تطور من كفاءتها القتالية والبحث عن وسائل لاستثمار تنامي شعبيتها وتوسع مجال جماهيريتها، ويكون ذلك عبر إدخال مفهوم حرب الشعب طويلة الأمد إلي التطبيق العملي على المناطق الخاضعة لسلطة حركة التحرر. فهذا المفهوم المهم وهو الذي يجعل حركة التحرر تنتقل من مرحلة حرب الغِوار لمرحلة الثورة الشعبية المنظمة، فلا يمكن أن تصنع حركة التحرر شيئا من العدم، بل هي تطور القدرات الشعبية وتنظمها مما يجعلها أكثر من هبات شعبية غاضبة تريد الانتقام السريع أو تحقيق هدف لحظي.

ومجرد مقارنة بين انتفاضات العشرينيات من القرن الماضي في المدن الفلسطينية ضد السياسات البريطانية الاستعمارية الداعمة للمهاجرة الصهيونية لبلادنا وبين إضراب عام 1936 الذي جَهَّزَ الشعب لثورة استمرت ثلاث سنوات، فمرحلة إعداد الشعب وتدريبه على الفعل الثوري طويل الأمد يكون الركيزة الأساسية لمفهوم حرب الشعب، أما الركيزة الثانية فهي أن التفوق التقني للعدو لا يعني أنه قادر على الانتصار بشكل مستمر لأن الشعب يمتلك الإرادة الفطرية بأنه صاحب الحق وأن خياره الوحيد يكمن في استرداد حقه بالثبات المبدئي على ضرورة استمرار الثورة حتى النصر لتلبية طموحاته الوطنية بالسيادة على أرضه واستقلاله السياسي، فيكون هدف الطلائع الثورية التركيز على رفع الروح الثورية للشعب وتحفيزه على ضرورة العمل الجدي لإدارة إرادته عن طريق المسلكية المساندة للفعل الثوري والرافضة لاستمرار الاحتلال. وهذا هو استنتاج الجلسة الحركية التاسعة التي ورد فيها: أن الانتصار لن نصل إليه إلا إذا حشدنا قوى الإنسان والمجتمع وجندناها من أجل التحرير وهذا أمر لن نصل إليه إلا عن طريق حرب الشعب.

إن حرب الشعب لها مفهومين الأول قادم من تجربة أمريكا اللاتينية ويُسمى قواعد الدعم اللوجستي، حيث يختصر دور الشعب بتوفير مستلزمات استمرار حرب الغِوار، حيث يوفر الشعب المأكل والمشرب والمكان الآمن وغيرها للمقاتلين ، ويستخدم هذا المفهوم عندما يكون المقاتلون يمتلكون قوة ضاربة مقاربة لقوى الاحتلال (أو الحكومات الرجعية في مثال أمريكا اللاتينية) من حيث العدة والعتاد، ويكون انتصارهم سهلاً دون الحاجة لفعل شعبي مساند.

أما المفهوم الثاني فهو قادم من التجربة الصينية ويُسمى حرب الشعب طويلة الأمد، وأساس القاعدة فيها أن حرب الغِوار ليست كافية لتحقيق انتصار على العدو، وأن العدو يمتلك قوة عسكرية متفوقة لا يمكن هزيمتها بالحسابات القتالية وحدها، بل إن حركة التحرر لا تستخدم حرب الغِوار إلا لمساندة حرب الشعب طويلة الأمد. لذا تبنت حركة فتح هذا المفهوم وقد ورد في عديد من أدبياتها نذكر منها ما ذكر في الجلسة الحركية العاشرة: إن الحرب الجماهيرية وحدها هي القادرة على زيادة هجرة

السكان من إسرائيل نتيجة يأسهم من إمكانية البقاء في أرضنا. ولما سيحل بهم من دمار اقتصادي وقلق نفسي وهذا وحده نتيجة طول المدة هو الذي سيُصَفّي إسرائيل دولياً (كدولة معترف بها) وفكرياً (كفكرة صهيونية قابلة للنجاح) واجتماعياً (كغزاة غاصبين استوطنوا مدننا وقرانا) واقتصادياً (كرساميل أجنبية وسياحة وصناعة) وكل هذا يحتم القول بضرورة اعتماد حرب جماهيرية مقبولة دولياً، يشنها شعب تم الاعتداء عليه واغتصبت أرضه، ضد غزاة غاصبين.

إن حرب الشعب طويلة الأمد تعني أن الشعب يسعى إلى الاستقلال الذاتي عن طريق توفير كل احتياجاته بعيداً عن سلطة الاحتلال بطريقة عملية، حيث ينشئ مؤسسات خدماتية لنفسه خاصة بالتعليم والصحة ومكملات الاقتصاد البدائي التضامني أي المأكل والمشرب والمسكن، مما يؤهله للتحكم بمصيره وبقراراته اليومية عن طريق خلق دوائر صغرى تُسمى باللجان الشعبية تعمل على خلق قناة اتصال بين أبناء الشعب وكذلك بين أبناء الشعب والعالم الخارجي وأيضا بين الشعب وسلطة الاحتلال، وهذا ينقل الشعب لمرحلة مجتمع الثورة، ويصبح النضال الشعبي أساس العمل المقاوم للاحتلال فهو يُفقد الاحتلال سلطته على الشعب ويمكّن الشعب من حكم نفسه بنفسه، فكل الشعب جزء من الثورة وكل فرد بالشعب يقوم بدوره الطبيعي بالمجتمع، حيث تصبح المهن العادية مهنا ثورية، فالطبيب في المستشفى يكون مناضلا والمعلم بالمدرسة مناضلا والفلاح بأرضه مناضلا والتاجر بمتجره مناضلا لأنهم مجتمعون يشكلون قوى الشعب الرافضة للاحتلال وقادرة على خلق البديل الوطني للمجتمع.

إن الوصول لمرحلة انفكاك اللحمة بين سلطة الاحتلال والحياة اليومية للشعب المُضَطهد هو المسعى الفعلي لحركة التحرر أثناء خوضها حرب الشعب طويلة الأمد، وحتى لو بقي الشعب المُضَطهد خاضعا لتبعية اقتصادية لسلطة الاحتلال يبقى الإنجاز الحقيقي خلق مجتمع الثورة القادر على تسلم زمام السلطة المجتمعية في حال زوال الاحتلال. فهي عملية تحتاج إلى نفس طويل والإيمان أن النصر قادم لا محال كما نصت عليه الجلسة الحركية العاشرة: وإذا كان الجميع يعلمون أن مراحل

الثورة هي حرب الفدائيين ثم حرب العصابات ثم حرب التحرير الشعبية فإن على الجميع أن يعلم تطوير أساليب هذه الحرب، وتطويرها نحو أعلى مراحلها، لا يتم إلا بالصبر على طول المدة والمثابرة إلى أن تتحقق الأهداف السامية التي آمنا بها.

إن الهدف الحقيقي لحرب الشعب طويلة الأمد هو تحييد الآلة العسكرية للاحتلال وإلحاق الضرر بمخططاته الاقتصادية، حيث أن حركة التحرر تستخدم النضال السلمي لمقاومة الاحتلال ولا يكون استخدام السلاح ضرورياً لأن الثورة غير قادرة على إلحاق الهزيمة العسكرية ضد جيش الاحتلال دون مساندة خارجية. ففي التجربة الفلسطينية فإن نظرية الفزعة القادمة من الجيوش العربية أخرت تشكل حركة تحرر وطني 50 عاماً، حيث أن النضال الفلسطيني خلال فترة الانتداب البريطاني كان جزءا من مجمل النضال القومي العربي، وكان النظر للقضية من زاوية وطنية صرفة يعد جريمة بحق الفكر القومي الوحدوي، إلا أن الدارس لتلك المرحلة يجد أن الجيوش العربية لم تكن تمتلك تقنيات قتالية قادرة على تحقيق النصر العسكري، وإن كان البعض يرى أن الدول العربية لم تكن تمتلك الإرادة السياسية لتحقيق نصر عسكري، لكن الحقيقة العملية تؤكد أن التقنية العسكرية لم تكن مؤهلة لخوض حرب نظامية بل لقمع تمرد الشعوب فقط.

كما أن مرحلة حرب الفدائية لحركة التحرر الفلسطيني تثبت أن اختراق الحدود العربية لم يكن مسألة صعبة بل أنها أحياناً سهلة جداً، أضف إلى أن الحركة الصهيونية خلقت كيانا مجتمعيا أساسه الجيش المتطور القادر على حماية نفسه والهجوم على كل جيرانه العرب مجتمعين دون أن يهاب الكثرة العددية، ضمن مفهوم الحرب التقنية التي طورتها الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وقدمت الكثير من هذه التقنيات للصهيونية لضمان وجود حليف قوي لها بالقرب من منابع النفط وقناة السويس اللذين يشكلان عصب الاقتصاد الدولي. وهناك الكثير من النصوص في أدبيات حركة فتح ترفض الحرب النظامية وتؤكد أن حرب الشعب هي السلاح الأنجع لأننا نمتلك التفوق العددي نذكر منها ما ورد في الجلسة الحركية الثامنة: إن نقطة قوتنا هي الطاقات البشرية ولذا فإن

أي عمل عسكري يجب أن يخطط له وترسم استراتيجية على أساس أن حربنا حرب التفوق البشري ذلك التفوق لا يمكن استغلاله إلا بحرب الشعب.

رغم أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني خاضت غمار الفعل العسكري لفترة طويلة إلا أنها كانت على يقين أن تحقيق النصر العسكري لن يكون إلا مدعوماً من الجيوش العربية ضمن مفهوم واسع يُسمى الحل القومي للقضية الفلسطينية التي يكون بها الشعب الفلسطيني رأس الحربة في المعركة، وهذا لم يمنع استمرار العمليات الفدائية القادرة على استنزاف العدو ورفع تكلفة احتلاله لأرض الوطن، وبنفس الوقت كانت تبني قواعد مجتمع الثورة ونقل المجتمع الفلسطيني من مجرد شعب غالبيته فلاحين إلى مجتمع متعلم قادر على الاعتماد على نفسه رغم ضياع الوطن وسرقة موارده الطبيعية من قوى الاحتلال الصهيوني.

مما أهّل الشعب الفلسطيني للانتقال من مرحلة الثورة السلبية والتي أساسها رفض الاحتلال وممارساته إلى مرحلة الثورة الإيجابية القادرة على التصدي لجيش الاحتلال والعمل على تحقيق تغيير عملي بشكل الاحتلال وتحييد أدواته العنفية، باستخدام النضال السلمي العنفي الرافض لكل فعل يقوم به الاحتلال حتى لو كان مفيداً للمجتمع مثل إصلاح شبكة المياة في قرية ما، فهذا الرفض ينبع من أن مسؤولية تقديم هذه الخدمات من اختصاص اللجان الشعبية، أما دور الاحتلال هو مختصر بإنهاء الاحتلال والرحيل عن الأرض تمهيداً لإعلان الاستقلال.

أما أشكال النضال السلمي العنفي فتشكل كل الأساليب الشعبية الاحتجاجية مثل تقديم العرائض والاعتصامات والمظاهرات وإصدار البيانات وغيرها من الأساليب دون أن تصل لمرحلة استخدام السلاح، رغم أن المظاهرات قد تحوي على المولوتوف أو الحجارة إلا أن هدفها ليس القتل بل تحدي قوة القتل الممثلة بالتفوق التقني العسكري لجيش الاحتلال.

أما النضال السلمي اللا عنفي فهو مرحلة متطورة من النضال الشعبي للشعوب الخاضعة للاحتلال الاستيطاني، حيث أن هدف الاحتلال يتعدى السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد إلى العمل الجدي على نقل مجموعات بشرية لتحل محل السكان الأصليين أو مشاركتهم المواطنة في بلادهم مع بقاء السلطة بيد المستوطنين الجدد. ويعد النضال السلمي اللا عنفي نضال صعب الفهم إذا تم إسقاطه على التجربة الفلسطينية، حيث أنه بعيد جداً عن العقلية العربية التي ترفض المهادنة مع العدو حتى لو لم تمتلك وسائل مقاومة هذا العدو.

إن فكر النضال السلمي اللا عنفي يرتكز على مفهوم التعايش السلمي بين المستوطنين الجدد والسكان الأصليين ضمن قانون المواطنة، دون إعلان أن هناك منتصر أو مهزوم وإنما هناك ضرورات توجب قبول الآخر وأهمها أن المجتمعان أُرهِقا من حالة اللا حرب واللا سلم مما جعل كل من حركة التحرر وسلطة الاحتلال تقبلان حلاً وسطاً ضمن ما يُسمى حل الدولة الواحدة، كما هو في جنوب افريقيا كمثال متطور لكن هناك أمثلة عديدة أقل تطورا إلا أنها انتهجت هذا النهج لصعوبة استمرار الصراع من قبل الطرفين.

وفي الحالة الفلسطينية فإن تجربة الفلسطينيين الذين بقوا في المنطقة المسماة بالكيان الصهيوني بعد عام 1948، وتعطي صورة صادقة للنضال السلمي اللا عنفي والسعي المتواصل للحصول على حق المواطنة الكاملة حيث أن هناك العديد من القوانين العنصرية ضد الأقلية الفلسطينية وهي تناضل ضمن مفهوم أنها جزء من المجتمع ولا تطالب بالانفصال عنه. كما أن هناك تجارب عديدة تم إقامتها برعاية أوروبية أو أمريكية من أجل دراسة إمكانية التعايش السلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا يوجد أي دراسة تظهر أن هناك مشكلة اجتماعية أو اقتصادية بين الشعبين، لكن هناك عدم اتزان بالسيادة على القرارات اليومية نتيجة استمرار الاحتلال، فهو الذي يسبب العنف والعنف المضاد، فقضية الأقليات الدينية المتشددة لا تجد لها شعبية عند غالبية الشعب إلا لدواعي الانتقام اللحظي للعنف والعنف المضاد، فمسألة التدين تأتي كدرع واق للخوف على الحياة أكثر من

كونها عقيدة راسخة لدى الغالبية من المجتمَعَيْن اللذين يتصفان بأنهما على درجة تدين متوسطة ومنفتحة.

ومن جانب آخر فإن التعاملات الاقتصادية بين المجتمعين تعتبر متطورة فهناك ثقة بالمنتج المحلي تعد عالية وكذلك بالعمالة المحلية والبنوك المحلية، وهذه العوامل تساعد على بناء أسس عملية لعملية التعايش السلمي إذا ما توفر حل سياسي لمسألة السيادة السياسية وحق المواطنة المتساوي بين جميع المواطنين، مع حق احترام الأماكن الدينية وحرية الدخول بشكل عادل ومنصف.

كما أن هناك أدوات مستحدثة لحرب الشعب يتم تجريبها دون أن تحقق قفزات نوعية لافتقادها الجماهيرية الشعبية رغم أنها وسائل ثورية نجحت في تجارب بعض الشعوب إلا أنها مازالت بالطور الجنيني على صعيد القضية الفلسطينية وأهم هذه الأدوات هي مقاطعة البضائع الإسرائيلية، فهي جزء من النضال السلمي العنفي الرافض للاحتلال والساعي لضرب قدرته الاقتصادية، وهذه الوسيلة صعبة التحقيق بالنسبة للمشروع الصهيوني إذا تم الاعتماد على الشعب الفلسطيني لتطبيقها، لأن دولة الكيان الصهيوني شكلت اقتصادها على منظومة أساسها الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض للدول الغربية نتيجة حالة العداء بينها وبين جيرانها الطبيعيين أي الدول العربية.

ومن جانب آخر فإن الفلسطينيون لا يملكون السيادة على المعابر والحدود فهي تحت سيطرة الاحتلال مما يعني أن التصدير والاستيراد خاضع لسلطة الاحتلال، وهذا يعيق تطور الاقتصاد الوطني، بل إن الاقتصاد الوطني يعتبر تابعا طبيعيا لاقتصاد الكيان الصهيوني نتيجة التواصل المستمر بين المستهلك والمنتج طيلة فترة الاحتلال مما يصعب التغلب عليه إلا بعد سنوات طويلة من الاستقلال التام، ولعل تجربة الجزائر تعزز فشل انفكاك التبعية الاقتصادية مع المحتل نتيجة التغير الثقافي بالمجتمع وعدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتج المتطور للدول المتقدمة.

لكن المقاطعة المؤثرة هي مقاطعة الدول العربية والصديقة للشعب الفلسطيني، فهي تشكل جبهة إسناد لحرب الشعب التي يخوضها الشعب الفلسطيني ولها مكاتب متابعة بأغلب الدول العربية، وتعتبر من أكثر المشاريع جدية من قبل الحكومات العربية، كما أن بعض الدول العربية التي وقّعت معاهدات سلام مع دولة الكيان الصهيوني لم تستطع المضي قدماً على صعيد التعايش السلمي معها ولا حتى مجرد التعاون الاقتصادي، نتيجة الرفض الشعبي العربي الرافض لاستمرار الاحتلال وعدم وصول فلسطين لمرحلة الاستقلال السياسي.

كما أن هناك بعض المؤسسات بالدول الغربية تدعو لمقاطعة دول الكيان الصهيوني اقتصاديا، حيث تشكل مجتمعة ضريبة قاسية يدفعها الاحتلال نتيجة استمرار الاحتلال، وهي تخطو خطوات جيدة بعملها الداعم لنضال الشعب الفلسطيني إلا أنها غير داعمة لقيادة الشعب مما يفقدها القدرة على تطوير آليات عملها لتصل لمرحلة تحقيق هدف سياسي، فالمسألة عندهم تخلط بين حل الدولة الواحدة مع حق المواطنة المتساوي لجميع المواطنين وبين حل الدولتين المرتبط بانتخابات تشريعية لاختيار من يحكم الفلسطينيين.

أما الجزء الأخير من الثورة الشعبية فهي القوى اليهودية الغير صهيونية الداعية لضرورة إنهاء الاحتلال والسعي الجدي للوصول لحل سلمي، وهي متنوعة الأهداف والأساليب إلا أنها لا تشكل إلا أقلية صغيرة داخل مجتمع مؤمن بالفكر الصهيوني، إلا أن نضال هذه القوى يعد جزءا من حرب الشعب طويلة الأمد التي يخوضها الشعب الفلسطيني وأنها تقف بتحدي ضد الاحتلال وضد مجتمعها من أجل إنهاء الاحتلال، وهي السبب الحقيقي بتشكل ما يُسمى نشطاء السلام الدوليين الذين يأتون من مختلف دول العالم من أجل دعم نضال الشعب الفلسطيني، وبالوقت الحالي تطورت هذه الفكرة وصار لها مكاتب متخصصة بأغلب الدول الغربية وبعضها يعمل بالتنسيق مع اللجان الشعبية الفلسطينية والتنظيمات السياسية الفلسطينية بهدف تحقيق تغطية إعلامية لفضح جرائم الاحتلال.

المضمون الاجتماعي

إن تحديد هدف النضال من الثورة الشعبية بأنه تحرير الأرض من الاحتلال أي أنه نضال وطني لا نضال قومي يجعلنا نرسم شكل المضمون الاجتماعي لمجتمع الثورة في ظل مرحلة حركة التحرر، فالنضال الوطني لا يملك السيادة على الأرض ولا حتى السلطة على الشعب بل هو مختصر بمقاومة الاحتلال وتحرير الأرض، بينما النضال القومي يسعى لبناء أمة على أسس محددة ولا يوجد أي شعب استطاع أن يحقق نضاله القومي قبل الانتهاء من مرحلة التحرر الوطني وإنهاء الاحتلال وتحرير الأرض، حتى من تمكن من الحصول على حكم ذاتي مؤقت اصطدم بجدار نقص السيادة السياسية على أرضه وضعف سيطرته على الشعب.

وقد ورد في الجلسة الحركية الحادية عشر: أننا في هذه المرحلة ملزمون بعدم الخوض في معارك خلفية تستنزف قوانا العاملة، وتضعف من جبهتنا الثورية والجبهة المساندة أي أن المضمون الاجتماعي يحتاج إلى ثلاثة أمور أساسية هي: وحدة اجتماعية ووحدة جغرافية ووحدة سياسية. و فلسطيننا بحالتها الحاضرة تفتقد هذه العوامل المكونة للمضمون الاجتماعي للثورة، إن صراعنا الدامي مع الاحتلال الصهيوني في الواقع صراع وجود لا صراع على مبدأ اجتماعي معين، وهو صراع بقاء أو فناء هو صراع نكون أو لانكون.

ففي التاريخ القديم كان المضمون الاجتماعي مختصرا بطبقة رجال الدين والجيش والأعيان (تسمى الطبقة المحظية أو المتنفذة) تحدد حصصها من المدخول العام للبلاد ضمن ما يراه الحاكم ولا يكون هناك دور للشعب بصياغة القرارات السياسية أو الاستفادة من فائض رأس المال إلا بحالة الوفرة المستمرة نتيجة العدالة الاجتماعية التي فرضها بعض الحكام المتميزين بالتاريخ، لكن حدوث الثورة الصناعية بالدول الأوروبية نقل المجتمع إلى طور متطور بالعلاقات الاقتصادية مما مهد الطريق

لتشكيل الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث، وهي صيغة تشاركية بين رأي الشعب وقرار النخب الحاكمة وتنوج عن طريق الاقتراع الانتخابي لتحديد من سيرسم السياسة الاقتصادية للبلاد من خلال مركز التشريع المستحدث والمسمى مجلس الشعب أو البرلمان، وهو الخطوة التطبيقية لفكر جاك لوك الذي أكد على ضرورة إلغاء القداسة الدينية للقرار السياسي الصادر عن الحاكم أو الملك.

وهي ما يتم اختصارها بالمنهج العلماني المؤمن بالحكم، فهي ليست ضد السلطة الدينية للكنيسة بل ضد أن يتحول قرار الحاكم السياسي لجزء من الإنجيل ويصبح ملزم للشعب ويكون غير قابل للمناقشة أو التعديل أو المحاسبة في حال تضرر الشعب نتيجة ذلك القرار. إذن فمسألة العلمانية جاءت لتمنح الشعب الرقابة على القرارات التي يصدرها الحاكم السياسي إلا أنها لا تفرض على الكنيسة إلغاء أي أحكام دينية تخص الأحوال المدنية أو الرعاية الروحية للشعب، بل أن ممتلكات الكنيسة من أديرة ومدارس ومزارع مستثناة من الرقابة الشعبية ضمن المفهوم العلماني الذي يعترف بالسلطة المطلقة للكنيسة على منشآتها وأوقافها وموظفيها، بل أن للكنيسة مخصصات مالية دورية يقدمها المجتمع وهي غير خاضعة لضريبة.

كما أن التمايز بين الكنائس الأوروبية جعل كل كنيسة عبارة عن ميراث قومي يؤثر على القرار الاقتصادي الخارجي للدول وأن هناك صراع كنيسي بينها، وخير مثال على ذلك مشكلة الهجرة الروسية (أتباع الكنيسة الأرذوكسية) للدول الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما شكّله من معضلة عصية على الحل بأغلب الدول، كما أن الحل الروسي جاء بنفس الاتجاه إذ أوقف الكثير من النشاطات الكنيسية في روسيا للبروتستانت تحديداً.

أما إسقاط العلمانية على الدين الإسلامي فقد تناولته دول عديدة ونجح مهاتير محمد الزعيم الماليزي السابق من تأسيس نظرية توافقية بين المنهجين وقد سبقه العلامة محمد إقبال في باكستان من وضع القواعد الحقيقية للفصل ما بين ما هو قرار ديني وما هو قرار سياسي ضمن الدولة الإسلامية، وكل

قواعد الدولة الإسلامية للإمام الخميني ونجم الدين أربكان تستند إلى تجربتي محمد مهاتير ومحمد إقبال بتحديد القواعد التنظيمية لفصل السلطات، على أن يكون الدين الإسلامي مصدر التشريع الرئيسي للبلاد، رغم أن هذا البند موجود في دساتير جميع الدول العربية والإسلامية التي لا تتبنى مفهوم الدولة الإسلامية.

والسبب الحقيقي وراء ذلك أن الدولة الإسلامية في العهود القديمة لم تصطدم بمشكلات مماثلة لما حدث مع الكنيسة بالدول الأوروبية، ففي الدولة الأموية كان هناك فصل كامل للسلطات ولا يوجد سلطة للخليفة على الأحكام القضائية، كما أن رجال الدين لم يكن لهم دور بتحديد نوع المزوعات أو الرتب العسكرية، وتم انتقال الدولة العباسية لمرحلة متطورة من بناء الكنفدراليات التي تحكم نفسها بنفسها، بل أن بعضها امتلك جيشا واقتصادا مستقلا مع بقاء البيعة للخليفة كما حدث مع الدولة الغزنوية والدولة الأيوبية.

إن التكفير للحكم العلماني لا يستند إلى قواعد عقلانية في قراءة التاريخ ولا حتى يرى أن هناك تجارب ناجحة ببعض الدول الإسلامية قابلة لتطوير صيغ توافقية بين الإسلام والعلمانية، فالإسلام كدين ومعتقد يمنح الانسان استقلالية عالية باتخاذ قرارته ضمن قاعدة أنتم أدرى بشؤون دنياكم، فالجانب الدنيوي واسع وبحاجة لضوابط وقوانين له، فمثلا رأى محمد مهاتير ضرورة ملحة لوجود البنوك في الدولة الحديثة، إلا أنه اصطدم بمسألة تحريم الفوائد البنكية، ثم توصل إلى أن نظام البنوك اليابانية لا يلزم وجود الفائدة البنكية فهي بنوك بدون فوائد وهي ما أقرته السلطة الدينية ثم تم التصويت عليه بالبرلمان لتحويله لتشريع سياسي قابل للفعل الاقتصادي، وبنفس الطريقة تم إقرار نظام المرابحة البنكية في باكستان.

إن مجرد الرفض المطلق لسلطة الشعب يعني أننا نعود لمفهوم سلطة الكنيسة على المجتمع، وهذا لم يحدث بكل تاريخ الدول الإسلامية، ففي نهاية الدولة العثمانية كان هناك سلطان وهو حاكم

سياسي وكان هناك شيخ الإسلام وهو كبير دائرة الإفتاء، فحتى قرار رؤية الهلال كان قرار ديني لكنه لا يخرج للعلن إلا بعد موافقة السلطان، حيث أن الإعلان بحاجة لترتيبات وتجهيزات اقتصادية، أي أن الموافقة السياسية تأتي لتنفيذ الحكم الشرعي، لكن لا يمكن اعتبار القرار السياسي فتاوى دينية ملزمة للمجتمع، وخير دليل على ذلك رفض امرأة اقتراح عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – بتحديد قيمة المهر، فهو سلطة سياسية لا يملك أن يحرم أو يحلل ما هو واضح بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية وباقي مصادر التشريع الإسلامي.

فالعلمانية هي شكل من أشكال المشاركة السياسية في الحكم تكفل للشعب أن يشارك بصياغة التشريعات الصادرة عن السلطات التشريعية عن طريق الاقتراع لصندوق الانتخابات، وتهدف بالأساس إلى تخفيف صلاحيات الحاكم ووضع الحكم تحت بند المؤقت القابل للتجديد والتداول بين مختلف أبناء الشعب.

تقاس درجة العلمانية بالمجتمعات بمقياس درجة الإباحية الشعبية في صياغة القرار السياسي الذي يتدرج من دكتاتورية الحاكم الفردي بالحكم مثل بعض الحكام السابقين في دول أمريكا اللاتينية إلى مفهوم الحكم العرفي العسكري الذي يأتي نتيجة الانقلاب العسكري على نظام الحكم ثم إلى مفهوم الحاكم العادل المستبد في الدولة الدينية إلى مفهوم دولة الدائرة الخاصة التي تحكم بصيغة النظم القبلية ويكون شيخ القبيلة الأكبر نفوذا هو الحاكم مع إعطاء صلاحيات محدودة لباقي المشايخ ضمن قوانين ومفاهيم خاصة تُسمى الحكم بالقانون العشائري وهو لا يحوي على قاعدة عامة فكل دولة لها تطبيقات مختلفة له إلى مفهوم الدولة الحديثة التي تحوي على حزب سياسي حاكم يعمل على إدارة شؤون البلاد عن طريق العمل الديموقراطي الشيوعي مثل كوريا الشمالية وتسمى النظم الشمولية في الحكم ثم مفهوم دولة التعددية السياسية التي تحوي على أحزاب سياسية متنوعة يكفل لها الدستور تداولية الحكم وتسمى الأنظمة السياسية المفتوحة.

ومن هنا نرى أن العلمانية جزء أساسي من شكل الحكم في الدولة السياسية الحديثة بأشكالها الثلاث الدائرة الخاصة والنظم الشمولية والأنظمة السياسية المفتوحة، وأن مقياس الإباحية الشعبية يعد عاملا متغيرا يعتمد على مستوى الاستبداد السياسي للفئات الحاكمة وقدرة النضال الشعبي على تحقيق تغيير بالدستور يكفل لها المشاركة بالتشريع السياسي.

وهذا يجعل العلمانية تتأثر بمقدار الديموقراطية في المجتمعات ومستوى مركزية الحكم، فكلما حقق الشعب مكاسب تجعل مشاركته السياسية قادرة على سن التشريعات وخاصة بجوانبها الاقتصادية تكون اقتربت من مفهوم الحكم الديموقراطي، ومن جانب آخر كلما سنت القيادة السياسية قرارات دون الرجوع لمجلس الشعب أو البرلمان تكون اقتربت من المفهوم المركزي في الحكم، ولا يوجد أي نظام سياسي يمنع صدور القرارات المركزية إلا أن وضع ضوابط على نوعية وكمية القرارات المركزية يعد مقياس الديموقراطية العلمية في المجتمعات الغربية.

فطريقة الحكم الأكثر شيوعاً في العالم هي مزاوجة ما بين الديموقراطية والمركزية وهي تُسمى بالديموقراطية المركزية التي تضمن المشاركة الشعبية في صياغة القرارات المصيرية عبر الاستفتاء الشعبي وهي أعلى مستوى من الديموقراطية السياسية، بل أنه أهم بكثير من الانتخابات التشريعية أو القرارات البرلمانية، فهو يحقق العدالة الاجتماعية المثالية التي تقضي بضرورة استبيان رأي كل مواطن بكل قرار سياسي وهي مستحيلة التطبيق إلا أن استخدام هذا الأسلوب ينقل المجتمع من طور مجلس الشعب إلى طور قرار الشعب، حيث أن هناك قرارات يكون من الصعب على البرلمان إقرارها ويحتاج إلى قوة أكبر منه في إقرارها وهي قوة قرار الشعب، فالاستفتاء الشعبي بالدول الأوروبية هو الوحيد القادر على تحديد أن الدولة ستبقى في إطار الوحدة الأوروبية أو إنها ستنسحب منه على سبيل المثال لا حصر.

أما الشيوعية فهي الدعوة إلى تحويل الدستور إلى دستور مدني لا يحوي على أي مواد لها صلة بالشريعة الدينية وهي مرحلة الاستبداد الشعبي ضد السلطة الدينية الرافضة لمشاركة الشعبية بصياغة القرار السياسي، وهي دعوة إلحادية بطريقة التفكير بتجرد الشعب من قيمه الاجتماعية كاملة، لتحوله إلى مجتمع جديد يؤمن بقدرة الشعب على تحديد كل قراراته السياسية دون الرجوع إلى التشريع الديني، وهي أيضاً منطلقات فكرية خاصة بالمجتمعات التي تضررت من تسلط النخب الدينية التي أصدرت قرارات ظالمة بحق شعوبها لاسترضاء الطبقة الغنية الحاكمة.

إلا أن الشيوعية التطبيقية رفضت أي سلطة دينية على المجتمع بل أنها اعتبرت ممارسة الطقوس الدينية للمجتمع جزءا من تخلفه، فهي تؤمن بالتطور الهيجيلي للمجتمع وشروحاتها لنظرية الرقي والتطور لداروين، والتي تدعو إلى الاحتكام للعقل والتجربة في تقرير ما هو صالح للمجتمع دون وضع أي ضوابط دينية. إلا أن دعاة الشيوعية يعتبرونها المرحلة الأكثر تطوراً من العلمانية حيث يصبح الشعب هو صاحب كل السلطات وأنه هو الوحيد القادر على تقرير مصيره بل تقرير كل قرارته السياسية دون وضع أي ضوابط دينية أو حتى ما يسمى بالعرف الاجتماعي أو القانون العشائري وباقي مكونات القيم الاجتماعية للشعب.

ومن جانب آخر استحدثت الأحزاب السياسية مفهوم البحث العلمي للقرار السياسي المستند للبحث الأكاديمي في الجامعات، وأصبح مفهوم سماسرة الأفكار هو الشغل الشاغل للمؤسسات الأكاديمية البحثية بالدول الغربية، والتي تدعو لضرورة وضع الحقيقة العلمية في مستوى أعلى من القرار السياسي للشعب، بل أنها تُسَوِق لمفهوم مثاقفة الشعب بالاستنتاجات العلمية القادرة على تحديد خياراته، لكنها بالغالب تستغل من قبل الطبقة الخاصة لقيادة الأحزاب السياسية في سبيل تسويق أفكارهم السياسية لتتماشى مع رغباتهم الهادفة للحصول على مزيد من المركزية فالحكم عن طريق الحل السحري المختصر بعبارة أن قراره يتماشى مع استنتاجات البحث العلمي.

وهي القاعدة الحقيقية التي تستخدمها النخب الحاكمة بالدول الغربية لإحكام سيطرتها على القرار السياسي وتخفيف من قدرة الشعب على تشريع قرارته. وهناك قاعدة عامة في المراكز الأكاديمية البحثية الغربية هي أن كل شيء قابل للتعديل والتحويل وأن أي نظرية قابلة للتطور كما أنها قابلة للنقد وأن الكتب السماوية هي خاضعة لهذا القانون مما جعلها تحول الإيمان بالله إلى الإيمان بالبحث العلمي.

ومن جانب آخر تم إدخال مفاهيم جديدة للحزب السياسي قادمة من علم الإدارة المالية وصناعة القيادات في الشركات العابرة للقارات وكذلك علم التسويق والدعاية وكلها علوم تخص المجتمعات الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسويق للمنهاج الأمريكي بالتعامل مع التقنيات الحديثة في عصر السيادة العسكرية الأمريكية على العالم خاصة بشقي التجارة الدولية وعمل المؤسسات الاقتصادية الدولية.

والأسس النظرية لهذه العلوم مأخوذة من علم الموارد البشرية في القطاع الخاص، حيث يعتبر الموظفين متساوين في القانون العام، لكن الموظف المبدع يحصل على الترقيات والمكافآت بينما الموظف الكسلان يحصل على العقوبات والإنذارات، أما آلية التقييم فهي قدرة الموظف على زيادة أرباح الشركة وأيضاً تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وهي الصورة الحقيقية لفعالية الشركة حيث أن الإدارة تصنع الخطط وترسم السياسات, والموارد البشرية تنفذها بغض النظر إذا كانت مقتنعة بما يقوله مجلس الإدارة، فالمهم عند الموظفين هو استمرار عملهم الوظيفي وتحسين مستوى دخلهم، دون أن يعني ذلك ولاؤهم لمجلس الإدارة أو شعورهم بالانتماء للشركة، وهذا يجعلهم في بحث دائم عن تطوير رواتبهم إن كان داخل الشركة أو خارجها.

هذه الأفكار تشكل الخطوط العريضة للرابط المادي بين الموظفين ومجلس الإدارة والشركة وهو نفس الرابط الموجود بالأحزاب السياسية بالدول الغربية التي تَروِج للمصلحة الخاصة للفرد أكثر من رسم

السياسات العامة للمجتمع. وأن العضو بالحزب السياسي لابد أن يثبت أنه قادر على جمع التواقيع من المواطنين ثم عرض أفكاره مدعمة بعدد من يؤيدها من المواطنين بدائرته الانتخابية، وهذا المنهاج غير مطبق بأي مكان بالعالم إلا بالدول الغربية.

علم الإدارة من العلوم المجتمعية لا من العلوم المالية هذا هو استنتاج الجامعات اليابانية وهي التي ابتدعت علم الإدارة الاجتماعي لتحسين أداء الشركات، حيث أن مجلس الإدارة لا يكون مخوّل برسم السياسات ووضع الخطط إلا بعد الاجتماعات الموسعة مع الموظفين، وكذلك استحداث جو أسري داخل الشركات يلزم المدراء بالاهتمام الكامل بكل ما يخص الحياة اليومية للموظفين فهو أول الحاضرين بالأفراح والأتراح الخاصة، مما خلق مستوى ولاء عالي لدى الموظفين للشركات العاملين بها وكذلك الشعور بالانتماء للشركة ومنتوجاتها.

وهذه السياسات تجعل انتقال الموظفين من شركة لأخرى من الأمور النادرة بالسوق الياباني، وكذلك الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية اليابانية فهي تعمل وفق المبدأ الاجتماعي دون النظر لمسألة الربحية المالية أو زيادة الشعبية السياسية. هذا وقد حاولت الكثير من الشركات الدولية تجربة المبدأ الياباني ورأت أنه قابل للتطبيق ببعض التعديلات.

كما أن بعض الشركات الدولية حاولت استخدام تقنية المدير المتخفي بصفة عامل جديد لمعرفة ما يجول في خاطر الموظفين لأنها تعلم أن مبدأ الربح المالي ظالم جداً بحق الموظفين حيث أن معاش المدير يساوي معاش ألف عامل بالشركات الدولية وهو السبب الحقيقي بعدم الشعور بالولاء لمجالس الإدارة. وإن كان علم الإدارة من العلوم الاجتماعية باليابان فهذا لا يعني أن باقي دول العالم لا تملك علم إدارة خاصة بها، فالأنظمة الإدارية متنوعة باختلاف التجارب الناجحة بالشركات الكبيرة، فهناك أكثر من عشرين طريقة مختلفة بدراسة علم الإدارة وتطبيقاته على العمل السياسي.

إلا أن دول العالم الثالث تمر بمرحلة البناء الاقتصادي الأولي بعدما استنزف الاستعمار مواردها الطبيعية، وجعل سلعها الاقتصادية رخيصة الثمن بالأسواق العالمية، بالمقابل جعل مسألة استيراد التقنية الغربية عالية التكلفة مما سبب عجز مالي بأغلب دول العالم الثالث وهذا جعل الدول تلجأ للاستدانة الدائمة من المؤسسات المالية الدولية وكذلك من الدول الغربية، والتي تشترط لمنح القروض التنموية أن يكون هناك تنمية سياسية مصاحبة للتنمية الاقتصادية، أي أن تغيير شكل الحكم والدستور وكذلك أدبيات الأحزاب السياسية بحاجة لتعديلات جذرية حتى تحصل الدول على المساعدات المالية,

فالقضية تتجاوز مفهوم إعطاء القرض المالي مقابل دفع فوائد مالية إضافية وتتجاوز مفهوم التبعية الاقتصادية وتحديد لمن تبيع ولمن تشتري، وتتجاوز أيضاً مفهوم رعاية التنمية بحيث يتم شطب منتج اقتصادي مقابل استحداث منتج اقتصادي لخدمة الدول المقدمة للقرض المالي.

فهي النظرة الفوقية للدول الغنية على الدول الفقيرة فتنظر لها نظرة عنصرية وتلزمها باتباع منهجها الاقتصادي وتفرض عليها إصلاحات دستورية تجعلها تفقد حريتها وتصبح خاضعة إلى نوع جديد من الاستعمار أطلق عليه هوغو شافيز الاستعمار المالي، وقال أنه حاول قدر الإمكان تخفيف قوة هذا الاستعمار على بلاده إلا أنه لم يتمكن إلا من تحقيق انتصارات بسيطة لأن هذا الاستعمار السرطاني قادر على اختراق الحدود والعقول، فهو استعمار المجتمعات الاستهلاكية التي تبحث عن حلول سريعة لمشاكلها دون التعقل والتخطيط لما ينتظر الأجيال القادمة من استعباد قسري لكل دول العالم من الدولار الأمريكي.

كما أن علم الإدارة الغربي يدخل من باب آخر تحت مسمى المؤسسات الغير حكومية، وهي صيغة استعمارية ناعمة هدفها الحقيقي أن دول العالم الثالث غير قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها، وأن هذه المؤسسات الغربية تأتي من أجل إدخال تحسينات خدماتية للمجتمعات الفقيرة بالمجان، بل أن

أكثر من نصف المساعدات الغربية للدول النامية تتطلب وجود المؤسسات الغير حكومية لتنفيذها، بهدف الإشراف على تدريب المجتمع على النمط الغربي والطواعية لكل ما هو قادم من الغرب، بل أنها تربط تقديم خدماتها بعقد دورات تطوير المهارات الفردية للعاملين معها.

وهذا النمط الفوقي مرفوض بالدول الغربية نفسها، فعمل هذه المؤسسات داخلها تطوعي ولا يستلزم تأهيل العاملين بها بأي مهارات إضافية، كما أن ما يسمى مصاريف خاصة للمؤسسات الغير حكومية لابد أن يكون واضحاً للسجل الضريبي إلا أن المؤسسات العاملة بدول العالم الثالث غير ملزمة بكشف سجلاتها الضريبية للعلن، أي بالصحف الرسمية بل أن لها قانون خاص يسمى قانون الشركات الغير ربحية وعملها خارج حدود البلاد.

إن الخطر الحقيقي من هذه المؤسسات أنها تعمل على إحلال سلطة جديدة بالمجتمع بعيداً عن إشراف الأحزاب السياسية وهي بالغالب تروِج لفكرة فساد العمل السياسي وترهل الأحزاب السياسية، لكنها جميعها تعمل ضمن مفاهيم مناقضة لمفهوم السيادة السياسية للأحزاب السياسية على ما يتم نشره من أفكار من هذه المؤسسات، وأهمها إلغاء مفهوم الولاء للأحزاب السياسية والإيمان بتفوق المؤسسات الغربية بأداء التنمية بدل الحكومة المحلية وهناك نقاط أخلاقية مخالفة للقيم الاجتماعية وأهمها التحول الديني ورفض التحدث باللغة المحلية لأنها متخلفة، وكذلك محاكاة الغرب بالمأكل والمشرب وأسلوب الحياة.

لذا نرى أن ردود الفعل للأحزاب السياسية بالدول النامية تفاوتت تجاه ما يُسمى المساعدات المالية الدولية بشرط تطبيق علم الإدارة المالي، حيث أن هناك دولا أدخلت تعديلات جوهرية على دساتيرها والأنظمة الداخلية للأحزاب السياسية وأيضاً منهاج التعليم والصحة وكذلك طرق الانتاج الزراعي ووسائل حل المشكلات الاجتماعية، كما تم فتح الباب على مصراعيه للمؤسسات الغير حكومية

لتعمل بشكل موازي للحكومة المحلية ومؤسساتها، والأمثلة على ذلك كثيرة في الدول الآسيوية مثل اندونيسيا وبنغلاديش وكذلك بالدول الأفريقية وبعض دول أمريكا اللاتينية.

إلا أن هناك دول استطاعت الوصول لمرحلة رفض التدخلات السافرة بالحياة السياسية المحلية لشرط لتقديم القروض المالية من المؤسسات الدولية ولعل كمبوديا تعد أكثر الدول تحديا لهذه السياسات لأنها وجدت بديلا أقل خطراً عليها وهي الصين، رغم ذلك تطالبها المؤسسات الدولية بدفع الديون وفوائدها إلا أنها ترفض بإصرار وتطالب الولايات المتحدة بدفعها لأنها هي سبب هذه الديون، ومن جانب آخر فإن دول أوروبا الشرقية رفضت الحصول على قروض كبيرة من المؤسسات الدولية وفتحت بلادها للاستثمار الدولي وحققت توازن بين ديونها ووزعتها على عدة دول أوروبية إضافة إلى روسيا والولايات المتحدة مما جعلها تحافظ على استقلال سيادي نسبي على نظم الحكم داخلها.

بالتأكيد أن دراسة هذه الجوانب مهمة بمسألة دراسة شكل نظام الحكم وتعريف الأحزاب السياسية للمضمون الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين، فهي تضع العالم الجنوبي الفقير تحت سيطرة مباشرة وغير مباشرة لاقتصاديات العالم الشمالي الغني، إلا أن العالم الغني لا يشكل وحدة صلدة بل أنه عبارة عن دول متعددة كل منها له منهاجه وأسلوب إدارته للاقتصاد والحياة السياسية مختلف.

وإن هناك ضرورة لمعرفة أن العالم الشمالي الغني انقسم إلى مجموعتين رئيسيتين بعد الحرب الأوروبية الثانية وتم تسمية المجموعة الأولى حلف الناتو بزعامة الولايات المتحدة وعضوية دول أوروبا الغربية وكندا وأخذت منهجا اقتصاديا يُسمى السوق الحر لانتقال رأس المال وأساسه السياسي الليبرالية الديموقراطية، وتم تسمية المجموعة الثانية حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتي (روسيا و14 جمهورية في شرق أوروبا وآسيا الوسطى) وأخذت منهجا اقتصاديا يُسمى الاشتراكية وأساسه السياسي الأحزاب الشيوعية والنقابات الشعبية.

وبالتأكيد أن دول الجنوب الفقير كان عليها أن تختار أحد المنهاجين وفقاً لحاجاتها الخاصة، إلا أن سهولة التعامل مع الليبرالية السياسية الغربية شجع أغلب الدول المستقلة على فتح علاقات اقتصادية معها، بل أن العديد من الدول التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني والفرنسي فضلت استمرار تعاونها مع اقتصاد الدول المستعمرة لأن الدول الاستعمارية أخرجت جيوشها من الدول الفقيرة لكنها لم تخرج شركاتها التي تسيطر على الموارد الطبيعية. والسبب الحقيقي لقبول الدول الفقيرة هذا النوع من الوصاية كان إخراج الجيوش الاستعمارية وهذا يعني أن انتصار الثورة واستحقاق الاستقلال يتطلبان عملا مرحليا يبدأ بانسحاب الجيوش الاستعمارية وينتهي بالاستقلال الاقتصادي.

أما الدول التي رفضت الوصاية الاقتصادية للاستعمار القديم، قامت بعمل ثورات شعبية بدعم الاتحاد السوفيتي الذي كان يشترط على الثورات الإيمان بالمفهوم الاشتراكي وتأسيس الأحزاب الشيوعية في بلادها وتطوير قدرة النقابات الشعبية على المشاركة الفاعلة بصنع القرار السياسي، ومن جانب آخر عادت القيادات التقليدية للحكم من زعماء القبائل ومشايخ ورجال الدين تطالب بالعودة لشكل الحكم قبل قدوم الاستعمار على البلاد عن طريق تشكيل الدول الأميرية والملكية أو الدولة الدينية بأشكال متنوعة لمفاهيم الأحزاب اليمينية التي يصعب حصرها بهذه الدراسة.

إلا أننا بحاجة دراسة شعار قديم حديث وهو هل الوحدة العربية (أو الإسلامية) هي طريق تحرير فلسطين أم العكس هو الصحيح، ودون أن نبالغ بأهمية هذا الشعار وأنه يشكل الركيزة الأساسية لأزمة حركة فتح مع محيطها العربي والإسلامي، فالغريب العجيب أن جميع الأحزاب العربية الاشتراكية وكذلك الأحزاب الإسلامية تجمع على أن الوحدة العربية هي طريق تحرير فلسطين، ومن أجل تحرير فلسطين خاضت الأمة العربية صراعات وحروب بين أحزابها من أجل الوصول للوحدة العربية وبعدها تكون مسألة تحرير فلسطين مسألة الوقت اللازم للوصول للتوازن العسكري الاستراتيجي مع العدو الصهيوني.

إلا أن حركة فتح كان لها وجهة نظر مغايرة لكل ما هو مطروح من أفكار تؤجل تحرير فلسطين بعد الوحدة، مستفيدة من مسألة مهمة بالنضال القومي، وهي أنه يبدأ بالقطري ثم ينتقل للقومي، على سبيل المثال، إن نضال العراقيين يبدأ في العراق ثم ينتقل لمساعدة السودان واليمن. ومن هنا النضال الفلسطيني يبدأ من فلسطين ثم ينتقل لمساعدة الدول العربية، مع التأكيدعلى أن حركة فتح ليس لها طموحا بالحكم في أي دولة عربية أو إحداث تغيير فكري فيها وقد ورد ذلك بأدبيات حركة فتح بصيغ كثيرة منها في الجلسة الحركية الخامسة: الابتعاد عن الدخول في أي مناقشة أو توجيه أي نقد يتعلق بوضع داخلي لأي بلد عربي إلا ما يتعلق بالثورة الفلسطينية والموقف منها.

دون أن يعني أن حركة فتح تقبل الوصاية العربية على قرار الثورة، بل مستعدة لخوض معارك من أجل الحفاظ على القرار الفلسطيني المستقل، وهذا ما تم شرحه في الجلسة الحركية الثالثة عشر: إن الحركة فوق كل الخلافات والخصومات العربية والشخصية. ففي المجال العربي هي لا تسمح لنفسها بالتدخل في أي شأن من شؤون الدول العربية كذلك لا تسمح لأي دولة أخرى أن تتدخل في شؤونها ، أما إذا ما خرجت دولة عربية عن الخط العام للتحرير ووقفت في طريق ثورة شعبنا بوسيلة أو بأخرى فإن الحركة تقوم بعمل ما يلزم تجاه هذه البوادر الخطيرة...فمن حقها وحق جماهير شعبنا عليها أن تتخذ ما يلزم حيال حماية منجزاتها وحماية كيانها كثورة.

أما المعضلة بالنضال الفلسطيني فتكمن أن فلسطين محتلة، لذا فإن نضالها له شكل مختلف عن نضال باقي الدول العربية، فالنضال العربي كان يهدف لتحرير الانسان العربي من الفقر والتخلف الاقتصادي وتوعيته لمفاهيم الاشتراكية أو الإسلامية، فهما تشتركان بأن بناء الانسان يؤدي إلى بناء الأوطان، وهما تشتركان بضرورة السعي الجاد لزيادة الانتاجية وتطوير الموارد الاقتصادية، أما ما يميز الاشتراكية العربية أنها استطاعت الوصول للحكم بعدة دول عربية وقامت بسياسات تأميمية أي نزع الملكية من الأغنياء وتوزيعها على الفقراء أو إبقائها ملكا للشعب يدار بالمؤسسات التابعة الدولة أو النقابات الشعبية.

أما الأحزاب الإسلامية مثل حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير فلم يصل أي منها للحكم فلا يمكن الحكم على نظرياتهم قبل دراسة مدى قدرتهم على تطبيقها، إلا أن التجربة الباكستانية كانت حاضرة بالخمسينيات من القرن الماضي، حيث استطاعت دمج المفاهيم الاشتراكية والإسلامية في بوتقة واحدة كانت قادرة على بناء اقتصاد قوي مع الحفاظ على القيم الاجتماعية للمجتمع.

كل هذه الأمور وأكثر منها يأتي من أجل تحديد ما هو المضمون الاجتماعي لحركة التحرر التي تنتهج حرب الشعب طويلة الأمد، هل هي اشتراكية أم إسلامية؟ هل هي وطنية أم قومية أم أممية؟

الرد واضح في نص الجلسة الحركية الرابعة: من هذا نقول بأننا ثوريون ولسنا أيديولوجيون، لأن جميع الثوريين في العالم ليس لهم أيديولوجية أو نظام فكري مجرد وإنما لهم منهج متطور ومعين ومحدد يقوم على دراسة تجارب الأمم ثم دراسة واقع العدو ودراسة أنفسنا، هذا المنهج متاح بالكفاح المسلح لأن عملية الدراسة مهما كانت غنية وعميقة تصبح مجرد فكر دون ممارسة. ونحن بالإضافة إلى ذلك نرفض الوقوع في مصيدة المصطلحات التي يستعملها البعض على الطالع والنازل ويريدون منا– بلا داع أن نصنف أنفسنا يساريين أو يمينيين لأننا في الحقيقة نرفض أن نطلق على أنفسنا تصنيفاً غير تصنيف واحد هو أننا ثوريون.

إن حركة فتح تنتهج المذهب الثوري الموافق لكونها حركة تحرر وطني هدفها الأساسي تحرير الأرض من الاستعمار الاحلالي الصهيوني وهي بذلك تكون بحاجة كافة طاقات الشعب لخوض غمار معركة التحرير باستخدام منهج حرب الشعب طويلة الأمد الذي يدمج بين كل المذاهب الفكرية اليمينية واليسارية، وهذا ليس إبداعاً فتحاوياً خالصاً بل هو استلهام من تجارب الشعوب بكفاحها ضد الاستعمار.

فلقد تلونت الثورة الجزائرية بين احترام القيم الاجتماعية المحلية واستخدام أئمة المساجد رغم أن المنهج العام للثورة كان يساريا اشتراكيا، ومن جانب آخر اعتمد الرفيق تشي جيفارا على التجار والأعيان المساندين للثورة لتوفير الدعم المالي الغير مشروط لثورة؟؟، وكما أن المهاتما غاندي وعد التجار الهنود بأن تجارتهم مع بريطانيا لن تتضرر بل أنها ستزدهر بعد الاستقلال، وكذلك فعل ماو تسي تونغ مع ما أطلقه عليه البرجوزاية الوطنية من طبقة التجار والأعيان المساندة للثورة، وأيضا انتهج عمر المختار منهج الدمج بين الطبقات الاجتماعية في نضاله المرير لتحرير ليبيا من الاستعمار الإيطالي، وحديثاً فعل الإمام الخميني هذا الدمج بين القيادة الدينية للثورة الإيرانية والقوات اليسارية المناهضة لحكم شاه بهلوي.

ويمكن أن نعد الكثير والكثير من التجارب الثورية التي استطاعت دمج كل الفئات الشعبية في صفوف حركة التحرر وإن كان لكل تجربة خصوصية معينة إلا أنها تشترك من حيث المبدأ أن الدمج هو الحقيقة المشتركة بين جميع حركات التحرر وهذا الدمج يُسمى تعايش الأفكار المرحلي لحين الوصول للتحرير والاستقلال ثم بعد ذلك يتم حل حركة التحرر وتشكيل الأحزاب السياسية وإعلانها لمفهومها للمضمون الاجتماعي. ويذكر الكابتن جياب أن الثورة الفيتنامية لم تكن قادرة على الانتصار دون تقديم ضمانات للقوى اليمينية (التجار والأعيان) بهدف جعلها تنتقل من كونها حليفا للاحتلال الأمريكي إلى مجرد الحياد أثناء معركة التحرير على لتحافظ الثورة على ممتلكاتهم ومكانتهم الاجتماعية وتعوضهم عن خسارتهم بعد التحرير.

إن حركة فتح تؤمن بضرورة تعايش الأفكار داخلها بين مختلف المذاهب الفكرية على أن يتم التركيز على معركة تحرير الأرض بمرحلة حركة التحرر، فهي ترفض ازدواجية العضوية ولا تقبل أن يكون أعضاؤها منتمين إلى أحزاب سياسية، لأن الحزبية تفقد الحركة وحدتها الفكرية مما يؤثر على مفاهيم تنظيمية أساسية تُسمى قواعد الالتزام والانضباط وهي التي تحدد علاقة العضو بالتنظيم وتبين حقوقه

وواجباته، ولعل أهمها الالتزام بقرارات الحركة والدفاع عنها، وإن كان العضو ينتمي لحزب سياسي أصدر قرارا مغايرا للحركة فماذا يكون موقف العضو؟

بالتأكيد أن الحزبية ترهق العضو وتفقده القدرة على تحديد اتجاهاته الفكرية، إن الحركة لا تدعو أي من أبنائها ليتبعوا منهجا فكريا محددا بل أنها ترى أن تنوع الأفكار التي يحملها أعضاؤها تجعلها قادرة على رسم قرارتها باستخدام أي منهج من المناهج الفكرية، فقد يكون لها قرار سياسي قريب من الفكر الاشتراكي وآخر قريب من الفكر الليبرالي وآخر متأثر بأفكار حركة الإخوان المسلمين، هذه الأطياف الفكرية جعلت حركة فتح تصل بمفهوم الدمج بين طبقات المجمتع يصل لمرحلة تعايش الأفكار.

بل أن الكثير من الدارسين يعتبر أن فكر الثورة عند حركة فتح أضاف تطبيقات عملية علمية لمفهوم تعايش الأفكار تخطى الفكرة القديمة القائلة أن الفقير والغني يتحدون لمقارعة الاستعمار، إلا أن كل المناهج الفكرية اليمينية واليسارية قادرة على التحالف فيما بينها أثناء حرب التحرير إذا ما توقف عن التفكير بشكل المضمون الاجتماعي وركزت جهودها بتحرير الأرض من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وبعد الاستقلال يتم خوض الصراع على مفهوم المضمون الاجتماعي.

إن مرونة حركة فتح جعلتها الوعاء الحاوي لكل الأفكار, وقدرتها الطبيعية على إدخال التجربة التطبيقية لكل ما تراه مناسباً لكل مرحلة نضالية، كما أنها ترفض التحجر الفكري والجمود العقائدي وتتقبل التجديد والإبداع الذي يدخله عليها التنوع الفكري المكون لها، كما أنها تستنير بالبحث العلمي المناسب لتطوير المهارات الفردية لأعضائها دون إدخال هذه المهارات لأدبياتها قبل دراستها وتعديلها بصيغ تتوافق مع أدبيات الحركة والقيم الاجتماعية للشعب الفلسطيني، فهي بذلك تضمن التطور الطبيعي لأساليب عملها التي تسعى إلي تغييرها بشكل مستمر حتى تتلاءم مع ظروف المعركة،

فالعدو الصهيوني غيّر منهجه من الصهيونية الدينية إلى الصهيونية العمالية إلى الصهيونية الدمجية؟؟ وكل تغير بشكل الاستعمار يتطلب تغير بطرق مقاومته.

الوحدة الوطنية

لم يملك الشباب الفلسطيني قبل تشكل حركة فتح إلا التنظيمات العسكرية الصغيرة التي تعمل بالتنسيق مع الأحزاب القومية العربية وحركة الإخوان المسلمين، ولأن قضية المضمون الاجتماعي كانت عاملا محوريا عند كافة التنظيمات المرتبطة بالأحزاب القومية والدينية فإنها اصطدمت بالأنظمة العربية، بل أن الأنظمة العربية قامت بمنع نشاطاتها وأكثر من ذلك اعتقلت قياداتها، خصوصاً الشيوعيين والإخوان المسلمين لأنهما كانتا تشكلان البديل الطبيعي للحكم بالبلاد العربية بعد مرحلة الانقلابات العسكرية في سوريا والعراق ومصر وفشل التجربة الديموقراطية بالأردن في خمسينيات من القرن الماضي.

فساد جو من الاستبداد السياسي سّبب تراجعا في العمل العسكري ضد الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، وصعود الجدليات الفكرية بين الطبقة المثقفة من الشعب الفلسطيني التي كانت تؤمن أن حل القضية الفلسطينية مسؤولية الأنظمة العربية ولهذا لابد من دعم هذا النظام التقدمي ضد ذلك النظام الرجعي أو إزالة هذا الاستبداد السياسي الاشتراكي واستبداله بنظام ليبرالي يتماشى مع الدول الغربية أو العودة لروح الإسلام ومنهج الخلافة الإسلامية ضمن مفهوم حزب التحرير أو حركة الإخوان المسلمين.

وهنا لابد أن نسجل أن الإخوان المسلمين في قطاع غزة فلسطين وحركة القوميين العرب بالمخيمات الفلسطينية المتواجدة بسوريا ولبنان كانتا أكثر التنظيمات فعالية قبل تشكل حركة فتح رغم وجود أكثر من خمسين تنظيما عسكريا وسياسيا أحجامها صغيرة ونشاطاتها بسيطة كلها مجتمعة كانت تشكل إرهاصات الرفض الشعبي الفلسطيني لتأجيل تحرير فلسطين لما بعد الوحدة العربية.

خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وفشل الوحدة بين مصر وسوريا عام 1961 وإعلان الكيان الاستيطاني الصهيوني امتلاكه للسلاح النووي مما يعني أن صعوبة الوصول لتوازن عسكري استراتيجي بين الدول العربية والكيان الاستيطاني الصهيوني، وكذلك فشل كل المحاولات التي بذلها الزعيم جمال عبد الناصر بالحصول على مساعدات عسكرية من الدول الغربية مما جعله يوافق على الشروط السوفياتية التي تقتضي التطبيق الإلزامي للاشتراكية في مصر قبل تسليحها.

ودراسة ظروف الانطلاقة تجعلنا نرى أن حركة فتح كانت الحاضن الحقيقي لكل الثوار الحقيقيين بمختلف توجهاتهم الفكرية و ولاءتهم الحزبية، بل أن فكرة توحيد الجبهة الداخلية للشعب الفلسطيني كانت الركيزة الأساسية لضرورة انطلاقة حركة فتح، وأن شعارها الوحدة الوطنية بديلا للحزبية جاء لدعوة الثوار الفلسطينيين للتخلي عن انتماءاتهم الحزبية والانخراط في صفوف حركة فتح، فهي التي تضمن أن عملها سيكون مركزاً لمقاومة الاحتلال الاستيطاني الصهيوني وهي التي تضمن أنها مع كل دولة عربية تضع خطة عملية لتحرير فلسطين.

بل تعتبر الشعب الفلسطيني كله رأس الحربة بمعركة التحرير ولا ترى أن تحرير فلسطين قابل لتطبيق دون مساعدة الدول العربية وشعوبها وكل أحرار العالم، بل أن حركة فتح كانت تدعو لضرورة تفعيل دور الجامعة الإسلامية لتوحيد طاقات كافة البلاد الإسلامية ولم تكن الدعوة إلا ميراثا للنضال الفلسطيني الذي دعى له مفتي القدس أمين الحسيني عام 1931، كما أن الحركة عملت على نشر أفكارها بين كافة القطاعات الشعبية دون استثناء فهي لم تحرم الطبقة اليمينية (الأعيان والتجار) من الانضمام للثورة.

وأنها لم تشترط أن يكون أعضاؤها فلسطينيين فأي عربي يستطيع أن ينضم لعضويتها بل أن أي إنسان حر يؤمن بعدالة القضية الفلسطينية ومستعد للمساهمة في تحرير الأرض الفلسطينية من

الاحتلال الاستيطاني الصهيوني له الحق أن ينضم لصفوف الحركة كعضو عامل له كل الحقوق وعليه كل الواجبات.

كما أنها وضعت اللبنة الأساسية لأهمية نضال المسيحيين الفلسطينيين الذي أهملته الحركات الدينية الإسلامية، وكان لدورها في تبيان أهمية المقدسات الدينية المسيحية والإسلامية أثرا قويا في قبول فكرتها. وتبقى مسألة التعاون مع الحركات الدينية اليهودية المناوئة للصهيونية والحركات اليهودية اليسارية الرافضة لفكرة الاحتلال وتهجير اللاجئين الفلسطينين.

كل هذه الأفكار حملتها حركة فتح من أجل خلق جبهة شعبية عريضة قادرة على خوض غمار حرب التحرير تحت لواء حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وقد تكون نجحت بشكل نسبي بتحقيق هدفها ونشر فكرها بين الكثير من التنظيمات العسكرية والسياسية الصغيرة، كما أن الانسلاخ الحقيقي كان من الإخوان المسلمين وحزب التحرير والأحزاب الشيوعية.

لكنها لم تصل لمرحلة الدمج الكلي لكل الثوار كما حدث في أغلب الحركات التحرر لذا كان عليها أن تحمل فكرتها إلى ما بعد انطلاقتها، وفكرتها بضرورة الوحدة الوطنية لم تكن فكرة عمومية بل أنها كانت تشمل على العديد من الأسس العلمية والعملية والأخلاقية، أساسها المناقشة الموضوعية الهادئة واحترام اختلاف الرأي بأسلوب حضاري الذي يضمن الوصول لقواسم مشتركة هدفها المصلحة الوطنية العليا لا لفرض رأي التنظيم على باقي التنظيمات، والابتعاد عن النقاط الخلافية بتقييم الوضع العربي والحكم على الأنظمة العربية بأنها تقدمية أو رجعية.

وكذلك البعد عن العصبية التنظيمية لأنها ميراث النقاشات الجدلية بين الأحزاب السياسية العربية والتركيز على الفكرة الصحيحة أكثر مِن التركيز على من هو قائلها ولماذا قالها؟ فالتقييم المسبق للثوار مرفوض، وبما أن المعركة تخوضها كل التنظيمات مجتمعة إذن فالكل مسؤول والكل مطالب

بالتفكير الجدي للوصول إلى القرار الأمثل القادر على دفع معركة التحرير نحو هدفها، فالحقد الشخصي أو التنظيمي يعد جريمة إذا ما انتشر بين الثوار، ومهمة حركة التحرر ضبط أعضائها وتهذيب مسلكهم ليتناسب مع مفهوم الوحدة الوطنية فهي الديموقراطية بغابة البنادق التي تدعو لتجنب الخوض بالقضايا التي تحوّل السلاح من ضرب العدو لضرب جزء من كيان الثورة أو صديق للثورة، بل أن حركة فتح منذ البدايات رفضت الاشتباك مع الجيوش العربية. وقد حددت أدبيات الحركة آلية ذلك في الكثير من أدبياتها نذكر منها ما ورد في الجلسة الحركية الخامسة: عدم التعرض لأشخاص الحركة وعدم الحديث عنهم بما يسيء إليهم. أما إذا كانت هناك ملاحظات عليهم فالواجب في هذا المجال هو نقل هذه الملاحظات للحركة بالطريق التنظيمي فقط.

وجعلت مهمة المقاتل الفلسطيني مقارعة قوات الاحتلال دون إحراج الجيوش العربية، فالهدف هو الاحتلال وأن كل الدول العربية وصلت لقناعة أن حركة فتح لا تنوي الاشتباك مع جيوشها. كما أن التنظيمات الفلسطينية وصلت لقناعة أن مناقشة أعضاء حركة فتح بالمضمون الاجتماعي غير ممكن، وأن اللقاء على أرض المعركة يعني تحرير الأرض وهذا يتطلب وحدة الجهد الحربي بين كافة التنظيمات.

كما أن حركة فتح كانت مرنة بإدخال العديد من الأفكار اليسارية لمؤسسات منظمة التحرير المهنية والنقابية لإقناع التنظيمات اليسارية أن كل شيء خاضع للتجريب وأن القرار الحقيقي يأتي بعد تحرير الأرض ضمن مفهوم الأرض للسواعد التي تحررها. بل أن أدبيات الحركة تصل إلى أبعد من ذلك وهو قبول أفكار ثورية جديدة من التنظيمات الأخرى، فقد ورد في الجلسة الحركية الثالثة عشر: وهناك أنواع أخرى للتثقيف منها الإصغاء بتواضع إلى آراء وانتقادات الزملاء ورفاق الدرب لان احتكاك الأفكار الثورية في بعضها البعض قد يوّلد فكرا ثوريا أنضج، كذلك الإصغاء إلى آراء جماهير الشعب التي رضيت لنا أن نكون في طليعتها ففي آراء هذه الجماهير كنوز من الثقافة الثورية الواعية وتجارب منها نلتقطها ونحن نصقلها ونسخرها لنضالنا اليومي.

فلا يكون النقاش السياسي صدامياً بين أعضاء حركة فتح وأبناء التنظيمات الفلسطينية، بل إن الصدامية مع رفاق السلاح تعد مرفوضة ضمن مفهوم حركة التحرر لأنها تسعى لتوحيد صفوف الثورة حتى تحقق فعالية بصراعها مع العدو، وقد شرحت الجلسة الحركية الخامسة ذلك بشكل واضح: لا تشتم أحداً ولا تحتقر أحداً شخصاً كان أو حزباً أو تنظيماً لأن العمل الصحيح هو الوسيلة الوحيدة التي تقضي على السيئين، إن الشتم والقدح والتهجم أسلحة الضعفاء الجبناء والناس السطحيين والدجالين. لا تحقد. إن الحقد يعمي البصيرة ويبعد صاحبه عن التفكير السليم ليكن دفاع العضو وفعاليته ناتجين عن إيمانه الواعي بقضيته وبحقه المطلق في العمل لتحرير بلاده. إن الإيمان الواعي هو الطريق الوحيد للعمل القوي بوضوح وتصميم.

كما أن منهجية حركة التحرر تأتي بمناقشة القرارات وطرق تطبيقها، لكنها لا تخوض في غمار النقد لأدبيات التنظيمات الفلسطينية، لأن مجرد دخولها بهذا الباب يكون عليها تحديد مفهومها للمضمون الاجتماعي مما يفقدها أهليتها كحركة تحرر مهمتها تحرير الأرض قبل طرح مفهومها للمضمون الاجتماعي. فقد ورد في الجلسة الحركية الثالثة عشر: إن تعدد الجبهات والأحزاب الفلسطينية التي تدعي العمل من اجل التحرير يتطلب منا، أن نكون ثوارا مثقفين حتى نستطيع أن نستقطب هذه التنظيمات المتعددة والجداول المتباعدة لتصب كلها في نهر الثورة الزاخر

وهذا استنتاج الجلسة الحركية السابعة فقد ذكر فيها: الرؤيا الواضحة تعني القدرة على تعليل الواقع واستنتاج خط سير الأحداث وتطورها أي الفهم العميق للظروف الواقعية والدوافع الكامنة وراء الأحداث والقدرة على تحليل التناقضات والتمييز بين التناقض الرئيسي. للإمساك به والتناقضات الثانوية وتركه. التنظيمات الفاشلة تنشأ فيها مع الزمن نفسه قيادة محترفة سياسياً، ولذلك فهي عندما تفشل تتحول القيادة إلى فئة من الانتهازيين والوصوليين في سبيل المحافظة على وجودها في الساحة، وفي سبيل محافظة القياديين على مصالحهم الناتجة عن احترافهم في سبيل ذلك كله

يساومون في سبيل البقاء في الساحة. الانتهازية والوصولية مرضان خطيران من أهم أسباب نشوئهما عدم وضوح الرؤيا.

لذا فإن مسألة تنمية الوعي السياسي لأعضاء حركة التحرر له ضوابط وأصول، فهو مؤشر هام لتقييم درجة الفهم للحقيقة السياسية في الأحزاب السياسية وحركات التحرر، وهو مؤشر عام للحزب أو الحركة بمدى قدرتها على ترجمة الحقيقة السياسية لديها لعمل سياسي تنفيذي وميداني. وقبل ان نشرح هذا المفهوم لابد ان نستثني من تقييمنا كل أصناف المثقفين مثل الوصوليين والانهزاميين والفوضويين وكما نستثني الرفاق المستقلين الغير منتمين لأحزاب سياسية.

يبدأ مؤشر الوعي السياسي ببناء تراكمي ويكون بدايته الانضباط بمسلكية الحركة ثم الالتزام بفكر الحركة فالتنظير السياسي وبعدها التحليل السياسي حتى نصل لمرحلة مفكر سياسي للحركة. وهي مراحل تراكمية تتركب فوق بعضها بالتتابع فلا يوجد محلل سياسي لا يعتبر منظر سياسي ولا يوجد ملتزم بفكر الحركة غير منضبط بمسلكية الحركة .وحتى نوضح الصورة نذكر هذه التعريفات باختصار.

الانضباط: هو الانصياع للوائح ودستور الحركة والتقيد بقرارت الأطر العليا وتنفيذ أوامرها بدقة وعدم مناقشة القضايا الداخلية خارج الإطار وعدم اتخاذ قرارات فردية.

الالتزام: هو ارتباط عضوي بالحركة وأهدافها ونظريتها وتقيد بموقفها السياسي وبرنامجها ومنهجها الأيدولوجي والحرص على الدفاع عن مواقفها وتعبئة الجماهير للالتفاف حول الخط السياسي للحركة.

التنظير السياسي: هو القدرة على تسويق الحقيقة السياسية للحركة وشرح مواقفها السياسية والتسلسل الحرفي لنقل قرارتها السياسية للأحزاب الأخرى والإعلام ومناظرة الأفكار المعادية (أي ما يصدر من العدو الصهيوني وحلفاؤه بالنسبة لحركة فتح) للحزب أو الحركة.

وتحرم حركة فتح الشتم والإهانة الشخصية على أبنائها أثناء المناظرات السياسية، كما أنها ترفض التجريح والانتقاص من ثورية التنظيمات الفلسطينية بل تعتبر الخلاف في وجهات النظر مفيدا لأنه جزء مهم لتطوير الفعل الثوري، وأن المناظرات السياسية هي جزء من الفهم الواسع للنقد والنقد الذاتي وهدف تصويب التفكير وتقريب وجهات النظر، أما إذا وصلت المناظرة السياسية لمرحلة الردح السياسي المستفز فإن الفكر الفتحاوي يحرم استمرار المناظرة لأنها فقدت أهليتها الثورية.

التحليل السياسي: هو القدرة على قراءة الواقع السياسي بالمجمل العام ورصد درجة التقارب مع الحلفاء للحركة، فلا يجوز الحديث عن الخلافات الفلسطينية الداخلية في التحليل السياسي، لأن هذا الحديث ضد مفهوم الوحدة الوطنية، وأن الخلاف مؤقت وثانوي لأنه لا يتوافق مع فعالية الوصول لهدف الثورة وهو تحرير الأرض. أما مؤشر درجة الانحراف فهو مع الأصدقاء للحركة وكفاءة الفعل السياسي للحركة مقارنة بالأفكار المعادية للحركة.

التفكير السياسي: هي قدرة النخبة المفكرة بالحركة على اعداد دراسات فكرية نقدية لمجمل الحقيقة السياسية للحركة والعمل على وضع مقترحات وتوصيات لتصويب مسار الفعل السياسي لزيادة كفاءة في مقارعة العدو وتوسيع رقعة الحلفاء والاصدقاء وزيادة شعبية الجماهيرية للحركة وتطوير قواعد عملها التنظيمي .

الحقيقة السياسية: هي كل فعل أو قول سياسي يصدر عن الحركة ويكون على رأسها القرارات الصادرة من الأطر العليا ثم توضيح القيادة لها عن طريق التصريح السياسي وكل قرار يتخذه قيادي

بالحركة يتم المصداقة عليه أو نفيه بعد اجتماع الأطر العليا. وثابت بالحقيقة السياسية يسمى الخط السياسي ويشمل منهاج عمل سياسي تقره المؤتمرات عادة وفيه يتم فصل برنامج العمل المرحلي عن الهدف الاستراتيجي وكذلك يتم فيه تحديد خطوط عامة لتعريف حلفاء وأصدقاء الحركة.

كما أن هناك خصوصية للنضال الفلسطيني ومفهوم الوحدة الوطنية المناسبة له، فلقد انطلقت الثورة الفلسطينية بعيدا عن جغرافيا الوطن واستوطنت في وجدان المناضل الفلسطيني لترافقه في كل أماكن تواجده ، ابتداء من غرف العزل الانفرادي في سجون العدو الصهيوني مرورا بتركيبات الوطن (أرض الضفة الغربية وقطاع غزة ومنطقة القدس وأرض 48 وأرض المخيمات الفلسطينية) وبلاد الاغتراب ومستقرات المهاجر لكل مناضل فلسطيني ، في عملية نضالية تكاملية مكونها المركزي الكفاح من أجل تحرير الوطن ودعم استمرار الثورة.

فتشكلت الكينونة الثورية الفلسطينية في حضن القومية العربية والأممية الشعبية الثورية رافعة شعارات إنسانية كبرى وهي الحرية والمساواة والعدالة لتحقيق النصر الوطني ، كبداية منطقية للمساهمة في بناء الوحدة العربية والتفاعل مع الأممية الشعبية الثورية في العالم قاطبة .

ومن هنا كان إعلان الثورة أنها حركة تحرر وطني دون تعصب قطري يلغي المهام القومية المطلوبة من فلسطين ، لكن يتم تأجيلها إلى ما بعد عملية تحرير الوطن من الاحتلال ، وهي تتفاعل مع هموم الثوار في كل العالم وتطالبهم بدعم الثورة الفلسطينية وأهدافها لأنها جزء من الأممية الشعبية الثورية ، إلا أن هذا النهج خلط بين الوطنية القطرية والوطنية الثورية عند من حاول تشويه صورة الثورة خصوصا من أصدقائها العرب والأممين . ويمكن اختصار شرحنا للمفهومين كما يلي :-

الوطنية القطرية : هي معيار تبادلي بين الولاء لمقومات الوطن والانتماء النفعي للمواطنين ، وهذا المعيار يتصاعد في زمن الحروب والكوارث حيث أن الحاجة التصعيدية لغريزة البقاء تدفع المواطنين

لفداء مقومات الوطن بأرواحهم وفي نفس الوقت يتم تقديس الانتماء الشعبي وتصبح الطبقة الحاكمة بحماية المواطنين بتصور مقلوب للولاء حتى يتم تعديله بإعلان أن الوطن يعيش حرا ومستقلا ، وبعدها تبدأ فترة فتور الوطنية وتتصاعد العصبيات الطائفية والحزبية . وهذا النضال يصنف داخلي قطري ليس له امتداد أممي أو قومي .

أما الوطنية الثورية : فهي تختلف عن وطنية البلاد التي تعيش حالة حرب ، لأن البلاد كلها محتلة ولا يوجد جيش أو مؤسسات حكم – وإن وجدت فهي صورية غير قادرة على حماية المجتمع– لذا فإن الولاء للثورة هو ولاء لفكرة التحرر من الاحتلال، وبهذا يصبح الانتماء الوطني هو مجموع المتضررين من الاحتلال والمتضامنين مع فكرة الثورة، وهي تشمل أبناء الثورة وأنصار الثورة وجماهير الثورة وباقي الفئات الشعبية السلبية التي لا ترى أن ممارسة الثورة تتطابق مع مفهومهم لفكرة الثورة. إلا أن هذه الفئات تبقى متضررة من الاحتلال فهي جزء من القوى الرافضة له وبالتالي تحسب كجزء من مجال الثورة الحيوي .

إذن فالوطنية الثورية هي عملية نضالية تكافح من خلالها الثورة ضد الظلم الشامل بمكوناته الثلاث ظلم سلب الأرض وتشريد الشعب وظلم التمييز العنصري ونهب الحقوق الخاصة والعامة وظلم سلب السيادة السياسية للوطن والحقوق المدنية للمواطنين .

ولا يكون شرح الوطنية الثورية وافيا إلا بربطها بالجغرافيا الواقعية، لإخراج الثورة من خيال الحلم المثالي وإسقاطها على المصلحة النفعية التبادلية بين الثورة والثوار في الحتمية الواقعية لتحرير أرض الوطن ودحر الاحتلال .

الجغرافيا مهمة لتحديد ما هي حدود الوطن المطلوب تحريره من الاحتلال؟ وما هو الوطن المطلوب تفكيكه مثل مخيمات اللجوء بعد التحرير؟ وما هو وطن الثورة؟ وغيرها من التركيبات المحددة للفكر الأممي الشعبي في الثورة الفلسطينية.

ولقد ساهم العديد من الفلاسفة والمفكرين بشرح الجغرافيا وارتباطها بالوطنية الثورية ونذكر منها تعريف أبقراط للجغرافيا بأنها الماء والهواء والأماكن، ويقول هيرودوتس: إن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها، إلا أن أرسطو شرح السياسة على أنها العلاقة بين المناخ والحرية، واستكمل الصورة ابن خلدون بأن قال: أن دورة الحضارة مرتبطة بصراع البداوة (الصحراء) مع الحضارة (مراكز الزراعة والصناعة) ، ثم نقد ماركس مراكز الثورة (وهي نفسها مراكز الحضارة عند ابن خلدون) نقدا بناء فاستنتج أن العمال أكثر تقبلا للتغيير والأفكار الثورية من الفلاحين دون أن يقلل من أهمية دور الفلاحين في عملية التغيير أو الفعل الثوري.

ومن هنا تكون الترابطية أزلية بين الجغرافيا والوطنية الثورية في أنها نضال كفاحي بمركب ثنائي وطن وجغرافيا، فلا يكفي تحرير الجغرافيا بدون تحرير الوطن فهو انتقال من احتلال إلى احتلال جديد، ولا يعني إعلان استقلال الوطن دون تحرير جغرافيا الوطن إلا خطوة سياسية قد تغير المستقبل دون أن تغير واقع الاحتلال المعاش .

من جانب آخر عرّف هيجيل الديلاكتيك بأنه دراسة علم ونقيضه مما سينتج علوم جديدة تكون مستقبل العلوم ، وفي دراستنا للعلاقة بين الوطنية الثورية والجغرافيا تبين لنا أن هناك علوم كثيرة نتجت عن تفاعلاتهما وهنا نستعرض الحدود القصوى لتناقض هذا التفاعل وهما جغرافيا الجوع والمجال الحيوي ، ويمكن تعريفهما كما يلي :- جغرافيا الجوع (خوسيه دي كاسترو) : وهو العلم المختص بدراسة البعد الاجتماعي والنفسي لمشكلات التخلف الاقتصادي والفقر من خلال دراسة تأثيرها على مفهوم الملكية الفردية والملكية العامة ومن جانب آخر أثر السلوك الاجتماعي والنفسي

بعد التغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية والحروب وكذلك مراجعة الميراث المجتمعي وتبيان أن الشعوب التي تتعرض لكوارث متتابعة تتشكل لها تجربة تفيدها بالتأقلم مع أي كوارث قد تحدث مستقبلا ، كما أنها تتغلب على السلوك الاجتماعي السلبي وتبني توافقية منفعية بين التكافل الاجتماعي والتضامن النفسي أثناء حدوث الكوارث على أقل تقدير.

وأهم توصيات هذا العلم هو ضرورة ربط التنمية الاقتصادية بالنمو الاجتماعي وتحفيز الروابط الاجتماعية كجزء ضروري للتخلص من مشكلات التخلف الاقتصادي ، أي أن الوطنية تتقلص بعدمية نفعية الجغرافيا .

المجال الحيوي (فردريك راتزل): أن الدولة عبارة عن كائن حي بحاجة إلى رقعة جغرافية لتبقى حية إلا أن لها مجال حيوي أكبر من حيزها الجغرافي فهي بحاجة لتنمو وتتوسع ، وهي النظرية الاقتصادية التي طورها الألمان في بداية حكم هتلر، الذي اعتبر أوروبا المجال الحيوي لألمانيا، وأيضا حزب العمل الإسرائيلي الذي اعتبر تأسيس الدولة في 1948 بحاجة لتحديد مجالها الحيوي من النيل إلى الفرات، وفي كلتا الحالتين تم طرح مفهوم الحدود الآمنة والشريط الحدودي والحزام الواقي وهي كلها جزيئات المجال الحيوي للدولة، أي أن الوطنية تستعر بالتوسع الجغرافي.

ومن هنا نصل لخلاصة أن هناك علاقة طردية بين الجغرافيا والوطنية الثورية وهما المكونان الأساسيان لأي ثورة حقيقية ضد الاحتلال ، فكثيرة هي الشعوب التي أزالت الاستعمار عن أراضيها لكنها عادت بعد الاستقلال لتبعية الدول الاستعمارية وأيضا هناك شعوب لم يتم احتلال أراضيها إلا أنها تعيش ظروف أصعب من وضعية الاحتلال الاستعماري.

إن الخصوصية الفلسطينية تتمثل في أنها تناضل ضمن مفهوم الجغرافيا الوطنية حيث تثور الجغرافيا على مكوناتها وتتوزع الوطنية على أماكن سكن الفلسطينيين، مما أنتج ثورة متلونة

بتضاريس الثوار وأفرز أساليب ثورية متناقضة لكنها متكاملة، فما هو نضال يومي في الناصرة يعد قمة التحدي في مخيم عين الحلوة مثلا، وما هو حلم لمناضل من غزة قد يكون قمة اليأس عند مناضل يسكن بالقدس، وبنفس الطريقة تجد أن النضال السلمي مفيد بمدينة ما بقدر ما يفيد العمل العسكري بنفس المدينة لكن باختلاف الرؤية الثورية لتفسير كلمة مفيد لتحقيق أهداف الثورة .

إن الوطنية الثورية أعمق نضاليا من الوطن المكافح وجغرافيا الثورة أوسع من أرض الوطن، فمن كان قدرهم أنهم في الوطن أو في مخيمات اللجوء أو الشتات يتساوون بالوطنية الثورية، وإن انتصارات الثورة لا تنحصر على أرض الوطن –رغم أهمية العمل بالوطن– لكنها ممتدة على حدود جغرافيا الثورة في خصوصية الجغرافيا الوطنية الفلسطينية التي تتكامل تلقائيا.

فهدف الثورة موافق لغريزة الفكر والتفكير وإنشاء أفكار جديدة تتزامن مع وجود الإنسانية، وهي السبب الأساسي لبناء الحضارة وهدمها بالحروب على مر العصور، وإذا نظرنا للصراع العربي الصهيوني نرى الكثير من النظريات الفكرية وأساليب التفكير وأيضا نرى أفكار جديدة كل يوم، تأتي من كل من له علاقة بالصراع، وإن المجهود الصهيوني متواصل لابتكار أفكار جديدة لمواصلة مشروعهم وتمتين دعائمه، ومن ناحية ثانية تسعى جاهدة لتشتيت الأفكار المعادية والدعاية للأفكار الهادمة لفكرة مقاومة المشروع الصهيوني.

أما الجانب الآخر – الجانب الفلسطيني خصوصا – يتوحد على عموميات قديمة ونادرا ما يجهد نفسه بابتكار أفكار جديدة ، بل أن المعروض في سوق أفكار المقاومة يتم اجتراره دون تطويره ، وإن القليل المتفائل يتبنى التمرس على أصل الأفكار مثل مقاومة الاحتلال والاستقلال الوطني والكفاح المسلح والتعايش السلمي دون تطوير أساليب تفكير جديدة لتطوير أصل الأفكار أو تجريب أفكار جديدة.

إن المدارس الفكرية الفلسطينية الأربعة (فتح –اليسار الفلسطيني – الحركات الإسلامية – الأحزاب العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948) فقدت الكثير من شعبيتها خلال العقد الماضي لصالح مبادرات شبابية ذات أفكار جديدة لكنها تعمل ضمن نطاق محدود ولا تطرح أجوبة لقضايا الصراع الاستراتيجية، مما أضعف زخم الجماهير الثورية داخل مكونات الشعب الفلسطيني مقابل نمو سريع لأفكار التضامن الاجتماعي الشعبي بعيدا عن تأطيره بالتنظيمات السياسية. فجاءت الأفكار متلونة بالحاجات الاستهلاكية العاجلة للمحيط المجتمعي الصغير دون التفكير العميق في مجمل حاجات الشعب الفلسطيني وطرق تقويم الفكر المقاوم.

ومن خلال نظرة تاريخية لتطور الفكر المقاوم الفلسطيني نرى أنه بدأ نخبويا ضمن إطار العائلات الكبرى ذات نفوذ في الرأس المال الاجتماعي ثم شكّل أحزابا سياسية هشة انهارت مع ثورة 1936 تاركا فراغا تعبويا ضروريا مما شكل أول أزمة تمثيل لشعب الفلسطيني، ولم تستطع النخب السياسية تداركه الا بعد أربعة أعوام مكونة كتلتين حزبيتين لكل منهما تبعية إقليمية محددة وتم نقل القرار الفلسطيني للعواصم العربية.

إن دراسة معمقة للأفكار التي كانت مطروحة في تلك الفترة توضح لنا معنى تفكيك الأفكار السياسية وتحولها إلى العمل العسكري المتمسك بأصل الأفكار المقاومة، وقد تكررت هذه العملية في أكثر من مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني ، الذي يعد المحك والمختبر لمجمل الأفكار المتثاقفة (ربط الثقافة بالدين أو القومية) في المحيط العربي والإسلامي الحاضن الطبيعي للفكر الفلسطيني المقاوم.

لعل تهجير السواد الأعظم من الفلسطينيين لدول الطوق جعلهم يمرون بمرحلة امتحان أفكار جديدة ، فانخرطوا بالعمل الحزبي والمؤسسات التنظيمية ترفع شعارات مفرغة من آليات عمل أو أساليب تفكير تساعد على ترميم الفكر المقاوم وأصبح هناك قناعة عند الفلسطينيين أن الجمهرة المظلمة لا

تنير طريق العودة ولابد من مرحلة تفكيكية جديدة فتبنوا الكفاح المسلح دون القدرة على تحديد نوعية الأفكار أو أساليب التفكير المؤدية لتحقيق أصل الأفكار.

مما جعلهم يتبنون الفكر الثوري الشامل مثل فكر التحرر من الاحتلال أو خلق جبهة شعبية ذات أطياف فكرية متناحرة ، تمخض ذلك كله بتشكيل حواضن جامعة غير متجانسة فكرية لكنها متوافقة بأساليب التفكير وقادرة على استيعاب أفكار جديدة وهذه هي مرحلة الستينات وهي مرحلة المثالية الثورية التي بلورت أصل الأفكار من جديد فتم شرح الأصول الفكرية والتوافق على أساليب تفكير محددة داخل كل التنظيمات الفلسطينية الثورية وبالتالي تم محاصرة التثاقف الإقليمي مما أدى إلى خسارة جزء مهم من دور جبهة الاسناد العربي، وهذا جعل كل دولة أو تنظيم سياسي قومي أو ديني يشكل فرعا خاصا فقط لفلسطين وأحيانا تنظيمات ثورية فلسطينية متثاقفة عربية ومتحولة عن توافق أساليب التفكير الثوري الفلسطيني لكنها متمسكة بأصل الأفكار الثورية مفرزة أول مشاكلة بالفكر المقاوم.

انتهت هذه المشاكلة بصياغة البرنامج المرحلي في منتصف السبعينات معلنة بداية المرحلة الواقعية الثورية دون إيمانها بوحدانية أساليب التفكير لكنها رسمت أصل الأفكار المتوافقة مع توحيد الفعل الثوري داخل مؤسسات منظمة التحرير مما عزز دور رأس المال الاجتماعي داخل التنظيمات وساهم بتحديد مهام المنظمات الأهلية ودعم بناء مؤسسات المجتمع المدني، لكن أغلب ذلك انهار بمنتصف الثمانينات مشكل مشاكلة ثانية لها علاقة بأصل الأفكار، خصوصا الكفاح المسلح والاستقلال الوطني . ولعل المشاكلة الثانية كانت أوضح من الأولى بسبب تعدد المشكلات وتتالي الأزمات مما جعل العقد المفصلية تطغى على صورة العامة للفكر المقاوم مما أرهق التنظير التنظيمي وجمّد التفكير الثوري.

لكن هذه المشاكلة انتهت مع مرحلة تفكيكية لأصل الأفكار وتعديل إبداعي على أساليب التفكير مع دخول أفكار جديدة ، من خلال الانتفاضة الأولى وإعلان الاستقلال مما أسهم في تحريك غير مقنع ثوريا من ناحية وله إجماع تنظيمي تعبوي مما خلق مرحلة الواقعية المزدوجة لأصل الأفكار وتحرير أساليب التفكير من أصل الأفكار، وهذا السبب الحقيقي في تشكل النظام السياسي الفلسطيني، فأصبح ابن التنظيم ملزما بقرارات التنظيم من ناحية ويؤمن بطرح أفكار الإجماع الوطني بالمجمل مع ديلاكتيك الاستقطاب التنظيمي والتعبئة لأفكار الإجماع الوطني، مما خلق ليبرالية الدولة وديموقراطية الثورة وهذا أدى إلى تثاقف إقليمي جديد أفرز عن تكوين تنظيم حركة حماس المعارض لهذه المرحلة والداعي للتمسك بأصل الأفكار وهدم النظام السياسي الفلسطيني مع الموافقة على ديمقراطية الثورة.

وتبع ذلك مرحلة تفكيكية كبرى مع العملية السلمية أدت إلى انقسام مدهش بين فكرة الحفاظ على النظام السياسي المتمرس على فكر تنظيم واحد وهو حركة فتح مقابل تجمهر باقي التنظيمات في تثاقف إقليمي جديد لكنه هذه المرة لم يفرز أي إعاقة بسبب عدمية أساليب التفكير وضعف الفعل الثوري المضاد للنظام السياسي الفلسطيني مما عزز مفهوم ليبرالية الدولة وديموقراطية الثورة ، وهذا جعل التنظيمات السياسية تبحث عن أساليب تفكير توافقية مع النظام السياسي الفلسطيني لفشل تثاقفهم الإقليمي، مما دعم فكرة الحفاظ على النظام والاختلاف على الثورة، وهو المسبب الأساسي لانهيار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها مقابل فوضى بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية لتكون حصن النظام السياسي الجديد، وهذا حقق معجزة بقاء السلطة الفلسطينية أثناء الانتفاضة الثانية رغم إنها كانت مسلحة وليس لها أساليب تفكير جديدة بل أعادت الجميع لأصل الأفكار مما سبب خلق مشاكلة غير متوقعة بعد وفاة الشهيدين الرئيس ياسر عرفات وعبدالعزيز الرنتيسي.

إن هذه المشاكلة جاءت داخلية بالتنظيمات الرئيسية دون أن تشكل تيار حمائم وآخر صقور بل نجم عنها رفض للفكر المتحول للقيادة الجديدة ، حتى لو كان تطويرا إيجابيا بل أن أغلب الفعل الثوري

انصب على فكرة إعادة بناء التنظيمات من الداخل في فتح وحماس كمحورين أساسيين مما أدى إلى اضمحلال باقي التنظيمات وضعف الاستقطاب لأي فعل ثوري فتوقفت الانتفاضة على أمل إعادة ترميم النظام السياسي. فجاءت نتائج الانتخابات التشريعية لتطلب بديلا عن أفكار النظام السياسي دون المطالبة بتغيير ليبرالية الدولة وديموقراطية الثورية مشكلة مرحلة ميلاد الدولة القطبية ذات حزبين رئيسين يقبلان المنافسة على السلطة عن طريق صندوق الاقتراع ، وهو يعد أعظم انجاز للرئيس محمود عباس.

الا أن فتح وحماس لم يجهدوا أنفسهم بإعادة أساليب التفكير لمرحلة الدولة القطبية ولم يسعوا لاستنباط أفكار جديدة مما أدى إلى صدام فكري بين فكرة تداول السلطة وفكرة ديموقراطية الثورة مما أدى إلى انقسام سياسي وانقلاب على النظام السياسي مما شكل دولة ذات رأسين، وهو السبب الحقيقي نحو العودة المُرة للوراء عن طريق المبادرات الفردية ومنظمات المجتمع المدني كإطار للفعل الثوري بديلا عن التنظيمات السياسية مما خلق مشاكلة جديدة سببها التثاقف الإقليمي والدولي، وهذه المرحلة من التثاقف أفرزت كيانات صغيرة لها مصادر مالية كبيرة ولها نفوذ دولي وهي رافضة لكل من فتح وحماس وتركز على أصل واحد من أصول الأفكار وهو التعايش السلمي والنضال من خلال الإيمان به، رغم أن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني غير مقتنعة به الا أنها وقفت مع هذا التثاقف رفضا لفكرة دولة ذات رأسين، ورفضا لفكرة التناحر الفكري الفلسطيني الداخلي مع عدمية أساليب التفكير الجديدة لاستمرار النضال.

إن المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس كانت ولا تزال المخرج الحقيقي من مشاكلة الفكر الفلسطيني، ولعل آلية المصالحة أخذت وقتا طويلا بنظر الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني لكنها مصالحة صادقة بكل المقاييس لغاية لآن، فهناك إيمان راسخ بفكرة الدولة القطبية وهناك تبادلية في أساليب التفكير ظهرت بأعمال الوفد المفاوض وأيضا بالعمل الميداني المشترك بكل أشكال النضال خلال العدوان على غزة فلسطين صيف 2014.

وإن كان هناك مخاوف من التجاذبات الإقليمية أو الطغيان العسكري على السياسي، فمجرد مذاكرة مشاكلة الفكر الفلسطيني المعاصر تعطينا الكثير من الأمل أن بعد كل جزر هناك مد وأن حلحلة العقد المفصلية أسهل بكثير من العيش داخل مشاكلة جديدة.

إن المطلوب حالياً من قطبي الدولة الفلسطينية إعادة تدارس أصل الأفكار معاً بعد أن يشكلا ورشات عمل داخل كل منهما لإعادة تقييم أساليب الأفكار داخليا والعمل على تطويرها لتتماشى مع مفهوم الدولة القطبية ، ومن ناحية ثانية توسيع برامج استقطاب الأفكار الجديدة ووضع خطة لسحب المبادرة من الجمهرة المظلمة في المنظمات الغير حكومية . هذا هو المطلوب لعلاج مشاكلة الفكر الفلسطيني المعاصر وإيقاف حدود الاختلاف عند مفهوم أزمات سياسية ومشكلات تنظيمية دون الوصول إلى مرحلة الاختلاف على أصل الأفكار.

إن الليونة المطلوبة بالفعل الثوري العقلي لا تتعارض مع صلابة العنف الثوري، لأن الأولى تتعامل مع الطاقة الثورية التعقلية مثل النقاش داخل وحدة الثقافة التنظيمية وإدارة الحوار بالتنظير الحزبي وصولا لصوغ أسس التفاوض وكيفية تنفيذ التعايش السلمي المتوازن، بينما يتعامل العنف الثوري مع الانضباط للحفاظ على وحدة التنظيم من الداخل والتمسك بدعائم النظام السياسي الفلسطيني ليبقى وطنيا بعيدا عن التجاذبات الإقليمية والمحاور الدولية، للوصول إلى تجيش كل العنف الثوري لمقارعة العدو وخلق السيادة الوطنية على مجمع مكونات الكيان الفلسطيني بأجزائه الثلاث فلسطينيو 48 وسكان الوطن والشتات، ويعد هذا مطلبا أساسيا لدفع النضال الفلسطيني نحو تحقيق غاياته السامية وعلى رأسها وحدانية أصل الأفكار وتوافق أساليب التفكير بما يناسب كل مكون من مكونات الشعب الفلسطيني مع إبقاء الباب مفتوحا لكل الأفكار الجديدة حتى لا نصاب بالجمود الفكري أو نسمح لظهور تطرف فكري داخل المجتمعات الفلسطينية.

وهذه القضية ليست سهلة فهي تسري كالسرطان بالمحيط العربي وهدفها تفتيت أصل الأفكار وتجميد أساليب التفكير وقتل أي فكرة جديدة ، فهي رفض لكل ما هو مطروح ، ومن نظرة فاحصة نرى أن محاربة التطرف مارسته كل من فتح وحماس خلال العقد الماضي فهما متفقان أن هذا التطرف يلغي المشروع الوطني، وهناك الكثير من أساليب التفكير المشتركة بين الحركتين وهذه القاعدة التي تشكل البنية الحقيقية للدولة القطبية.

العدو هو الصهيونية

إن تحديد العدو في حركة التحرر يعد النقطة المحورية في رسم الفكر الثوري القادر على تحقيق الهدف وهو تحرير الأرض، إلا أن القضية الفلسطينية لها تراكيب معقدة تتشابك بها العقيدة والأممية والقومية والوطنية، فهي غير مقتصرة على النضال الوطني ضد الاحتلال والذي هدفه مقتصر على تحرير الأرض من الاستعمار، لأن الاستعمار لا يأخذ شكله التقليدي بوجود جيش استعماري وعدد محدود من الإداريين، كما أن الموارد الطبيعية في فلسطين غير مغرية للاستعمار بشكل نظري، فاقتصادها يعتمد على الزراعة البعلية ولا يوجد ثروات طبيعية في باطن الأرض مثل النفط والمعادن الثمينة، لذا يكون استعمارها مكلفاً من وجهة نظر الاستعمار التقليدي، بل أنها لا تستحق الجهد المبذول لاستعمارها المباشر، فهي بحاجة لاستعمار غير مباشر أي تسليم الحكم لطبقة موالية للمركز الاستعماري، على أساس تكون قادرة على توفير المال اللازم لبقائها بالحكم ويكون دور المركز الاستعماري مجرد اسناد نفعي لطبقة الحكم، أي بمقدار استفادتها من بقاء هذه الطبقة في تسيير مصالحها الاستعمار بكلفة قليلة.

وهذا ما تذكره الجلسة الحركية السادسة بشكل آخر لكن نصل لنفس الاستنتاج فقد ورد فيها:
الصهيونية تؤمن بأن اليهود يشكلون وحدة دينية سياسية وأن عليهم جميعاً أن يجتمعوا في فلسطين ليسيطروا من هناك على آسيا وأفريقيا وبناء حضارة يهودية تقوم على حوالي عشرة ملايين يهودي ويعيشون في المنطقة وآخرون ينتشرون في العالم. إن أكبر مشكلة تعترض الصهيونية في تحقيق أغراضها هي: إقناع يهود العالم بإمكان قيام دولة إسرائيل الراسخة البنيان القادة على الاستمرار: إن ميلاد إسرائيل كان يعني وضع فكرة الصهيونية أمام يهود العالم على المحك وإذا ما نجحت التجربة ارتبط جميع يهود العالم بها وإلا فإنها ستعتبر تجربة فاشلة وستفقد حينئذ (الدولة التجربة) أهم عنصر

مكون لعناصر بقائها: عنصر الدعم اليهودي العالمي الذي يجر وراءه دعم دول المجتمع الرأسمالي.

إلا أن النضال متشعب بطريقة تجعله أحد مكونات القومية العربية وأن هناك ربط نظري(عند مفكري القومية العربية) بين إمكانية تحرير فلسطين وحتمية الوحدة العربية، ففلسطين جزء من البلاد العربية التي شاركت بالثورة العربية ضد الأتراك، ورغم أن التاريخ لم يسجل أسماء قيادية للفلسطينيين بالثورة العربية إلا أن النضال الفلسطيني طيلة العشرينيات من القرن الماضي كان يرتكز على ضرورة مناقشة القضية الفلسطينية كجزيء فرعي من القضية العربية، واستمر هذا الربط حتى بعد دخول القوات الفرنسية لسوريا ولبنان وخلع الملك فيصل، بل أن الولاء للملك فيصل استمر حتى وفاته.

فجاءت الأحزاب العربية القومية وريثة لأفكار الثورة العربية وضرورة توحيد الأقطار العربية، بل أن أدبيات الأحزاب القومية لم تتناول قضية قومية أخرى توازي القضية الفلسطينية فهي محورية ومركزية في كل الأحزاب. كما ورد في الجلسة الحركية الثالثة: ولقد وقعت الكارثة والشعب العربي في كل مكان يعيش تحت ظروف قاسية من تسلط الحكام والمستعمرين وكانت الحكومات العربية أداة مطيعة في أيدي الاستعمار والصهيونية. وقعت الكارثة في غفلة من الأمة العربية ولم يكن أبناء فلسطين غافلين عن قضيتهم مطلقاً. كانوا متيقظين، فقد صارعوا الانتداب البريطاني والصهيونية العالمية وصمدوا لثلاثين عاماً وقفوا وحيدين في المعركة وذاقوا خلالها كل ألوان الاضطهاد الاستعماري وقدموا الآلاف من الشهداء الأبطال والضحايا الأبرياء بثوراتهم العديدة وأيام كفاحهم الطويل.

ومن جانب آخر تعد فلسطين أرضا مقدسة عند الأديان السماوية الثلاث وأغلبية تاريخ فلسطين صراع بين هذه الأديان على أساس أحقيتها برعاية الأرض المقدسة، ومهما يكن دور العقيدة في تحديد مصير الشعب الفلسطيني إلا أن الحركات الصليبية لم تفرض على الفلسطينيين ضرورة تحولهم للمسيحية لبقائهم في أرضهم – كما حدث في الأندلس حيث كان التحول الديني شرطا

أساسيا للبقاء في الوطن– وكذلك الأمر بالنسبة للحركة الصهيونية فهي لم تقم بأي فعل هدفه تهويد الشعب الفلسطيني ولهذا السبب فهي تصنف حركة استعمار احلالي أكثر من كونها استعمار استيطاني أي أنها تهدف إلى التفريغ الكامل للأرض من سكانها الأصليين وإحلال سكان غيرهم على أرضهم.

ولتبسيط الفرق بين الاستعمارين نضرب أمثلة عليهما، فالاستعمار الإسباني في أمريكا اللاتينية كان يهدف لسيادة المستوطنين الإسبان واستعباد السكان المحليين، ورغم أنه كان دموياً في بداياته، إلا أنه توصل إلى أنه من غير المفيد له قتل كل السكان الأصليين لحاجته لهم كطبقة عاملة في المزارع والمناجم، لذا أبقى وجودهم بشرط تغيرهم الحضاري أي تحولهم الديني للمسيحية وتغيير لغتهم للإسبانية وتهجين ثقافتهم لتقبل الوجود الطبيعي للمستوطنين الإسبان، بينما الاستعمار البريطاني في استراليا كان استعماراً إحلالياً قائما على ضرورة القضاء على جميع السكان الأصليين حتى أولئك المسالمين الذين لم يحاربوا الاستعمار، مما نتج عن قتل أكثر من 98% من السكان المحليين وإحلال البريطانيين محلهم، فلا يوجد أي معلم أثري أو ثقافي بقي للسكان المحليين الذين لا يشكلون 1% من مجموع السكان بالوقت الحالي.

أما أن فلسطين قضية أممية أي أن لها بعد عالمي ضمن المفهوم الليبرالي، فهي بالأساس تستند لحق شعب أن يكون حرا على أرضه ويكون قادرا على أن يحكم وطنه باستقلالية عند تعبية القوى الخارجية، وبلغة الأممية الاشتراكية فإن أحرار العالم يساندون كل الشعوب المضطهدة للخلاص من الاستعمار وتحرير أرضهم وإعلان استقلالهم الوطني كجزء أساسي من نضالهم ضد الظلم والاستعباد في كل أنحاء العالم.

وقد ذكرت الجلسة الحركية التاسعة توصيف وحلول تتماشى مع النظرة لأممية لحل الصراع فقد ورد فيها: من الأسباب التي تجعل إسرائيل الدولة الرأسمالية تلجأ إلى الحرب الخاطفة هو أن هذه الحرب

تعتمد على التكنولوجيا بحيث تكون التضحية بالعنصر البشري قليلة جداً وقدر المستطاع وذلك أمر هام بالنسبة لإسرائيل التي تحاول إقناع يهود العالم إن المكان الأمين للهروب من مذابح اللاساميين هو أرض الميعاد (إسرائيل) فكيف إذا تحولت أرض الميعاد إلى أكبر مذبحة؟ أضف إلى ذلك أن اليهود الذين خدعوا وهوجموا سوف تتحطم معنوياتهم و يلجؤون إلى الهجرة والاستسلام عندما يفرض عليهم خوض حرب طويلة الأمد تنطوي على الآم بشرية ودمار واسع الأمر الذي سيقوي التيار المعادي وسيبعث روح التمرد على الحكومة الصهيونية وأمر الحرب، خاصة إذا طرحت (فتح) برنامجاً لحل مشكلة فلسطين يتضمن سلامة اليهود الموجودين في المنطقة وفتح المجال ليهود البلاد العربية أن يرجعوا إليها وفق برنامج مدروس يؤمّن لهم العمل والقدرة على البدء من جديد ويوفر لهم السكن وحرية العيش.

إن تحديد من هو العدو وتصنيفه إلى أي فئة استعمارية ينتمي يعتبر المساق الأولي لحركة التحرر لفهم شكل الصراع وكيفية تحرير الأرض، ففي أدبيات حركة فتح الكثير من المواد التي تشرح من هو العدو نذكر منها من النظام الأساسي للحركة:- الصهيونية حركة عنصرية استعمارية عدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب. وأيضا:- الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو صهيوني عدواني وقاعدته استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والامبريالية العالمية .

وهنا تكون حركة فتح قد وصلت إلى استنتاج متقدم بتوصيف عدوها واستطاعت تحديد هويته أكثر من حركة تحرر خاضت صراع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الذي سنذكر منه بعض الأمثلة بعد قليل إلا أن حل عقدة الاستعمار الاستيطاني الإحلالي يكمن في قدرة حركة التحرر من تحييد الجزء الأكبر من القوى الداعمة لاستمرار حالة الاستعمار، ومحاولة إقناع الفئات التقدمية من الطبقة المستفيدة من وجود الاستعمار لضرورة البحث عن بدائل وحلول والانضمام لصف أحرار العالم ونصرة حركة التحرر.

فمسألة ربط المشكلة بالحل هي الصيغة التبريرية لأي استعمار، فمثلاً حاجة بريطانيا للمواد الخام هي التبرير لاستعمار الهند، وهذه الصيغة مرفوضة لأن التجارة بين الهند وبريطانيا كانت موجودة قبل الاستعمار بل أن الاستعمار أرهق هذه التجارة لأنه غيّر الاقتصاد الهندي ليتلاءم مع مدخلات الصناعة الاستعمارية لا لتطوير الاقتصاد البريطاني المحلي مما سبب تفاقم مشاكل الاقتصاد المحلي وجعله يرتبط أكثر بالاقتصاد الإمبريالي مما تسبب بإغلاق العديد من المصانع البريطانية الصغيرة والمتوسطة أمام التوسع السرطاني للمؤسسات البريطانية الاستعمارية ذات صبغة إمبريالية دولية.

بل أن استيراد البضائع من الهند إلى بريطانيا كان حصريا لهذه المؤسسات، وهنا يكون السؤال الذي سأله المهاتما غاندي ضروريا: هل كل البريطانيين يستعمرون كل الهنود؟ أم أن هناك فئات بريطانية تضررت من استعمار بريطانيا للهند؟ وبالتأكيد أن هناك فئات هندية استفادت من استعمار بريطانيا للهند؟ إلا أنني أرفض الوصاية البريطانية على الهند وكل من يدعم هذه الوصاية حتى لو كان هندياً لكنني أرى المستقبل الزاهر للعلاقة بين الشعبين الهندي والبريطاني في أطر التعاون والتبادل المنفعي لما يخدم مصلحة البلدين بعد زوال الاحتلال وإعلان استقلال الهند.

وبالنظر لفحوى الصيغة التبريرية للاستعمار الصهيوني في فلسطين فإنها ترتكز على الحق التاريخي لليهود في ملكية فلسطين كما هو وارد بالكتاب المقدس، لكن هذا التبرير لم يكن ليغري إلا نسبة قليلة من اليهود، فجاء التبرير الثاني وهو المحرقة (الهولوكوست) واللا سامية، ثم جاء التبرير الثالث وهو الارتباط الإلزامي لكل يهود العالم بدولة التي أصبحت قائمة.

إن أي دراسة لهذه التبريرات يعني الخوض بغمار شائكة وعصية على الحل، بل أنها تحرف الاتجاه الثوري لحركة التحرر، لأن مناقشة التبرير يعني قبوله بصيغة نسبية، أي أن هناك فارق بين النظرية الاستعمارية وأن حركة التحرر تطرح صيغا أخرى لتطبيقه، إن الجواب الثوري يقتضي أن نحدد هل

الصهيونية استعمار أم حركة تحرر؟ فإن كان حركة تحرر نستطيع أن ندرس مسبباتها أما دراسة تبريرات الاستعمار فهو جهد ضائع لا يخدم هدف الثورة في تحقيق هدفها وهو تحرير الأرض. وبالتأكيد أن هذا لا يتلاءم مع الاستعمار الصهيوني من عدة أسباب سنذكرها بالتفصيل

أولا: الحق التاريخي لليهود في أرض الميعاد: وهي صبغة دينية لحل المشكلة، تدخلنا بمتاهة تفسير الكتاب المقدس (العهد القديم : التوراة، العهد الجديد: الإنجيل)، وهل هذا الكتاب القدرة على الثبات أمام علوم النقلية مثل: التاريخ والجغرافيا والآثار، وأيضاً تعدد رواياته وصيغه التي تتكون من جميع كتب علم اللاهوت في أوروبا مما يجعل الثورة بحاجة لطاقة جبارة لهضم هذا الكم الهائل من المعلومات للبحث عن ما هو الحق التاريخي؟ وأين هي أرض الميعاد؟ وما تفسير جملة ملكية خاصة لليهود؟ ومن هم اليهود؟ ومن هو الله في الكتاب المقدس؟ ولماذا خرج اليهود من أرض الميعاد؟ ولماذا يريدون أن يعودوا الآن؟

إن الرد التفصيلي على هذه الأسئلة ليس من اختصاص حركة فتح، بل هي من اختصاص أتباع الدين اليهودي الرافضين للفكر الاستعماري الصهيوني، وكذلك للمهتمين بدراسة علم اللاهوت وباقي العلوم ذات العلاقة، أما تأكيد الحق التاريخي أو نفيه لا يعني قبول الشعب الفلسطيني بأن يترك أرضه للصهاينة إذا آمن بالحق التاريخي بالكتاب المقدس، كما أن نفي هذا الحق التاريخي لا يعني انتهاء المشروع الصهيوني في فلسطين. كما أن الفكر الصهيوني فكر استعمار إحلالي لا استيطاني أي أنه لم يسعَ إلى تهويد الشعب الفلسطيني بل أنه يريد الأرض فارغة من السكان وإحلال سكان آخرين محلهم من المؤمنين بالفكر الصهيوني.

إن حركة فتح تحترم الكتب السماوية الثلاث وتؤمن بالتعايش السلمي بين الأديان في فلسطين، استناداً للميراث التاريخي الطويل للمجتمع الفلسطيني بتقبل التعدد الديني، كما أن فلسطين كانت

دائما مفتوحة لحجاج الأماكن المقدسة من أتباع الأديان الثلاث، بل أن الحج إلى الأماكن المقدسة كان ركنا أساسيا من اقتصاد المدن الفلسطينية قبل قدوم الانتداب البريطاني.

وهو يستند لمرجعيات تاريخية أساسها الخليفة المسلم هارون الرشيد، فقد منح هارون الرشيد شارلمان الملك الفرنسي لقب حامي قبر المسيح في القدس والولاية على المؤسسات الدينية المسيحية في الشرق الإسلامي التابع للدولة العباسية، كالتدريس والصيانة وتنظيم رحلات وقوافل الحج إليها، دون أن يعني ذلك أن السيادة السياسية في فلسطين انتقلت إلى شارلمان، ودون أن يعني أن يلزم الشعب الفلسطيني ليصبح مسيحياً.

ثم القائد الفاتح صلاح الدين أيوبي، ففي اتفاقية الهدنة مسمى صلح الرملة عام 1192 ميلادية، بين القائد الفاتح صلاح الدين الأيوبي والملك الصليبي ريتشارد قلب الأسد ورد بالبند الثالث: للنصارى الحرية التامة في زيارة الأماكن المقدسة في القدس دون أن يؤدوا ضرائب للمسلمين، وتكون السيادة على الأماكن التعبدية حسب الاتفاقية من صلاحية المسلمين. وهذا يعني ضمناً رحيل الصليبيين لبلادهم وعودة الفلسطينيين المهجرين لأماكنهم الطبيعية.

ثم قانون أهل الذمة العثماني، الذي أعطى اليهود حقوقا كثيرة كمواطنين بالدولة العثمانية، بل أن الرعاية السلطانية كانت أكثر تقدمية لليهود الذين فروا بدينهم بعد سقوط الأندلس، ففي عام 1490 حدثت مذابح جماعية لليهود في إسبانيا، والبرتغال، فهرب اليهود إلى القسطنطينية، حيث وجدوا ترحيباً و من وثم منحهم المواطنة الكاملة.

إن النظرة الثورية للمسألة اليهودية تتلخص بأنهم شعب مظلوم وأن رفع الظلم يكون بمنحهم حق المواطنة الكاملة في البلاد التي يعيشون بها، أو كانوا جزءاً منها ولكنهم طردوا منها، فالأزمات السياسية الأوروبية كانت السبب بتشريد الكثير من الملل والطوائف في منتصف القرن التاسع عشر،

وكان نصيب يهود روسيا القيصرية التهجير والقتل، ومنها انتقلوا إلى ألمانيا وباقي الدول الغربية، إلا أن هذه الدول لم تكن قادرة على مواجهة روسيا القيصرية وإجبارها على إعادة المهجرين إلى بيوتهم.

فتم ابتكار حلول استعمارية لاستخدام المهجرين اليهود في إحداث تغيرات جذرية في دول العالم الجديد أي الأمريكيتين واستراليا، حيث أن الهجرات الأولى والثانية والثالثة كلها تم استيعابها بتلك البلاد وتم تخصيص اليهود للعمل بالصيرفة والإعلام وصناعة السلاح لتبقى تلك الدول تابعة للمركز الاستعماري في أوروبا. ولم يكن وقتها الطرح ديني بقدر ما كان طرد الولاء السياسي.

إن بذور الفكر الصهيوني قادمة من الفكر الاستعماري ويتم استخدام الحق التاريخي كغطاء لسياسات تخدم المركز الاستعماري، ولا تقدم حلاً عادلاً للمسألة اليهودية، فحلها يكمن بحقهم بالعودة إلى البلاد التي هجروا منها، مع منحهم حق المساواة التامة ضمن مفهوم الدولة الديموقراطية الحديثة التي تكفل التعدد الثقافي وتعايش الأديان ضمن الفكر الأوروبي الحديث، أما بالنسبة للتاريخ العربي فهذه القضايا تعتبر جزءا من ميراثه الحضاري وتركيبه الاجتماعي.

ومن جانب آخر يأتي البحث العلمي بتشكيك مصداقية الكتاب المقدس أو أن أورشليم التوراتية في اليمن أو غيرها من النظريات والفرضيات التي نطلع إليها دون أن نؤيد أو نعارض أي منها لأنها ليست جزءا من عملنا كحركة تحرر، بل أننا نطرح السؤال المهم إن كانت أورشليم التوراتية في اليمن فهل يصبح من الحق التاريخي لليهود هو اليمن لا فلسطين؟

إن الجواب الثوري الصادق يؤكد أن فلسطين للفلسطينيين واليمن لليمنيين وأن اليهود الروس جزء من المجتمع الروسي واليهود الألمان جزء من المجتمع الألماني، وأن كل شعب في العالم له الحق أن يعيش بأرضه ولا يمكن أن نقبل أن يتم تهجير أي شعب من بلاده، لذا فإننا نقف مع حق كل يهودي أن يعيش في بلده الأصلي دون أي تمييز ولا عنصرية، أما مسألة زيارة الأماكن المقدسة فهي

مكفولة لجميع الأديان بضمان ميراثنا التاريخي والحضاري، فلم يسجل التاريخ أن فلسطين (أو الخلفاء والسلاطين المسلمين) منعت أي متعبد من أي ديانة ليزور الأرض المقدسة.

كما أننا نؤمن إيماناً كاملاً أن الكتاب المقدس جزء مهم من الإرث الروحي للحضارة الأوروبية وأن أي تغيير بمفرداته أو رفض جزء منها سيلقى سخط أوروبي كبير يصب في خدمة أهداف الصهيونية، لذا فإن الخوض في هذه الجدليات لا يخدم حركة فتح بأي شكل من الأشكال.

ثانيا: المحرقة: ما هي المحرقة؟ لماذا حدثت؟ وأين حدثت؟ وما علاقة الشعب الفلسطيني بها؟ وهل مازالت المحرقة مستمرة؟

إن دراسة تاريخ الحرب الأوروبية الثانية جعلنا نقر أنها كانت أكثر حروب العالم دموية، بل أنها كانت تستخدم وحشية لم يشهدها التاريخ البشري، ولعل قضية المحرقة وأفران الغاز المسمى بالهولوكوست تشكل جزءا مهما من معاناة اليهود من قبل ألمانيا النازية، وإن هذه المحرقة ينظر لها كهاجس رادع لأي حروب بين الدول الأوروبية، وهي التي خلقت بالوجدان الشعبي أن تقبل التعدد الثقافي والتعايش الديني أهون بكثير من الموت من أجل القومية أو الدين، وهي السبب في ابتكار سياسة الخوف من الحرب الأهلية أو الحروب الأوروبية.

وسياسة الخوف هذه جزء متأصل في فكر كل الأحزاب الأوروبية والأمريكية، بل أن الخوف قد لا يكون من الداخل بل من الخارج وهذا الخارج واسع جداً يصل لدرجة الخوف من سكان الفضاء في الكواكب الأخرى الذين لم نراهم بل أنهم من وحي سياسة الخوف.

رغم هذا ظهرت دراسات عديدة تبرهن أن المحرقة لم تحصل؟ أو أن حجمها مبالغ فيه، والبعض الآخر أثبت أن اليهود خانوا أوطانهم فاستحقوا الحرق! ثم يأتي مؤرخون ليتبنوا فكرة أن المحرقة كذبة ومفكرون يثبتون أن المحرقة حدثت لذا يحق للصهيونية المطالبة بوطن خاص بهم وهو على الأرض المقدسة فلسطين!

الجواب الثوري أن الحرب الأوروبية كانت قاسية على الشعوب الأوروبية وباقي شعوب العالم، وأن الأقليات هي أكثر من يتضرر بالحروب، لذا فإننا نؤمن أن هناك ظلم وقع ضد اليهود في أوروبا لكننا لم نكن سبباً لهذا الظلم، وأننا نرفض كل ظلم وقع لأي إنسان بسبب عرقه أو دينه أو معتقده السياسي.

وإن الحل الحقيقي لمسألة المحرقة هو إعادة الاعتبار لكل من وقع عليه ظلماً، مع حق الذين نجوا من المحرقة أن يعودوا إلى بلادهم ويتم تعويضهم على ما فقدوا مع منحهم حق المواطنة الكاملة التي تكفل لهم الحرية التامة ضمن فكر التعايش الديني والتعدد الثقافي.

وإن الحركة الصهيونية تستغل صناعة الهولوكوست لأهداف لا تخدم رفع الظلم عن اليهود بل تكريس دعائم الدولة العبرية، فبدلا من حق تقرير المصير وعودة الناجين إلى ديارهم يتم التسويق لسياسة الخوف الصهيوني وضرورة الهجرة إلى أرض الميعاد في تناقض تام بين فكرة معاقبة الدول التي ظلمت اليهود وظلم الحركة الصهيونية للشعب الفلسطيني، فالوضع الطبيعي أن يعيش في فلسطين أهلها الأصليون ومن الطبيعي أن يعود اليهود إلى البلاد التي طردوا منها مع ضمان أن لا يقع عليهم أي ظلم جديد.

ثالثا: ولاء يهود العالم الإلزامي للدولة العبرية

أين يعيش اليهود؟ لماذا لم يهاجروا لدولتهم؟ هل هناك ضرورة لهجرتهم؟ هل انتقل العالم للتعدد الثقافي؟ هل اللاسامية ضد اليهود مازالت مستمرة؟ هل اليهود ساميين؟

مشكلة الولاء لدولة أجنبية تهدد المجتمعات الغربية التي تعج بالمهاجرين من كل بلاد العالم، بل أن الخوف من الأقليات المهاجرة دفع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الأوروبية الثانية لإجبار الأقلية اليابانية التي كانت تحمل المواطنة الأمريكية الكاملة ولها الولاء الكامل لأمريكا، إلى الإقامة الجبرية في المعتقلات بدون أي محاكمة أو دون أي تهمة إلا أنهم ذوي أصول يابانية.

وهذه القضية تم دراستها بشكل منهجي في بداية الخمسينيات وتم وضع الأسس النظرية لحقوق الانسان وحق المواطنة بالتجنس وكل ما يختص بهذه الحقوق، إلا أن الأمريكيين من أصل روسي كانوا دائماً تحت المراقبة، وأن الألمان في أمريكا اللاتينية كانوا تحت الرقابة أيضاً، ولا يمكن فعلاً النظر لمسألة الدولة الحديثة إلا بمدى قدرتها على قبول التعايش الثقافي والتعدد الديني بين مواطنيها خصوصاً الحاصلين على المواطنة بالتجنس.

إن الاستثناء الوحيد بالدول الغربية هو اليهود وانتماؤهم للصهيونية، فمؤسساتهم تطرح أفكارها بعلانية وأن قضية الولاء للدولة العبرية والانتماء للفكر الصهيوني لا يشكل عائقاً لقبول اليهود كمواطنين كاملي الحقوق بالدول الغربية، أما منطلقات هذا القبول فهو الفكر القادم من ما يُسمى الصهيونية الإنجيلية أو الصهيونية المسيحية، حيث يكون الربط بين أهداف هذه الدول ومهام الدولة العبرية ضمن الفكر الاستعماري الحديث، دون أن يعني أن الثقافة الشعبية في الدول الغربية مازالت تحوي على فكر عنصري تمييزي ضد اليهود وباقي الأقليات، وحتى بين الطوائف المسيحية.

فالمجتمع في حالة صراع مستمر بين الحاجة المادية للتعدد الثقافي والرغبة الدفينة بالنقاء العرقي والمجتمع الأحادي الدين، لكن الأحزاب السياسية ووسائل الأعلام تبقى المروج الحقيقي للتعدد الثقافي بشكله المثالي، دون أن تذكر التفاصيل اليومية لحياة المجتمع الغارقة بالتمييز العرقي والديني وخاصة ضد الأقليات وعلى رأسها اليهود والمسلمين.

وإن كان هناك دراسات عديدة تؤكد أن ليس كل اليهود طائفة محظية للحكومات الغربية، بل أن هناك أغلبية نسبية ليس لها أي وزن ولا تأثير لأنهم يرفضوا الانضمام للحركة الصهيونية ولا يرو أن أفكارها تخصهم، بل على النقيض من ذلك يعتبروا الحركة الصهيونية أكبر جريمة في حق الدين اليهودي.

إن هذه التبريرات الرئيسية الثلاث للحركة الصهيونية وهي بالمجمل ناتجة عن أزمات أوروبية داخلية ليس المسبب لها الشعب الفلسطيني بأي شكل من الأشكال، وهي بالتالي هروب جبان من حل المسألة اليهودية في أوروبا مكان حدوث المشكلة، وهي أيضاً عقاب لليهود يطردهم من بلادهم الأصلية ويفقده حقهم الطبيعي في النضال داخل مجتمعاتهم للحصول على حقوقهم المدنية.

كما أن أزمة الصراع الديني في أوروبا لم تحسم بعد وهي تأخذ أشكال متنوعة مثل الوطنية والقومية والعرقية إلا أنها جميعاً لا تقبل التعايش الديني بين الأديان إلا لضرورة الحاجة المادية لاقتصاد بلادها، كما أن النقاش بمصداقية الكتب السماوية وهو نتاج الفكر الإلحادي الرافض لفكرة وجود إله وهذا الفكر أخطر من الفكر الشيوعي على مفهوم الدين لكنه فكر آخذ بالانتشار بين الغربيين لدرجة أن هناك عدد كبير منهم لم يدخل كنيسة طيلة حياته.

إلا أن سياسة الخوف من الآخر وأن هناك عدو يتربص بالغرب المتحضر تشكل الدعامة الأساسية التي تجعل الفكر الصهيوني يحظى باحترام شعبي واسع، لا حباً باليهود أو إيماناً بالصهيونية ولكن

لأن الصهيونية ومشروع الدولة العبرية صُنع من أجل حماية الغرب من العدو وأن الدفاع عن الصهيونية يأتي لأنها خط الدفاع الأول عن الحضارة الغربية.

إن هذا الاستنتاج الاستعماري وطريقة الترويج له يجعل القضية الفلسطينية تأخذ أبعادا أوسع بكثير من طاقة الشعب الفلسطيني للتصدي لها، وقد يكون من الخطأ أحياناً الهروب من واقع القضية الفلسطينية البسيط فهي حرب لتحرير الأرض من استعمار إحلالي يرفض وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، أما أن نجعل القضية الفلسطينية محور الصراع القومي العربي ضد الإمبريالية الاستعمارية الغربية أو بشكل أكبر أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة الإسلامية ضد العدوان الصليبي الذي تخوضه ضدنا الصهيونية المسيحية الدولية.

إن تبسيط القضية أنها مجرد صراع بين شعب محتل من قوى استعمارية يجعل مهمة تحريرها منوط بمجهود حركة التحرر لهذا الشعب، وتكشف بشكل واضح وفاضح كذب الادعاءات الصهيونية بأنها المدافع عن الحضارة الغربية، لأنها قوى عدوانية محتلة لأرض الغير دون النظر هل هذه الأرض مقدسة أم لا، وإن القارئ للإعلام الغربي يرى أن الانتفاضة الفلسطينية المسماة بانتفاضة أطفال الحجارة في أواخر الثمانينيات شكلت صحوة في المجتمعات الغربية جعلها تبحث وتتقصى لما وراء الخبر وبعيداً عن وسائل الإعلام الكبرى المروجة لسياسة الخوف من الآخر.

وأصبحت ظاهرة المنظمات الداعمة لحق الشعب الفلسطيني تشكل صورة أخرى تسمى الصورة الخلفية للشوارع الكبرى بالمدن الغربية، وهو اصطلاح يستخدم لدلالة عن ارهاصات ثورية بالمجتمع كالتي حدثت في الستينات بالقرن الماضي وشكلت تحولا كبيرا بالمجتمع لقبوله التعدد الثقافي والعدالة الاجتماعية بين المواطنين.

ومن هنا يكون رفضنا للتبريرات أو قبولها لا يعني الكثير في المفهوم الثوري، لأن هدفنا هو تحرير الأرض من الاستعمار الصهيوني الإحلالي وأننا وفقا لتبريرات استعماره لم نكن سبب معاناة اليهود ولم نظلم أحداً ولسنا عدواً للحضارة الغربية ولا ننوي احتلال أوروبا لأننا شعب يسعى لرفع الظلم التاريخي الواقع عليه وتعديل مسار التاريخ حيث يعود الفلسطيني لفلسطين ويعود الأوروبي لأوروبا ضمن فهمنا للعدالة والمساواة.

الحل النهائي

نحلم بالغد الجميل وأن السلام سيعم ونصل إلى حل يشعرنا أن ثورتنا انتصرت وحققت هدفها بتحرير الأرض وإعلان الاستقلال فإن نهاية الثورة ميلاد الدولة، والدولة لها ثورات أخرى غير عملية تحرير الأرض من الاحتلال ترسمها الأحزاب السياسية بالأساس ثم يشرعها البرلمان وتنفذها الحكومة، إلا أن الحديث عن مرحلة ما بعد التحرير ليس من صلاحيات حركة التحرر التي تحل نفسها بعد انتصار الثورة، نعم الانتصار الذي يحلم به كل الثوار ويعملون من أجل تحقيقه فهي ثورة حتى النصر حتى إنهاء الاحتلال وإعلان الاستقلال، وما يجعلنا متأكدين من حتمية النصر أن ثورات العالم انتصرت على الاستعمار في الصين والفيتنام والجزائر وكوبا.

إلا أن هناك شعوب لم تصل لمرحلة الاستقلال إلا عبر سلسلة طويلة من المعاهدات والاتفاقيات شكلت معها نوعا جديدا من الاستقلال يُسمى الاستقلال التوافقي المشروط، وهذا النوع من الاستقلال لا يكون كاملاً بالمنظور الثوري العام، إلا أن خصوصية كل ثورة تجعلها تبدع حلول جديدة ومفاهيم تتناسب وظرفها الخاص، وهي عادة ما تنقسم إلى نوعين من الحلول الأول يُسمى حل الدولة الواحدة والثاني يُسمى حل الدولتين، وقد يظن البعض أن هذا الأمر مقتصر على حل القضية الفلسطينية رغم أنها لم تصل بعد لمرحلة تشكيل الدولة وثورتها مازالت مستمرة.

فالشعوب التي استطاعت أن تصل إلى حل الدولة الواحدة ظروفهم أفضل من الذين استطاعوا الوصول لحل الدولتين. ولعل أكثر الأمثلة المتفائلة على ذلك هي ماليزيا التي جلب لها الاستعمار عمالة خارجية من الهند والصين أي أن المستوطنين لم يكونوا من بلد المستعمر بل من مستعمرات أخرى، في صيغة الاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية، وكان الاستعمار يعلم أن مجرد انسحاب قواته تعني بداية الحرب الأهلية، لأن السكان الأصليين لم يكونوا يملكون مكونات اقتصادية تأهلهم لحكم

بلادهم بينما المستوطنين لا يملكون السلطة السياسية التي تخولهم استلام زمام السلطة، لكن الحل المبدع جاء من القائد الفذ مهاتير محمد ضمن ما يُسمى بمثلث الوحدة بين مكونات المجتمع الثلاث ومنح كل المستوطنين حق المساواة الكاملة بالمقابل التنازل عن بعض الموارد الاقتصادية للسكان الأصليين وحل الشركات الاستعمارية أو المربوطة بالاستعمار.

ومثال آخر لحل الدولة الواحدة هو ثورة الماوريين في نيوزلندا وهي من أطول الثورات عمراً وأقدمها فقد بدأت منذ القرن السادس عشر، ومرت بهزائم ونكسات متتالية، أخطرها أن الشركات الاستعمارية استطاعت من تملك 99% من أرض البلاد عام 1860، مما جعل النضال يتمحور حول استعادة الأرض لا السلطة، واستخدمت الثورة كل الوسائل العنفية والسلمية لرفض فكرة تملك الأرض حتى للتاج الملكي البريطاني، بل أنهم عرضوا على الملكة أن يتحولوا للمسيحية مقابل استعادة الأرض، وأكثر من ذلك قبولهم إدخال اللغة الانجليزية لمدارسهم والكثير من المساومات التي كانوا قادرين على اقناع شعبهم بضرورتها في سبيل استعادة الأرض، حتى وصوله في نهاية القرن الماضي لقرار تاريخي من ملكة بريطانيا يعتبر كل أرض تم شراؤها من الماوريين تخضع لقانون الإيجار المئوي أي أنها تبقى بيد البيض حتى تكمل مائة عام بدل لكلمة تملك، على أن يُستثنى من ذلك الملكية الخاصة للأوربيين الذين ولدوا في أرض نيوزلندا، وها نحن نرى بشكل شهري احتفالات الماوريين وهم يستعيدون ملكية أرضهم قطعة قطعة.

والمثال الثالث هو جزيرة فيجي حيث أن الاستعمار دخلها من باب التبشير المسيحي ولم يحاول أن يتملك اقتصادها بقدر ما حاول تحويلهم للمسيحية، لكن الخطة الاستعمارية تبدلت بعد تحول زراعة التفاح إلى منتج مطلوب في الأسواق العالمية، مما دفع الشركات الاستعمارية من استقدام الفلاحيين الهنود للقيام بتوسيع مزارع التفاح لدرجة أنه أصبح المنتج الرئيسي في بلاد، ولكن هذه القفزة الاقتصادية لم يشعر بها السكان الأصليين، بل أنهم نزوا على أنفسهم رافضين مجرد الصلاة في كنائس الأوروبيين ولا التعامل التجاري ولا حتى الابتسام في وجه أي إنسان من خارج الجزيرة،

واستمر نضالهم السلبي أكثر من عشرة سنوات، بعدها تم إخراج الشركات الاستعمارية من بلادهم على أن يقبلوا بتوطين العمال الهنود في بلادهم، لكنهم اشترطوا أن ملكية كل المزارع تعود للسكان الأصليين.

أما الشكل الأخر المسمى بحل الدولتين فهو أقل نجاحاً من حل الدولة الواحدة، وأكبر مثال على ذلك هو تقسيم الهند لعشرة دول أساسها دولتين مركزيتين هما الهند وباكستان، وإن الدارس المتمعن لحساسية الدين في العلاقة بين البلدين وكيفية معالجة قضية كشمير والأماكن الهندوسية في المدن الباكستانية ومسألة المهاجرين (اصطلاح يطلق على من هاجر من مدينته الأصلية وانتقل ليعيش في الدولة الثانية بسبب انتمائه الديني مثل مسلمي بومباي الهندية الذين يعيشون في كراتشي الباكستانية) الذين احتفلوا بالرئيس برويز مشرف كأول رئيس ينتمي لهم، وهو أول رئيس رسمي باكستاني ذهب لزيارة بيت جده في دلهي العاصمة الهندية. لكن هذا لا يعني أن العلاقة ودية بين البلدين بل أنها مليئة بالحروب والعصبية الدينية، وهناك الكثير من المفكرين الإصلاحيين يرون أن إعلان حل الدولتين جريمة في حق الشعب الواحد.

وفي مثال آخر لحل الدولتين فهو إعلان استقلال تيمور الشرقية عن اندونيسيا الذي تحقق بثورة سلمية استمرت ثلاثين عاماً وهي أكثر ثورة شعبية اعتمدت على نشطاء السلام الدوليين والإعلام الغربي مستغلة كل الوسائل الممكنة في سبيل تحقيق السيادة السياسية، لكن هذا الاستقلال السياسي كان له ثمن اقتصادي كبير على البلاد، حيث أن ملكية حقول البترول فيها لشركات استرالية والحقول الزراعية ملكية لتجار إندونيسيين، وأهل تيمور الشرقية يعملون عند الغرباء وهم لا يملكون أي مورد اقتصادي يجعلهم يشعروا أنهم مستقلون سياساً، إلا أن إندونيسيا واستراليا تصران على أنهما لا يتدخلان بالشؤون السياسية لتيمور الشرقية إلا إذا كانت ذات صلة بمصالحهم الاقتصادية فيها، فهذا الشكل من الاستقلال السياسي وإن يبدو هزيلا إلا أنه انتصار كبير لقومية صغيرة تعيش بين جارين عملاقين.

ويمكن أن نذكر أمثلة كثيرة من تجارب الشعوب في طرق الوصول للحل النهائي مثل التجربة الحضارية بين جمهوريتي تشيك وسلوفيا أو التجربة الدموية بين البوسنة وصربيا أو التجربة المريرة لإيرلندا الشمالية مع البريطانيين أو انتصار مانيلا وهزيمة المشروع الاستعماري في جنوب افريقيا، كما لنا أن نعدد الكثير من الثورات التي مازالت مستمرة مثل بوليساريو في وادي الذهب أو الصحراء الغربية في المغرب وجماعة إيتا الانفصالية في إقليم الباسفك الأسباني وهما ينتهجان النضال السلمي والمفاوضات كأساليب نضالية للمرحلة الحالية أما نضالهم المسلح أو ما نسميه الكفاح المسلح فهو مجمد بالمرحلة الحالية، وتبريرات تجميده كانت داخلية محضة.

ففي حالة إيتا تؤكد أن الكفاح المسلح كان من أجل تحفيز الشعب على الثورة، وكان يقوم به عدد محدود من الثوار، أما الآن وقد آمن كل شعب بأهداف الثورة فنرى أن النضال الجماهيري السلمي يعطي نتائج إيجابية ويقوي مندوبينا بالمفاوضات، أما جبهة بوليساريو فتقول أن إيقافها أي نشاط مسلح كان شرطاً أساسياً لبقاء الحدود مفتوحة مع المغرب، فشعبنا فقير ويعتمد على المغرب في اقتصاده الكلي والجزئي، بل أن نضالنا السياسي الداعي للاستقلال لا يعني أننا سنكون قادرين على الاستقلال الاقتصادي دون مساعدة دولية كبيرة وهذا ما نبحثه في المفاوضات، لأن الاستقلال السياسي قادم ولكن ما هي درجة شعورنا أننا نملك سيادة على أرضنا وشعبنا هذا ما نتحدث فيه بأروقة الأمم المتحدة وعلى طاولات المفاوضات المباشرة والغير مباشرة مع المغرب الشقيق.

كما أن هناك ثورات فشلت وانهزمت مثل جبهة نمور التاميل في شمال سيريلانكا التي امتلكت القوة العسكرية الضاربة وحررت جزءا كبيرا من أرضها وأقامت حكومة منتخبة وأعادت جزءا من اللاجئين الذين فروا للدول المجاورة، لكن دب الخلاف بين قيادة الجبهة حول المضمون الاجتماعي وشكل العلاقة مع الهند وسيريلانكا قبل استكمال عملية التحرير وإعلان الاستقلال، مما سبب انشقاقات داخلية وصراعات دموية بين فصائلها، فاستغل الجيش السيريلانكي ذلك وقام بتصفية الفصائل فصيلاً تلو الآخر حتى تمكن من استعادة كامل الأرض وقتل أو اعتقال كافة القيادات التي كان لها

أثرا كبيرا في هزيمة الشعب، لكن هذا لا يعني أن الشعب سيبقى تحت الظلم للأبد فكل ما طرحته الحكومة السيريلانكية والأحزاب السياسية عن المساواة في حق المواطنة والعدالة الاجتماعية مجرد حبر على ورق.

مما دفع الجيل الصاعد في قبائل التاميل للبحث عن طرق لإنشاء ثورة جديدة، فكان أول ما قاموا به هو تسجيل التاريخ الشفوي للثورة السابقة ثم تقييم أسباب نجاحها في البداية وأسباب هزيمتها في النهاية، وهي الآن في مرحلة الطلائع الثورية التي تنشط في مخيمات الشتات في كل من الهند وماليزيا وتبني خلاياها التنظيمية بهدوء كبير، فهي لا تطرح الكفاح المسلح ولكن تطرح رفض الهزيمة أولاً، فلا يمكن لثورة أن تعلن انطلاقتها مادام شعبها مازال يشعر بالهزيمة.

قد تكون بعض تجارب الشعوب تعجبنا في بعض الجوانب وقد يكون أحد أساليبها يتماشى مع واقعنا الفلسطيني، إلا أن القراءة المتأنية لكل تجارب الشعوب يوصلنا إلى نتيجة واحدة، أن نضال حركات التحرر لم يكن له شكل تنظيمي واحد يعتمد على أسلوب نضالي وحيد، بل أن كل حركة تحرر درست كل الظروف المحيطة في مسألة التحرر والتي تشمل على طبيعة العدو وما هدف استعماره دون الخوض في تبريرات استعماره، ثم معرفة طبيعة شعب وقدرته على استمرارية النضال والصمود وتمسكه بالأرض.

وكذلك مستوى الوحدة الوطنية داخل حركة التحرر وأيضا بين حركة التحرر والتنظيمات الثورية الأخرى ومستوى وضوح البرنامج السياسي وإجماع القوى الشعبية على ضرورة توحيد أسلوب كل مرحلة وعدم التضارب بين الأساليب بقبل التنظيمات الثورية، كما أن التمويل والتسليح الخارجي يعتبر قضية صعبة جداً في مسألة استقلالية القرار السياسي، بل أن هناك ثورات ألغت بند الكفاح المسلح حتى لا تبيع قرارها السياسي لحلفائها، كما أن مسألة الاستقواء بالحلفاء ضد باقي التنظيمات

الثورية أدى في النهاية إلى تفتت حركة التحرر، إن محاولة فرض مضمون اجتماعي قبل إعلان الاستقلال وإنهاء الاحتلال يأتي بنتائج مدمرة على الثورة ويفقدها البوصلة الموجهة للفعل الثوري.

ومن هنا نرى أن أي حديث عن شكل الدولة بعد استقلالها يعد خارج صلاحيات حركة التحرر بل أنه غير ملزم لأعضائها لأنه ليس هدف الثورة ولا يدخل ضمن أساليب تحرير الأرض، ومن زاوية أخرى إن الحديث عن حل الدولة الواحدة بشكل فردي لا يعتبر مفيداً ولا يحقق المساواة والعدالة الاجتماعية المرجوة من وراءه.

كما أننا في فلسطين نمتلك أكثر من شكل من أشكال المقاومة ليس لاختلافنا وعدم وحدتنا الوطنية بل لاختلاف شكل الاحتلال والظلم الواقع علينا، ولعل أهلنا فلسطينيو 48 هم الأقدر على تحديد نجاعة مشروع الدولة الواحدة ضمن نضالهم المستمر لنيل حقوقهم المدنية، وتكون غزة فلسطين الأكثر تأهيلاً لاحتضان الكفاح المسلح لأنها تحوي أكبر كثافة لاجئين هجروا من ديارهم.

أما النضال السلمي العنفي فيكون مثالاً في الضفة الغربية والنصال السلمي الناعم يتناسب ووضع مدينة القدس، وفي الحديث عن دور فلسطينيي الشتات وخاصة المخيمات فهو مرهون بمدى حاجة أهلنا بالوطن من أشكال الدعم الشعبي والسياسي والمالي والفكري والتراثي وكافة مكونات النضال المساند المعروفة بخلايا الإسناد والإمداد بالثورة البوليفية وخلايا الحصن المانع بالثورة الكورية وكتيبة الأم الحمراء عند جبهة نمور التاميل، هذه الأهمية في ضرورة الحفاظ على المخيمات على اعتبارها المكان الأكثر أمناً للفدائية بالعديد من الثورات، وهي التي تخوض بدايات الثورة إلا أنها بالمراحل المتقدمة تفقد بريقها لأن النضال داخل الوطن أكثر فعالية من النضال على حدوده، إلا أن التفاوض بين حركة التحرر وقوى الاستعمار لا يمكن أن يتغافل عن أحقية عودة اللاجئين لبلادهم، بل أن أغلب الثورات اعتبرت مسألة عودة اللاجئين شرطاً أساسياً لبدء العمل التفاوضي السياسي.

بين الحلول الممكنة والأخرى التي نرفضها يمكن حلاً وحيدا يصل إليه طرفا النزاع ,هذا الحل يكون صعبا وقاسيا مهما كان النصر كبيرا، لأن البشرية لا يتوقف نضالها باستقلالها السياسي وتحريرها لأرضها من الاستعمار، بل هي بثورة دائمة في حب الوطن ينتج عنها زيادة بالإنتاجية وإبداع حضاري وانبعاث الروح الوطنية الجامعة التي ترفع الوطن ليسمو إلى شموخ العز والكبرياء، ويصبح الاعتزاز بكل ما هو محلي وطني جزءا من العصبية الحميدة، لأن الاستعمار دخل على الشعوب بسبب قدرته على إقناعها أن منتجه أفضل، فبعد انتصار الثورة يتم تعزيز القيمة المادية لكل شيء يخص الوطن.

الخلاصة

إن الفكر الثوري يؤمن بتعايش الأفكار وضرورة تقديس حرية الرأي داخل الثورة ، وإن الاختلاف بالرأي لا يعني التناقض المطلق. وقد أبحر ماركس بشرح التناقض في الثورة ، وتلخيص ما قاله : التناقض هو أساس الثورة ولولا التناقض لما كانت الثورة؛ ولكن هناك تناقض أساسي يكون هدف الثورة القضاء عليه أو تغييره جوهريا ؛ وهناك تناقضات فرعية ناتجة على تقاطع مصالح الثورة مع نفوذ حلفائها (حلفاء يعني من تعقد الثورة معهم اتفاقيات لتحقيق أهداف معينة تخدمها في تحقيق هدف الثورة الأساسي ويكون ذلك ضمن التزام الثورة بمراعاة مصالح حليفها على أن يلتزم حليفها بدعم الثورة في تحقيق هدفها) تسعى الثورة جاهدة للحفاظ على هامش من استقلالية قرارتها دون أن تؤثر سلبا على المصالح الاستراتيجية لحلفائها.

وهناك داخل الثورة نفسها تناقضا ثانويا ووصف بالثانوي لأنه لا يؤثر على أهداف الثورة بل هو أساس التجديد والتطوير داخل الثورة خصوصا إذا كانت الثورة من أحزاب متعددة؛ ولابد من احترام النقد والبعد عن السفسطة في الحوار الداخلي لثورة؛ ومرفوض رفع درجة الخلاف للعدائية أو الصدام العنيف لأن هذا هدف من أهداف العدو الاستراتيجية، إن الثورة تنظر إلي التكامل بين أحزابها لا التطابق؛ وليس مهما في مرحلة الثورة إذا تعاملنا مع أحزاب يمينية برجوازية أو دينية، المهم تحقيق هدف الثورة بأكبر قدر من التفاف الجماهير حول قيادة الثورة الموحدة على هدفها الأساسي بقهر العدو دون أن تتطابق بالأساليب لكن تكامل فعلها الثوري يكون لمصلحة تحقيق الهدف من الثورة.

من الضروري التوسع بمفهوم التناقض الثانوي ، وهو تناقض داخل جسم الثورة له إيجابياته وسلبياته إلا أن الثورة ترفض السفسطة داخلها وتطرح النقد والنقد الذاتي كأساس للمسلكية الثورية. وفي شروحات لينين لاستخدام السفسطة (تعني ابتغاء الاقناع عن طريق البراعة في المجادلة وتطويع

المنطق والنسبية لا عن طريق المحاولة المتجردة لمعرفة الحقيقة) في حل المشاكل الداخلية بالثورة بعيدا عن الموضوعية وهو منظور فكري يجرنا للمجادلة في قضايا تبعدنا عن هدف الثورة في توحيد جهودها ضد العدو كما أنها تشتت جماهير الثورة وتبعد حلفاءنا عن التزاماتهم بدعم الثورة ويصبح هم حلفائنا ابتزاز أحزاب الثورة لتحقيق مصالحهم لا مصالحنا.

أما النقد والنقد الذاتي فهي عملية تقييم الايجابيات والسلبيات وضمان حرية الرأي ولكي يكون النقد بناء لابد أن يقترن بتقديم المقترحات والحلول، فعملية تقويم أعمال الآخرين تكون مرحلة ثانية بعد النقد الذاتي حيث يقيم الانسان نفسه وحزبه ويحاول تصويب مساره عن طريق الاعتراف بالأخطاء ومحاولة تحجيمها ومعرفة النجاحات ومحاولة تعميمها.

وهذا ما استنتجه هيجل بإن صدام الأضداد هي مرحلة متطورة من النقد تصل الي تطوير أساليب النضال وتعزيز اللحمة بين فصائل الثورة. ومن منظور آخر طرح ماو تسي تونغ دبلوماسية ثلاثية الأطراف أي أن علاقات الطرف ثالث (يكون خصم للطرفين) مع كل من الطرفين المتعارضين تفسح خيارات إقامة صلات مع كل منهما أفضل من صلات هذين الطرفين ببعضهما البعض، وقد انتهجه بعلاقاته الخارجية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية ، لكنه رفضه لحل الخلافات الداخلية لإيمانه الشديد بالدوغماتية.

ومن هنا تكون السفسطة بين فصائل الثورة في إعلان قتل الثورة وتحويل الثوار عند هدفهم الأساسي ألا وهو مقارعة الاحتلال إلى حرب الأخوة في مرحلة تدميرية على فكرة الثورة، فيصبح ابتزاز حلفاء الثورة عاليا ، بل أن العديد من الحلفاء يسعى للسيطرة على قرار الثورة وفي مسعى أبعد يتم تحويل فصائل الثورة لجيش مرتزقة يقوم بحروب نيابة عن حليفه السياسي بعيدا عن هدف الثورة الأساسي.

إن الثورة تبدأ بجماعة صغيرة ثم تبدأ ببناء دوائر الأنصار وجبهة الاسناد وغيرها من البنى التنظيمية الهيكلية، وفي مرحلة إعلان الثورة قتل نفسها تعود الثورة لجماعة صغيرة قوامها الانتهازية المادية السلطوية التي تستبد على جماهيرها بنهج دوغماتي شرس، ومن جانب آخر تزداد شعبية ثوار السفسطة في أوساط الجماهير المضطهدة من قبل الجميع أي من العدو المحتل وفصائل الثورة المستبدة وحلفاء فصائل الثورة الانتهازيين وثوار السفسطة، والمخجل حقا أن الجماهير تفضل التعامل مع ثوار السفسطة لتسيير معاملاتها اليومية، أما مقارعة الاحتلال فتعود استفزازية لحظية فردية دون أي تخطيط أو استمرارية، لكن الجماهير الشعبية تبدأ من جديد بحلم ثورة جديدة تحقق حلم الاستقلال.

وخلاصة القول أن الحب السياسي هو فكرة استقطابية لتحقيق هدف الثورة، وبما أن هدف الثورة تدمير العدو النقيض، فإن التساهل والتسامح يكون مطلباً جماهيراً بين التنظيمات الثورية مهما وصلت درجة الخصومة السياسية بينهم، كما أن الثورة قد تحتاج لأكثر من جيل حتى تحقق هدفها بالنصر، وبالتأكيد أن كل مرحلة لها قيادة تتفاعل مع ظروف الثورة دون جمود الأفكار وإبقاء وصايا الرعيل المؤسس كأنها عائق بين القيادة الثورية وجماهيرها.

فالمغالاة في حب الثوار المؤسسين تشكل عائقا يمنع استمرار الثورة ويحجب الثقة عن قيادة الثورة، ومن جانب آخر فلا يوجد مغالاة بالكراهية في الفكر الثوري، فالتحالفات والعداوات وحتى الخصومات كلها خلافات السياسة، فلا يوجد ثورة تطرح قتل كل شعب العدو النقيض، بل أن هدف الثورة هو تحرير الأرض وتمكين الجماهير من العيش بسلام فوقها، فإذا اقتنع العدو النقيض بهدف الثورة، ورضخ لشروط الثورة، فهذا هو انتصار الثورة، وانتفاء أي مبرر لاستمرار قتال الثوار للعدو النقيض، لأن اعترافه بهدف الثورة أسقط عنه صفة العدو النقيض.

إن المطلوب منا جميعا هو العمل المستمر من أجل وطننا دون انتظار مقابل من أحد، لأننا نحن الشعب والوطن لنا وإذا فقد الوطن أبناءه المخلصين الذين يعملون من أجله، فإن الوطن بمكوناته الثلاثة: النظام السياسي والأرض والشعب كلها تسقط في أتيميا سياسية. إن الذين ينتظرون مقابل انتهازي نظير تقديمهم القليل من أجل وطنهم، لا يمكن أن يصبحوا أغلبية في مجتمع يعرف أنه يتحدى الصهيونية والامبريالية، وإن الوضع السياسي الداخلي المتأزم لا يعني الانطواء الأناني خلف المنفعة الشخصية وإهمال المصلحة العامة، بل أن القوى الشعبية هي الوحيدة القادرة على تعديل رأس مالها الاجتماعي الأساسي حسب المصطلح الغربي وهو بلغة الثورة الطلائع الثورية لحركة تحرر جديدة.

خالد أبوعدنان

ولدت لاجئا وأحيا مهاجرا

الفهرس

المقدمة	4
الاستعمار	9
حركة التحرر	16
الثورة الشعبية	29
المضمون الاجتماعي	38
الوحدة الوطنية	55
الصهيونية هي العدو	73
الحل النهائي	87
الخلاصة	93

فتح التي أعرفها بقلم خالد أبوعدنان

فتح التي أعرفها بقلم خالد أبوعدنان